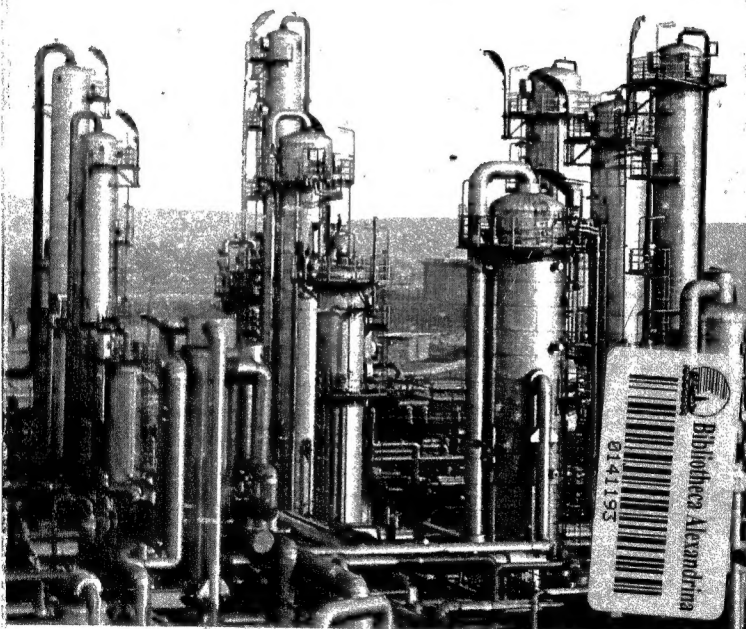
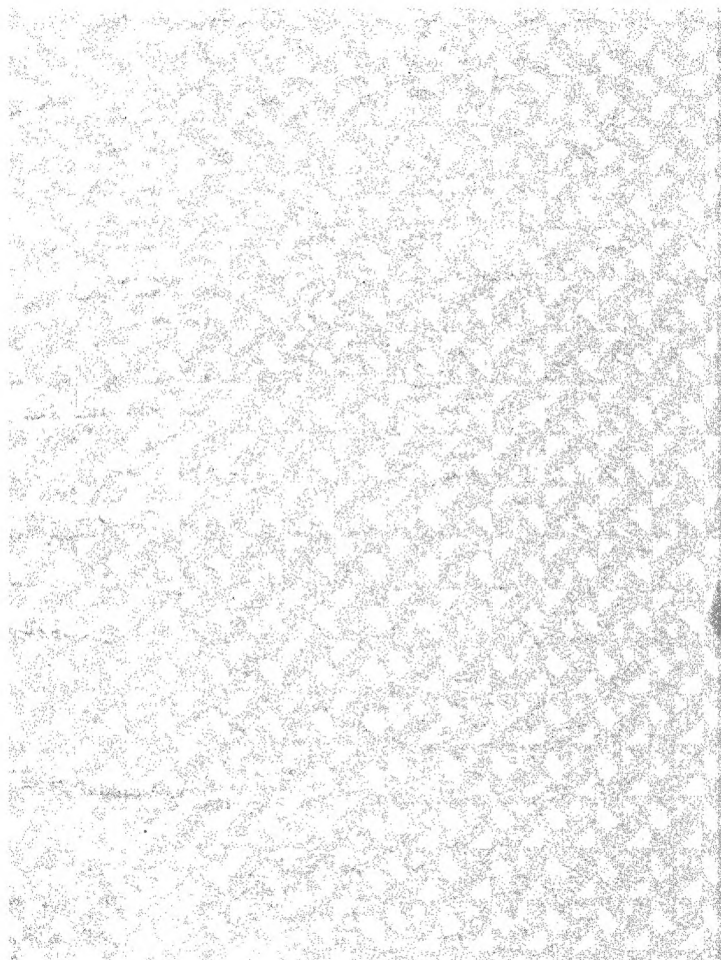


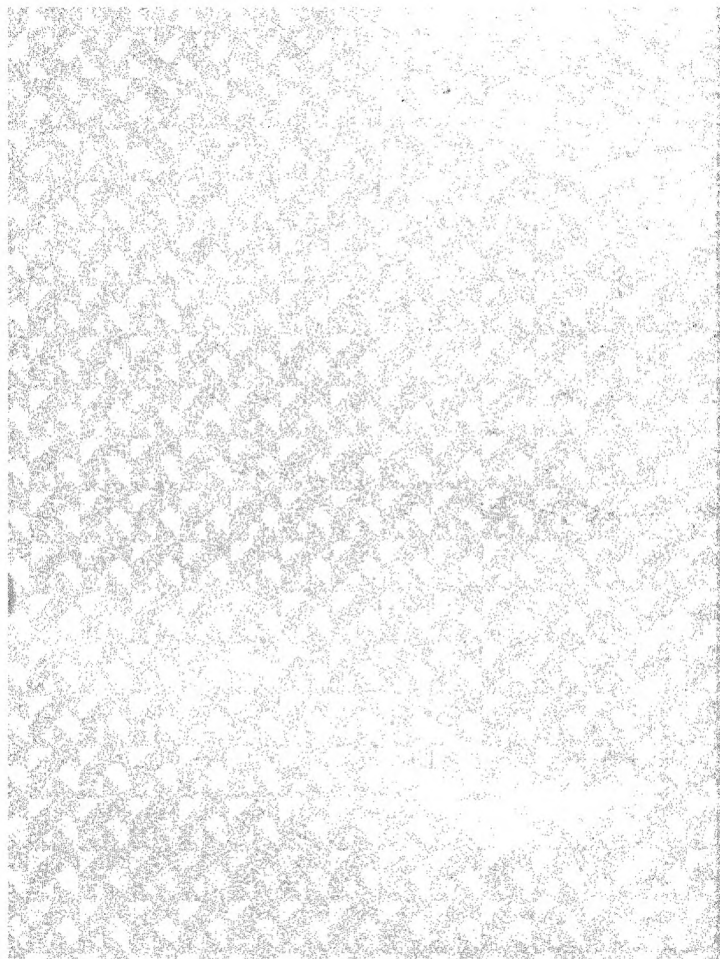
التخية الاقتصادية

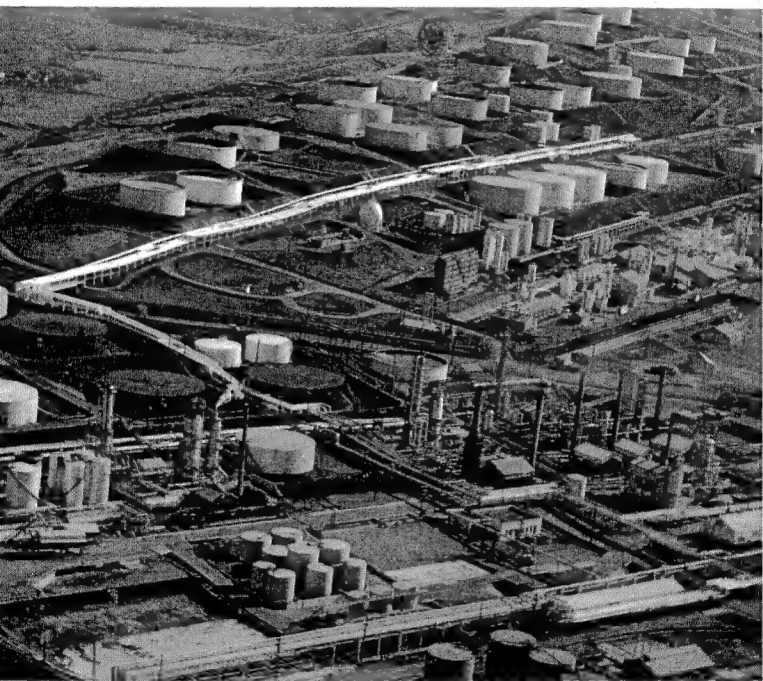


٧

قضايا الساعة







التحفة الإقتصادية

رقم التسجيل: 18/19/25

روبرت لافون

- جرامون -

ترجمة: نادية خيرى



قضايا الساعة

1975©EDITIONS SALVAT,

S.A. Barcelone.

© GRAMONT

الناشر للطبعة العربية ١٩٧٧ :

شركة ترادكسيم

شركة مساهمة سويسرية « جنيف »

الفهرست

الموضوع	صفحة
التقدم والتخلف : تعريف وتفسير	٧
حديث مع والت ويثمان، روستو	٨
تعريف التقدم والتخلف	
معنى التقدم والتخلف	٢٢
من الاعتبارات الحديثة : الحاجة الى التنمية على المستوى	
الدولى	٢٥
تقديرات التنمية الاقتصادية وتقسيم العالم الى مناطق كبيرة	٢٥
تكاليف النمو الاقتصادى	٢٦
المستقبل الاقتصادى : توقف النمو	٢٩
التصنيع والتنمية الاقتصادية	
الدور الحاسم للصناعة	٣٩
النموذج الاول : الثورة الصناعية الانجليزية	٤١
بواعث الثورة الصناعية فى انجلترا	٤١
عمليات التصنيع الثانوية : فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اليابان	٤٣
ظهور الولايات المتحدة	٤٧
التفسيرات الكبرى للتنمية	
المدرسة الكلاسيكية : آدم سميث ودافيد ريكاردو وماركس	٤٩
الفكر الكلاسيكى الجديد	٥٧
التنمية طبقا لشومبيتر	٦٠
نظرية كينز ونظرية ما بعد كينز	٦٥
نظرية السلطة التعويضية	٧١
الدولة واحتكار رأس المال	٧١
طبيعة التخلف	
التكوين الاقتصادى للبلاد المتخلفة	٧٣
الاصلاح الزراعى كشرط اولى	٧٥

الموضوع	صفحة
سياسات التصنيع	٨٠
الاصلاح التنظيمى الشامل	٨٢
نظريات التخلف	٨٣
التنمية في مواجهة التخلف : الحاضر والمستقبل	٩٥
حديث مع و. و. روستو (تكلمة)	٩٦
التطور الحديث للتجارة الدولية	
التجارة عامل من عوامل النمو العالمى	١٠٥
الثقل المتزايد للبلاد الصناعية وتكوين التكتلات الاقتصادية	١٠٦
التقهقر النسبى للبلاد المتخلفة	١٠٧
النمو الداخلى والتجارة الخارجية في البلاد المتخلفة	١١٠
نظرة للمستقبل	١١٢
الاقتصاديات الرأسمالية الحالية	١١٣
الاشتراكية والتخطيط	
ثورة أكتوبر	١٢٥
مركزية التخطيط	١٢٦
نحو لا مركزية التخطيط	١٢٧
الاشتراكية في المعالم الثالث	
التخطيط والديمقراطية	١٣٠
حاضر البلاد المتخلفة ومستقبلها	١٣١
هل يزيد تأخر العالم الثالث أم يقل ؟	١٣١
المواد الأولية والأسواق الدولية	١٣٤
وضع البترول	١٣٦
المعونة والمعجز الخارجى	١٣٨
آفاق المستقبل	١٤٠
المصطلحات	١٤١

التقدم والتخلف تعريف وتفسير



والث ویتان روستو

ولد «والث ویتان روستو» فی السابع من أكتوبر عام ١٩١٦ فی مدينة نیویورک. وقد حصل علی شهادته من جامعة «ییل» فی عام ١٩٣٦ وحصل علی الدكتوراه عام ١٩٣٨. وقد بدأ بالعمل فی التدیس، كأستاذ مساعد فی العلوم الاقتصادية فی جامعة «کولومیا» (١٩٤٠)، ثم كأستاذ التاريخ الأمريكي فی جامعة أكسفورد (١٩٤٦-١٩٤٧)، وفی جامعة کیمبریج (١٩٤٩-١٩٥٠)، ثم أصبح بعد ذلك أستاذ كرسى للتاریخ الاقتصادي فی معهد ماساشوسیتس للتكنولوجيا - N.I.T. (١٩٥٠-١٩٦١). وفی نفس الوقت، عضوا فی اللجنة الإدارية لمركز الدراسات الدولية فی هذا المعهد. ويعمل والث ویتان روستو حاليا أستاذًا للعلوم الاقتصادية والتاریخ فی جامعة تكساس فی مدينة أوستن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شغل عدة مناصب أخرى، وبصفة خاصة منصب مساعد رئیس القسم الاقتصادي الألماني القسوى (١٩٤٥)، ثم منصب المستشار الفنى للرئيس کینیدى للشئون الخاصة بالأمن القومى (١٩٦١)؛ وكان يشغل أيضا منصب مستشار وزارة الخارجية الأمريكية (١٩٦١-١٩٦٦) ورئیس مجلس التخطيط السياسى (١٩٦١-١٩٦٦)، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف من أجل التقدم بدرجة سفير (١٩٦٤-١٩٦٦)، وأخيرا مستشارا فنيا

لرئیس الأمريكى جونسون للشئون الخاصة بالأمن القومى (١٩٦٦-١٩٦٩)

ومن بین أعماله التى نشرت، يجدر أن نخص بالذكر: «مراحل النمو الاقتصادي (The Stage of Economic Growth)»، وهو مؤلف أصبح دلیلا للاقتصادیین، وقد عرض فیہ النظرية القائلة بأن الطراز المعاصر للتنمية، يتضمن خمس مراحل لا بد منها، تبدأ بالاجتمع الاستهلاكى، لتصل إلى مرحلة «الانطلاق» وهى مرحلة حاسمة. وقد أطلق علیها «الانطلاقة الكندية» (Canada Take-Off)، وكانت نظریته السياسية التى تنادى بوضع «حدود سلمية جديدة»، واحدة من الأفكار الرئيسية من برنامج رئیس الأمريكى کینیدى.

وقد نشر «والث ویتان» المؤلفات الآتية:

«الثورة الدیبلوماسية الأمريكية» (١٩٤٧)، ومقالات عن الاقتصاد البريطانى فی القرن التاسع عشر (١٩٤٨)، و«أسلوب النمو الاقتصادي» (١٩٥٢)، السبیل إلى سياسة خارجية مقالة - اقتراح (١٩٥٧)، و«مراحل النمو الاقتصادي» (١٩٦٠)، و«رؤية من الدور السابع» (١٩٦٤)، و«خطة التنمية فی أسيا» (١٩٦٥)، و«السياسة ومراحل النمو» (١٩٧١)، و«انتشار السلطة» (١٩٧٢).

إن الوصول إلى مرحلة القدرة الفعلية على التنمية الاقتصادية، هو الأمر الذى تشترك في التطلع إليه حاليا كافة البلاد المتخلفة. ومع ذلك، كلما تعلق الأمر بتناول مشكلات التقدم والتخلف، نجد أن الاقتصاديين على الصعيد النظرى، وأن السياسيين وهم يواجهون الواقع الملموس، يبدون في كثير من المجالات، وجهات نظر مختلفة. ولكي نلقى الضوء على هذا الجدل، أجرينا حديثا مع والت ويتان روستو، وهو من أبرز الشخصيات، من حيث الكفاءة من الناحيتين، سواء كصاحب نظرية ومتخصص في هذه المسائل، أو كإنسان مارس السياسة الاقتصادية لبلده، وشارك فيها بنشاط.

ما هو المعيار الأساسى الذى يتيح التعرف على مقدار تقدم بلد ما، ويتيح وضعه بين فئات البلاد المتقدمة أو المتخلفة؟ هل هو الدخل بالنسبة للفرد من السكان؟ أم أنه توزيع السكان العاملين ما بين مختلف القطاعات الاقتصادية؟

إن التفسيرات التقليدية، وإحصاءات النمو التى تتخذ كأساس لها، النسبة المئوية لتوزيع السكان العاملين في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات، أو تلك التى تتخذ كأساس لها الدخل الإجمالى الذى ينتجه كل قطاع من هذه القطاعات، تبدو لى الواحدة والأخرى غير ملائمة. فإنها تبعية فقط، بعض نتائج النمو، وإدخال الأساليب الحديثة، ولكنها لا تفسر العوامل الاقتصادية الأساسية. وعلى سبيل المثال، إنها بالتأكيد، لا تعطى أية معلومات، عن إدخال العلوم ووسائل التقنية في العملية الاقتصادية، ومن خلالها في مجموع حياة المنطقة أو البلد..

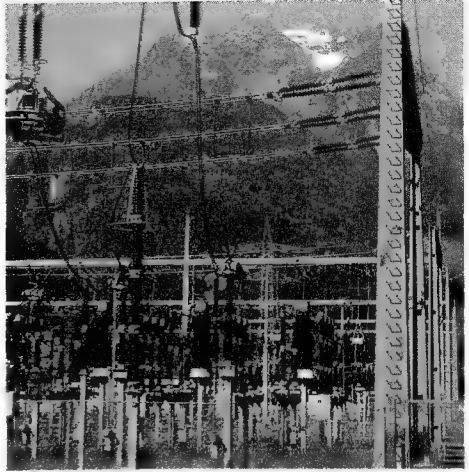
وهناك أمم (مثل ليبيا) فقيرة في الوسائل التقنية والعلمية، ومع ذلك لها دخل قومى كبير. وهناك على عكس ذلك، بلاد أخرى (مثل الصين أو الهند) قد أدخلت في اقتصادها قدرا كبيرا من علوم التقنيات، ولكن دخلها بقى ضعيفا.

وبذلك ، فإنه من الأفضل ، ألا يجهد الاقتصاديون أنفسهم ، في تفسير مراحل النمو ، على أساس نصيب الفرد من الدخل ، أو طبقا للنسب المئوية للإنتاج . ومع ذلك فهذا لا يعنى أبدا الإخلال بقيمة مثل هذه الإحصاءات التقليدية وفائدتها (كتلك التى وضعها « كولين كلارك Colin Clark » ، وسيمون كوزنيتس Simone Kuznets ، أو من قيمة معدلات النمو التى تساعد هذه الإحصاءات على تحديدها .

ويتضح بصفة عامة ، أنه لفترة طويلة جدا ، يظل نمو نصيب الفرد من الدخل ، مرتبطا بتقدم الصناعة ، بينما تضمحل الزراعة خلال نفس الفترة .

أما فيما يخص قطاع الخدمات ، فإننا نجد أنفسنا ، أمام قطاع تصعب دراسته ، نظرا لاتساع تعريفه ، إذ أنه يشمل فى الواقع ، كل ما تبقى من فئات الشعب العامل ، من صبية مصفى الشمر ، إلى الجنود ، ومن العاملين فى الغاز إلى الصحفيين . . . إلخ . وبذلك فإن الحركات التى تؤثر فى هذا القطاع ، ليس لها مدلول اقتصادى محدد تماما ، وبصفة عامة ، فإنه مع النمو الصناعى فى المرحلة الأولى ، تتضاءل الأهمية النسبية لقطاع الخدمات ، أو بعبارة أخرى ، فإن الصناعة تنمو بسرعة أكبر من الخدمات .

ولكن فى مرحلة لاحقة ، تصل المجتمعات إلى مستوى عال من التقدم ، ويبدأ قطاع الخدمات فى النمو بمعدل سريع ، وذلك بسبب أن جزءاً أكبر من الدخل الإجمالى ، يخصص له ، وبخلاف ذلك تزيد إنتاجية العمل تبعاً لمستوى تأهيل الأيدى العاملة التى تعمل فى الخدمات .

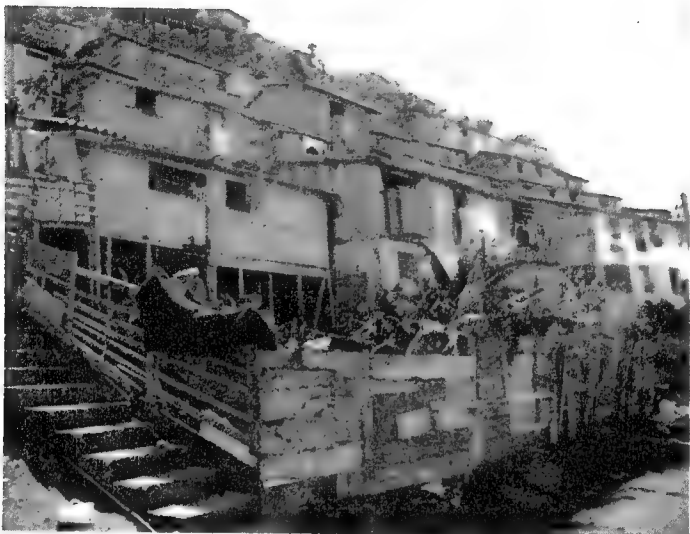


منذ الحرب العالمية الثانية، كرست
الحكومة المساواة، عناية خاصة
لتنمية مصادر الطاقة. وفي الصورة
المركز الكهربائي في منطقة. هينتر
توكس (النمسا)

ولنأخذ أمثلة ملموسة : اليوم وفي المجتمعات المتقدمة تماما، نجد أن
الجزء المخصص في الميزانية للتعليم وللصحة، يرتفع نسبيا بسرعة أكبر
من إجمالي الناتج القومي، ونجد نفس الشيء بالنسبة للمصروفات
المخصصة لمحاربة التلوث... إلخ. وإجمالا، فإن قطاع الخدمات يمثل
إذن حجما يتزايد أكثر فأكثر.

ولكن لما كان الأمر يتعلق هنا بقطاع لم يوضع له تعريف واضح
حتى الآن، فإنه في كل مرة نتناوله، يلزم تحديد المجال الذي يشير إليه
لتفادي أي لبس.. ومن ناحية أخرى، فإنه يجب أن نعرف، أن
وظيفة قطاع الخدمات ليست واحدة في البلاد المتقدمة، وفي البلاد
المتأخرة.

ولنأخذ حالة الهند. فإن قطاع الخدمات يشغل مكانا كبيرا للغاية في
اقتصاد هذا البلد.. ولكن لا يمكن تأويله على أنه دلالة على التقدم
الاقتصادي، بل على عكس ذلك، فإنه يخفي حالة بطالة ونقص



توظف . وبصفة عامة ، ففي دراسة النمو الاقتصادي ، سواء كان الأمر يتعلق بالزراعة أو بالصناعة أو بالخدمات ، فإنه يتعين القيام بفحص دقيق لكل قطاع على حدة ، للتعرف على مدى استيعابه للعالم وللتكنولوجيا الحديثة بشكل فعال .

يستخدم بعض الكتاب ، بدون تفرقة ، كلمتي « النمو » و « التقدم » ، بينما يفرق آخرون بين المفهومين . فإذا ما ذكرنا المشكلات التي تطرح ذاتها في البلاد الصناعية ، فإنه يبدو واضحا أنها مشكلات متعلقة بالنمو ، وليس بالتقدم . فما الفارق بين اللفظين ؟

- من جانبي ، فإنني أستخدم كلمة « نمو » ، في معنى محدود نسبيا ، وذلك لتحديد المراحل التي تدخل فيها العلوم والتقنيات الحديثة

البرازيل . من البلاد النامية ، التي نستطيع أن نلاحظ فيها التناقضات الاجتماعية والاقتصادية البارزة . وفي الصورة بعض المساكن ، في مدينة ريو دي جانيرو

تدرجيا ، في القطاعات الاقتصادية ، وفي أقسام هذه القطاعات .

وعلى عكس ذلك ، فقد استخدمت كلمة « التقدم » بمعنى أوسع ، لتتضمن عوامل أخرى ، مثل تقدم الشعور القومي ، أو فعالية النظام الخاص بتحصيل الضرائب . إن واحداً من أولى الاختبارات من وجهة نظري ، لقياس التقدم ، هو ملاحظة إذا كان النظام الضريبي عادلا ، وإذا كان الناس يدفعون الضرائب المستحقة عليهم . ومن وجهة النظر هذه ، ثمة عدد من البلاد الغنية بالقدر الكافي ، ولكنها ، في رأيي ، ليست متقدمة تماما .

وهناك عامل آخر يعكس التقدم ، هو تكافؤ الفرص ، إزاء التعليم ، وجودة هذا التعليم . وبذلك فإن مفهوم التقدم أوسع بكثير من مفهوم النمو .

في المجال الاقتصادي ، توجد نظريتان مختلفتان عن التخلّف : الأولى هي تلك التي تدافعون عنها ، وترى أن التخلّف هو مرحلة سابقة على التقدم ، أي أنه يشكل مرحلة طبيعية في مسيرة كل بلد نحو التصنيع . والنظرية الثانية ، وهي نظرية الماركسيين والنيويين ، وتعتبر التخلّف نتيجة لتقدم البلاد الأكثر تقدما ، أو على الأصح ، أن تقدم بعض البلاد ، وتأخر بعضها الآخر ، يشكل وحدة واحدة ، بحيث لا يمكن شرح لفظ دون شرح اللفظ الآخر . فما رأيكم في هذا الموضوع ؟

- اسمحوالى في البداية ، أن أخلص ما اعتبره مراحل النمو . ولنبدأ بدراسة المجتمعات التقليدية غير الصناعية ، فن الناحية الاقتصادية ، لم تكن جامدة بمعنى الكلمة ، ولكن كان هناك علم واختراعات ، وإن لم يكن هناك تيار حقيقى من الاكتشافات التكنولوجية . ولهذا السبب ،

نجد أن تاريخها دائري، مثال ذلك القبائل الأفريقية الصغيرة، والأسر الحاكمة الصينية، والإمبراطوريات اليونانية والرومانية والفارسية والهندوكية، كان من الممكن أن تتقدم هذه المجتمعات إلى نقطة معينة، ولكنها كانت تصطدم دائما، بحد أقصى تصنعه التكنولوجيا، تهوى من جديد في أزمنة معقدة إلى حد التدهور.

وهذه الحركة الدائرية للتاريخ، قد انقطعت في إنجلترا، في نهاية القرن الثامن عشر، ووجدت أوروبا الغربية والمستعمرات الأمريكية نفسها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فيا أسبى بالظروف السابقة على مرحلة الانطلاق.

كانت كل هذه البلاد بلادا متقدمة: فرنسا في عهد «كولبير» في القرن الثامن عشر، وروسيا في عهد «بطرس الأكبر» وعهد «كاترين»، وأسبانيا في عهد أسرة «بوربون»، وبالتأكيد هولندا في القرن السابع عشر.

وعندما أقول إن هذه البلاد كانت متقدمة، فإنما أعنى أنها كانت تقوم بالفعل، بعدد من المهام الوظيفية المناسبة لتصنيع «أولى». كانوا يقومون بتحسين وسائل اتصالاتهم الداخلية، بالطرق والقنوات، بحيث تصبح التجارة أيسر. وكانوا ينمون كذلك تجاراتهم الخارجية، وتوصلوا إلى صنع أدوات حرفية، ومنتجات صناعية على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، كانت نظم التعليم لديهم، تتغير وتتوسع، بحيث تسمح بظهور العديد من المواهب الجديدة وب تخصصها. وبفضل مجموع هذه العوامل الديناميكية استطاعت الثورة العلمية، أن تتجسد. وفي القرنين السابع والثامن عشر، لم تكن بريطانيا، هي البلد

الوحيد الذى عرف أن العلم يستطيع أن ينفذ إلى اكتشافات حاسمة بالنسبة للاقتصاد. ومع ذلك، كان البريطانيون أول من قام بعملية الانطلاق الاقتصادى، بفضل مرحلة أساسية من التصنيع، الذى يقوم على أساس استخدام تقنيات حديثة.

ويمكن أن نقارن المهام التى كانت ملقاة على عاتق أوروبا فى القرن الثامن عشر، بتلك التى كان على أفريقيا أن تقوم بها خلال الستينات؛ فى البداية، كان لابد من إيجاد بنية أساسية، وكان لابد من تدريب الأفراد على استخدام العلوم والتقنيات الحديثة، ثم بعد ذلك القيام بتنمية التجارة الخارجية، طبقاً للاحتياجات الجديدة للاقتصاد. وتبدأ مرحلة الانطلاق عادة، فى عدد محدود من القطاعات، وأحياناً فى منطقة واحدة، من بلد ما، وبعد ذلك، كلما تقدمنا فى التطور التكنولوجى (الذى لا يصل إلى مستوى كاف قبل جيل) يمتد التصنيع إلى القطاعات الأخرى، وبصفة خاصة، الصناعات المعدنية والكيميائية. والإلكترونيات، وكذلك الزراعة.

والمرحلة التالية التى أسميها «مرحلة الاستهلاك الجماعى» هى المرحلة التى تمكن خلالها كل هذه الوسائل التقنية، وقد صادفت وجود دخل مرتفع (نحو ٦٠٠ دولار للفرد الواحد)، سمحت بإنتاج عدد كبير من سيارات الركوب والسلع الاستهلاكية المتينة والمساكن والمجمعات الاستهلاكية الكبيرة... إلخ.

وقد كانت الولايات المتحدة هى الأولى فى الوصول إلى هذه المرحلة فى العشرينات، وقد وصلت إليها كل من أوروبا واليابان فى الخمسينات والستينات.

وفى كتابى «السياسة ومراحل النمو» أضفت مرحلة أخرى، وهى

مرحلة « البحث عن الجودة ». ومن الناحية التقنية ، تتميز هذه المرحلة ، بالتقدم السريع لبعض الخدمات ، سواء العامة أو الخاصة ، وذلك كخدمات التعليم والصحة والبيئة . . إلخ . وقد وصلت الولايات المتحدة الى هذه المرحلة في الستينات ، وتعيشها أوروبا الغربية في الوقت الحالى ، وسوف تصل إليها اليابان بلا شك في السنوات القادمة . إنها مرحلة ما يزال علينا أن نعلم عنها الكثير .

هل يتوافق هذا التصور للنمو الاقتصادى مع تصور ماركس ؟ أرى أن المراحل التى شرحتها ، تختلف عن المراحل التى خلص إليها هو ، وهى مراحل : الإقطاع ، ثم الرأسمالية ، ثم الاشتراكية ، وأخيرا الشيوعية ، وييل الرأي أن يتفقا بالنسبة للمرحلة الأخيرة ، وهى مرحلة « البحث عن الجودة » . وبالنسبة لماركس ، تعتبر الشيوعية ، هى المرحلة التى يجب أن يختم فيها الفقر .

ان المجتمع التقليدى ينمى الأنانية والتعطش إلى الربح ، أما الشيوعية ، فعلى عكس ذلك ، توقف الطبيعة الطيبة لدى الإنسان ، وتعيد تنظيم العمل ، بحيث لا يصبح ضرورة للبقاء فحسب ، وإنما يصبح شرطاً للازدهار .

وكما شرحت فى كتابى ، يجب أن نصل قريبا إلى إجراء خفض كبير فى ساعات الدوام فى العمل اليومى ، دون أن نقلل من قيمته . ولكننا مازلنا بعيدين تماما عن هذه المرحلة ، التى لن تكون من ناحية أخرى بالمثالية ، التى أرادها لها ماركس .

أما عن المذهب الشيوعى المنتشر حاليا بشكل كبير ، والذي يرجع سبب التخلف ، إلى الحاجة إلى الغير ، فإنه يبدو لى بلا معنى حقيقى ،



صورة من المصانع الحديدية في
الولايات المتحدة الأمريكية، التي
تنتج الحديد والصلب، وهي
التي كانت تبيعها لفرنسا في
القرن التاسع عشر.

في كافة هذه المراحل، نجد أن التطور التاريخي، يتميزه تنمية غير متكافئة. فقد أخذت بعض البلاد تتقدم، ولحقت بها بلاد أخرى فيما بعد، على طريق النمو. ومع ذلك فإن كل بلد ما يزال يعترف نوعاً من الحاجة النسبية للغير. وفي القرن السابع عشر، كان هذا هو وضع إنجلترا بالنسبة لهولندا، كما يشعر بذلك عدد كبير من البلاد المتخلفة، إزاء الولايات المتحدة. إن هولندا تشتري من إنجلترا المواد الأولية، وتعيد بيعها بعد تحويلها إلى منتجات مصنعة. وفي القرن السابع عشر، كان ما يخلق «كولبير» اعتماد فرنسا على هولندا، إذ أن هذه الأخيرة، كانت تتحكم في تجارة فرنسا، حتى على سواحلها. إن التخلف لا يرجع إلى الحاجة للغير، إنه فقط يجسد نوعاً من

التأخر في النمو، وقد يدعو هذا البلاد الأقل تقدما، لأن تشعر بأنها محتاجة وضعيفة. ومن هنا تنشأ ردود فعلها ذات الطابع القومي. وقد كانت هناك مواقف احتياج حقيق ومباشر، أثناء عصر الاحتلال، أو الفترة التالية له، كما كانت الحال في الصين، بعد حرب الأفيون، وحتى بداية القرن العشرين.

ويتجه تاريخ النمو الاقتصادي بأكمله، إلى مخالفة عدة نظريات يسارية، تدعى أن أكثر الأمم تخلفا، يجب أن تنطوى على نفسها، وأن تعتمد على أوضاع ذاتية تماما، وأن ترفض كل تدخل لرأس المال الأجنبي.

إن نموذج الانطلاقة الاقتصادية للولايات المتحدة واليابان، يبين أية فائدة استطاعت هذه البلاد أن تستخلصها - لكي تجدد نفسها - من جلب رؤوس الأموال والبضائع الوافدة من الخارج. وكان الأمريكيون أول من فهموا الصلات الحقيقية القائمة بين التصنيع والاستقلال الاقتصادي. فبعد أن حصلت على استقلالها السياسي، كانت الولايات المتحدة، ما تزال تحت وصاية بريطانيا، فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة، وكان من المستحيل عليها أن تسيطر على تجارتها.

وفي عام ١٧٩١ اقترح «الكسندر هاملتون» على الكونجرس الأمريكي، المذهب الذي بق شهيرا، والذي اعتنقته اليوم كافة البلاد المتخلفة: «لابد من تنمية قطاع المنتجات المصنعة، ليس فقط من أجل الرخاء، وإنما أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا»، وهذا أمر يبدو أكثر واقعية في وقتنا هذا، من أي وقت آخر.

هناك الكثير ممن يعتقدون ، أن جمهورية الصين الشعبية ، قد عرفت نموا اقتصاديا ، أكبر بكثير من ذلك الذى عرفته الهند - على سبيل المثال - خلال نفس الفترة . وهذه الظاهرة ، يبدو أنها تؤكد النظرية التى تقول ، بأن هناك صلة عضوية بين التقدم والتخلف . فالتقدم الاقتصادى للصين ، قد يفسره إذن استقلالها التام ، وكساد الهند ، يفسره ابقاؤها على صلاتها التقليدية . وخلاصة القول ، ما هى أسباب « انطلاقة » الصين ؟

- يبدو لى أن سؤالكم قد طرح بطريقة بعيدة تماما عن الصواب . يجب أولا النظر إلى نموذج الاتحاد السوفييتى .

إن « انطلاقة » روسيا ، قد بدأت منذ عام ١٨٩٠ قبل الحرب العالمية الأولى ، وكانت روسيا تتقدم بشكل سريع على الصعيد الاقتصادى ، وكانت قد بدأت تتجه نحو الديمقراطية .

وفيا بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ طورت صناعات كبيرة ومتنوعة للغاية . وفى عهد « ستوليين » Stolypine كان هناك أيضا فائض من البقول للتصدير ، ثم جاءت الحرب ، وجاءت الشيوعية . ومع الشيوعية ، عرف البلد الفترة الصعبة أثناء العشرينات ؛ وفى عام ١٩٣٠ بدأت بالكاد تسترد المستوى الذى كانت عليه عام ١٩١٣ . ومنذ ذلك الوقت ، أصبحت الصناعة أكثر تقدما بكثير من الزراعة ، وهذه الأخيرة تستوعب حجما كبيرا من العمل ، دون أن تلبى الاحتياجات الغذائية للسكان . وبدلا من أن تستورد البقول ، كان يجب أن يقوم الاتحاد السوفييتى بتصدير البقول للإسهام فى التغذية العالمية . وطبقا لما يعلمه المجتمع الدولى ، فإننى أستطيع أن أقول ، إنه لمن

المشِين ، أن يمتص بلد متقدم تكنولوجيا ، جزءاً من فائض العالم ، بينما يوجد هذا العدد الكبير من الجياع في الهند أو في غيرها . وفي القطاع الصناعي ، ينتج الاتحاد السوفيتي ، كمية ضخمة من الصلب . أما فيما يتعلق بالصناعات الدقيقة ، مثل الكيماويات أو الإلكترونيات ، فإنها تقف بعيداً خلف أوروبا الغربية واليابان . وأعتقد أنه إن لم تكن الشيوعية ، لكانت روسيا حالياً ، بلد أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالصين ، فقد عرفت فترة من التوسع السريع ما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، وعندئذ حدثت « الطفرة الكبرى إلى الأمام » التي باءت بالفشل ، وحينئذ مرت الصين بفترة عصيبة حتى عام ١٩٦٣ ، وجاءت بعدها وحتى عام ١٩٦٥ فترة استعادت فيها بعض قواها ، قبل أن تبدأ الانتكاسة الجديدة للثورة الثقافية . وفي عام ١٩٦٨ عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه عام ١٩٥٨ . ومنذ ذلك الوقت ، عرفت الصين خمس سنوات من التقدم الاقتصادي المتواضع ، وأصبح لنفسى أن أمل في استمراره . أما النظام الزراعي في الصين ، فينقص ما ينشطه ، بالرغم من ثرائه بالأساليب التقنية الحديثة ، ومن كل وجهة ، فإنى لا اعتبر الصين نموذجاً متكاملًا للنمو أو التقدم .

أما الهند ، فإنى اعتقد أننا نرى الصعوبات التي تواجهها ، أكثر وضوحاً ، بما أنها تشكل مجتمعاً مفتوحاً . فالقو السكاني هو مشكلتها الكبرى : يكفى أن نعرف ، أن زيادة السكان بمعدل ٢٪ سنوياً ، يعنى بالنسبة لها عشرة ملايين نفس إضافية ، يجب توفير التعليم والغذاء لها . وهو ما يفوق بكثير ، ما يستطيع أن يتحملة تكوينها الاقتصادي .



وقد استطاعت الصين أن تحل هذه المشكلة بصورة أفضل :
فبجهازها السياسي ، استطاعت أن تمارس ضغطا على الجماهير ، لخفض
معدل المواليد . ومن ناحية ، فإنى أعتبر أنه من الإعجاز ، أن الهند قد
استطاعت منذ الخمسينات ، أن تحكم بشكل ديمقراطى ، أكثر من ٥٠٠
مليون نسمة من السكان ، الذين يتكلمون لغات مختلفة ، ويسكنون
مناطق متنوعة للغاية .

وهناك الكثير من البلاد الأكثر تقدما من الهند ، لم يكن في قدرتها
أن تفعل مثلها . ولعمري إن هذا يستحق كل الإكبار .
وبلا أدنى شك ، يدخل هنا فى الاعتبار ، إيمانى بالديموقراطية . فللهند
مشاكل كثيرة ، عليها أن تحلها ، ولكنى لا أعتقد أن نموذج الصين ، هو
النموذج الجيد بالنسبة لها . ولا بالنسبة لأى بلد آخر .

وهناك بلاد نامية ، مثل تايلاند وسنغافورة والبرازيل والمكسيك
وكوريا الجنوبية ، تتقدم بصورة أكبر من بعض البلاد الاشتراكية .
ومن الواضح أنى إن أذهب إلى القول بأن كافة الأساليب الرأسمالية
لمعاونة البلاد المتخلفة ، قد انتهت فى كل مكان ، إلى تقدم اقتصادى
 واجتماعى مقبول وشامل ومتجانس . ومع ذلك فإنى لا أعتقد كذلك ، أن
هناك الكثير نتعلمه من النماذج الشيوعية .

(بقية الحديث على صفحة ٩٦)

أحمد مصانع «كروب» وهو أسم
استطوري في تاريخ الشركات
الصناعية. لمهات السكك الحديدية

وأما عبارة البلاد «المحتاجة»، فإن ذلك يحيلنا إلى
العلاقات الوثيقة، التي احتفظت بها هذه البلاد مع
«البلد الأم» السابقة، ويعنى كذلك ضمنا، أنه
يكون من مصلحتها، أن تكتسب استقلالها الحقيقي.
وأخيرا إذا تكلمنا عن البلاد «غير الصناعية»،
فإن هذا التعبير، يكون قاصراً أكثر من اللازم،
ولا يعطينا فكرة عن الوضع الشامل في هذه البلاد.
وإزاء هذه المشكلات المتنوعة، اقترح
«سونكل» تعريفا عاما وواسعا للتخلف، إذ
اعتبره «مجموعة من الظواهر المعقدة والمتشابكة،
التي تظهر في شكل تفاوت صارخ، ما بين الثراء
والفقر، وفي ركود وتأخر بالنسبة للبلاد الأخرى،
وفي عدم تقدم القدرات الإنتاجية، بالصورة التي
كان يمكن أن تتقدم بها، وفي تبعية اقتصادية وثقافية
وسياسية وتكنولوجية».

إن تصور التقدم أو التو الاقتصادي، يخضع
للعديد من التعبيرات ومن التفسيرات. وعلى سبيل
المثال، يتم بعضهم، أول الأمر، «بمستوى» التو،
ويرون أن الأمر يتعلق بقياسه تبعاً لنصيب الفرد
من إجمالي الناتج القومي، بينما يرى آخرون، أن
«معدل» التو، هو الذي يجب أن يأتي في المقام
الأول، وأنه يجب في البداية إذن، وضع معايير

تعريف التقدم والتخلف

معنى التقدم ومعنى التخلف

إن استخدام ألفاظ محددة تماما في الدراسات
الخاصة بالتخلف، أمر ضروري، إذ أن كل مدلول
ومدخل للمشكلة، يبين في الوقت ذاته البرنامج
الاقتصادي المطبق.

وبذلك فإننا عندما نتكلم عن البلاد الفقيرة،
نفهم بذلك أننا نتكلم عن التوزيع غير العادل
للثروات، على المستوى العالمي، وفي داخل كل بلد
على حدة؛ ونتيجة لذلك، نبرز أفضل الحلول، من
أجل سياسة ترمي إلى إعادة التوزيع. وإذا
استخدمنا عبارة البلاد «المتخلفة»، فإننا نحكم على
هذه البلاد، بأنها تمر بمرحلة معينة من نموها عبر
التاريخ، أي أنها في وضع معين من التكوين
والتنظيم، يتطلب إذن البدء بإصلاح نظمها
ومؤسساتها. وعلى عكس ذلك، إذا تكلمنا عن
البلاد «النامية»، فإننا نعترف، بأن إمكانيات التو
في هذه البلاد، قد اجتمعت بالفعل، وأنه لا يبق
من الآن فصاعداً سوى القيام بتنشيطها وتوجيهها.

إن الطاقة ليست عارا، لكنها تسبب الضجر تماما.

سير ويليام پت



في سنة ١٩٤٠م، ذكره رشتا،
 والظاهر أنه في الخمسين في مجمل
 هذه المدة، فالحال، فهو أن يكون
 أولئك الذين، إلى يد الله أن يشاربه
 في هذه المدة، الأمر الذي
 يبرهن أن الله قد بدأ



للمقارنه ، تسمح بأن تحدد البلاد مكانها من التطور ، الواحدة بالنسبة للأخرى . وقد أطلق تعريف للتنمية ، على أساس أنها « عملية داعية للتغيير الاجتماعى ، يكون هدفها النهائى تكافؤ الفرض الاجتماعى والسياسية والاقتصادية مع البلاد الأخرى ، التى تتمتع بمستوى أعلى من الرخاء المادى . » وهذه العملية لا تتم بنفس الصورة فى كل المجتمعات ، ولكنها تنطوى على أشكال من التنظيمات السياسية والاجتماعية التى تختلف تمام الاختلاف .

من الاعتبارات الحديثة :

الحاجة إلى التنمية

على المستوى الدولى

إن أزمة عام ١٩٢٩ كانت ضربة قاسية لاقتصاديات البلاد المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة . ولكن تأثيرها سرعان ما امتد إلى باقى العالم بصورة عنيفة للغاية . وإذا كانت العودة إلى التوازن الداخلى ، لم يتأخر تأكيدها بالنسبة للقوى الاقتصادية الكبرى ، فإن الجمود كان أعمق بكثير ، وأكثر دوما بالنسبة للتجارة الدولية . وقد أخذت البطالة أبعادا ، لم يتمكن أحد من توقعها .

وبعد بضع سنوات ، تورط عدد كبير من بلاد العالم فى الحرب العالمية الثانية ، وكانت العودة إلى السلام ، تطرح عددا من المشاكل الجديدة . وقد رأت البلاد المتقدمة صناعيا ، أنه من الضرورى إنشاء سوق للتعاون الاقتصادى ، يضع حدا لتقسيم العالم إلى أجزاء ، تخضع لنظم الحماية . وقد اتخذت

القوى الكبرى ، سلسلة من الإجراءات التى ترمى إلى سرعة اختفاء آثار الحرب . وقد كانت معاهدة السلام مع ألمانيا ، من وجهة النظر الاقتصادية ، أقل قسوة بكثير من الشروط التى فرضت عام ١٩١٨ . وقد أتت خطة « مارشال » لأوروبا بمعونة فعالة ، مكنتها من أن تنهض سريع .

وقد بدأت البلاد المتخلفة المستقلة - وقد استفادت من حيادها - عملية التصنيع ، التى حاولت بعد ذلك أن تدعّمها ، وتم أرادت البلاد المحتلة ، أن تحصل على استقلالها . وإذا كانت فى الفترة الأولى قد حصلت عليه بطيئا وبصعوبة ، إلا أنه اعتبارا من عام ١٩٦٠ أصبح المحصول عليه بلا صعوبة ، وأصبح يمنح بشكل جماعى . وبالرغم من أن الاستقلال السياسى ، لا يعنى بالضرورة الاستقلال الاقتصادى ، فإنه على الأقل واحد من شروطه .

تقديرات التنمية الاقتصادية

وتقسم العالم

إلى مناطق كبيرة

وعلى عتبة الثورة الصناعية ، كانت الفروق بين مستويات الحياة لمختلف أجزاء العالم ، ليست ذات أهمية كبيرة . ولكن بما أن هذه الثورة ، لم تقسم سوى فى بعض المناطق المحددة ، فقد خلق هذا هوة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة ، وفارقا فى التقدم ، أخذ يزداد عمقا على مر الزمن . وهكذا أصبحت النسبة بين المناطق الغنية والمناطق

نساء إنجليزيات يعملن في أحد مصانع القذائف . إن الصناعات الحربية في البلاد القوية، واحدة من العوامل، التي تحدد العلاقات بينها وبين العالم الثالث

الفقيرة، والتي كانت تقدر بنسبة ٤ : ١ في القرن التاسع عشر، تصل إلى ٢٠ : ١ في بداية القرن العشرين، ووصلت حالياً إلى نسبة ٧٠ : ١، وبينما لم يرتفع عدم التوازن هذا سوى بمعدل ٥٠% خلال القرن التاسع عشر، فقد تضاعف خلال الأربعين سنة الأخيرة. والجدول أدناه، يمكننا من تقدير هذه الظاهرة بشكل واضح للغاية:

وبالاطلاع على هذا الجدول، نرى أن النسبة بين الدخل في البلاد المتقدمة، إذا أخذت في مجموعها، وبين الدخل في العالم الثالث، هي نسبة ٨ : ١، وعلى عكس ذلك، إذا ما قارن بين أكثر البلاد تقدماً، وبين أقلها، نجد أن هذه النسبة تصل إلى ٤٠ : ١

تكاليف النمو الاقتصادي

ترتفع التكاليف الاجتماعية للنمو الاقتصادي، كلما زادت سرعة هذا النمو. وظهور مسألة تكلفة النمو هذه، حدث في بداية الثورة الصناعية، ولكن

نصيب الفرد بالدولارات

طبقاً لسعر الحال	طبقاً لسعر الدولار عام ١٩٥٣				
	١٩٧٠	١٩٥٨	١٩٢٩	١٩٠٠	
٢٠٥	١٦٥	١١٠	٩٠	٧٥	بلاد متخلفة غير اشتراكية
٥١٠	٣٤٠	٢٥٠	١٩٠	١٦٠	الصومع
١٤٥	٩٥	٨٠	٨٠	٦٥	أمريكا اللاتينية .
١٥٥	١٠٥	٨٥	٢٠	—	آسيا
					أفريقيا
٤٥٠	٣٠٠	١٦٠	—	—	جمهورية الصين الشعبية
٢٣٠	١٥٠	١٠٥	—	—	البيانات الرسمية
					تقديرات الغرب
٢٧٨٠	١٨٥٠	١١١٠	٦٩٠	٤٨٠	بلاد متقدمة غير اشتراكية
٤٨٦٠	٣٢٣٠	٢٣٢٥	١٣٧٠	١٠١٠	الصومع
١٩٧٠	١٣١٠	٧١٠	٤٩٠	٣٧٠	الولايات المتحدة
					أوروبا



يومنا هذا بسبب المضاربة العقارية) وكذلك لتنمية الثقافة بين المواطنين .

وهناك العديد من المقترحات في هذا الصدد ، ربما كان أشهرها ، هذا الاقتراح الخاص بتغيير مبدأ « إجمالى الناتج القومى » بمبدأ « صافى الرفاهية القومية » . وهناك أيضا أحد الاقتصاديين الذى وضع تصنيفا للبلاد ، بناء على ما تخصصه من اعتيادات للحفلات الموسيقية والمسارح !

وفى البلاد المتخلفة ، تظهر هذه المشكلة بشكل مختلف تماما . ومع ذلك ، فإننا اليوم ، يمكننا أن نتصور ، أن مجموع الطاقة الإنسانية الإنتاجية ، من شأنها أن تجمعنا تتفادى الآثار السلبية الناجمة عن عمليات التصنيع . ومن هذه الزاوية ، لابد أن يكون الهدف الأول دائما ، هو مكافحة الآثار الضارة للنمو الاقتصادى ، ابتداء من التلوث ، إلى محاربة الإسراف فى استخدام المواد الأولية .

هذه المسألة تطرح نفسها اليوم ، فى البلاد المتقدمة تماما بشكل مختلف كثيرا . فى الواقع ، يكون الإنتاج الاقتصادى من الوفرة ، بحيث يمكن أن نعطي أولوية لمكافحة النواحي الأولية للنمو ولسرعة الإنتاج ، وذلك مثل تلوث البيئة وظروف العمل السيئة... إلخ . والحد بذلك من المصروفات التى ينفقها المجتمع ، والمترتبة على هذه المضار .

وفى البلاد التى تتمتع بالرخاء ، وتلك المتقدمة اقتصاديا ، من المحتمل أن يتجه الطلب فيها على السلع الاستهلاكية ، إلى الانخفاض ، بينما يزيد فيها هذا الطلب ، على ما يسمى اليوم « نوع الحياة » . ويتبقى أن يخصص قدر كبير من العناية فى البرامج السياسية للدفاع عن الطبيعة وعن البيئة ، وتجديد ضواحي المدن الكبرى (وهو ما لم يتحقق حتى



ترشيد الزراعات وتوزيعها، هما مفتاح التنمية الاقتصادية
إلى أعلى : الأوكسترا السيمفوني في لندن
إلى أسفل : حديقة للأطفال في جنيف (سويسرا)

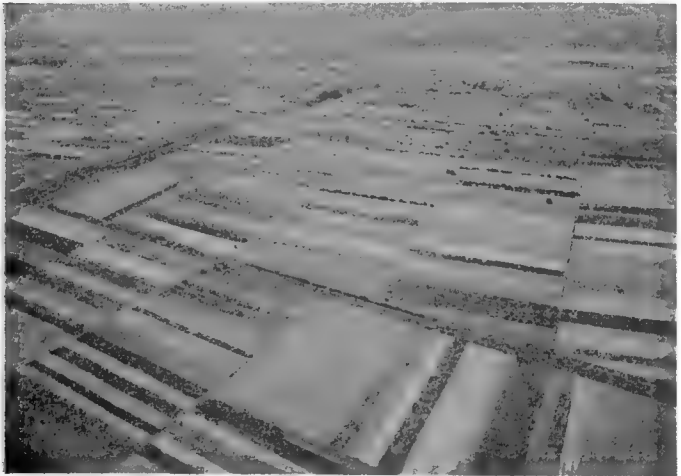
إنّ واحدة من العلامات الدالة على مستوى النمو الاقتصادي
لشعب ما ، هي مقدار الأموال التي يستثمرها في المجال الثقافي ،
والحناءة التي يوليها لإطعام أجياله التي ينمو فيها سكانها من
الأطفال .

المستقبل الاقتصادي :

توقف النمو

تقف على عتبة مرحلة ، ستضع حدا ، إن لم تكن
نهاية للنمو . ومثل هذا البيان ، يتركز على
مجموعات ثلاث من العوامل ، تبدو كأنها حدود
لا يمكن تخطيها : (أ) الإنتاج الغذائي المحدود ، لقلة
الأراضي الصالحة للزراعة (مادام أن كل هذه
الأراضي تقريبا مستغلة) ولنقص مياه الشرب .
(ب) نفاذ الموارد الطبيعية ، وهو وشيك الوقوع ،
على ما يبدو ، بالنسبة لبعض الموارد الأولية .

إذا نظرنا إلى التكاليف الاجتماعية ، التي كان
لا غنى عنها في بداية التنمية الاقتصادية ، وإلى
المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية الحالية ،
التي تتطلب سلسلة من الاستراتيجيات المفيدة اجتماعيا ،
وإن كانت إنتاجية ، قد نظن أن التنمية الاقتصادية



- حتى في أغنى البلاد

تنفذ الموارد الطبيعية

منجم ذهب مهجور بالقرب

من منطقة فيريانكس (بالاسكا)

أمانة للتنمية في العالم :

إلى اليسار. الموارد المستنفدة

إلى اليمين. للوارد التوفر والتلوث الذي ينشأ بشكل
طبيعي

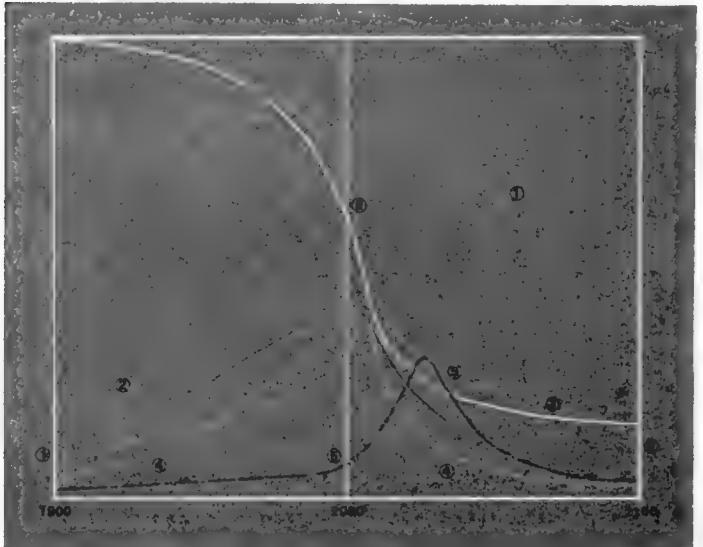
١- السكان ٢- نصيب الفرد من الغذاء

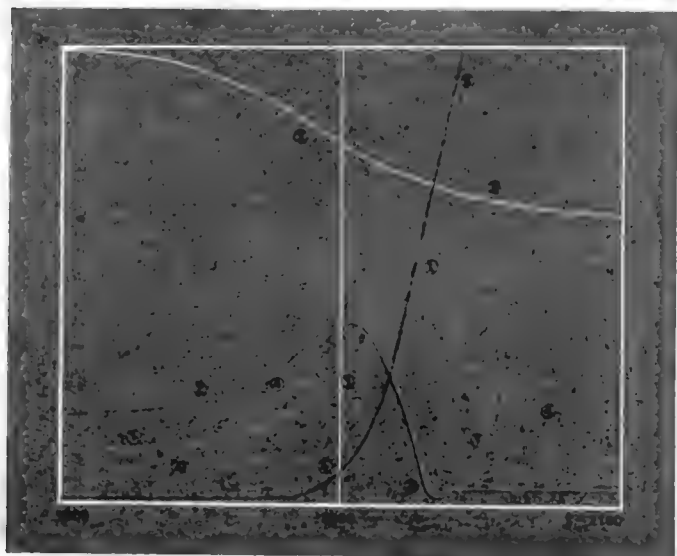
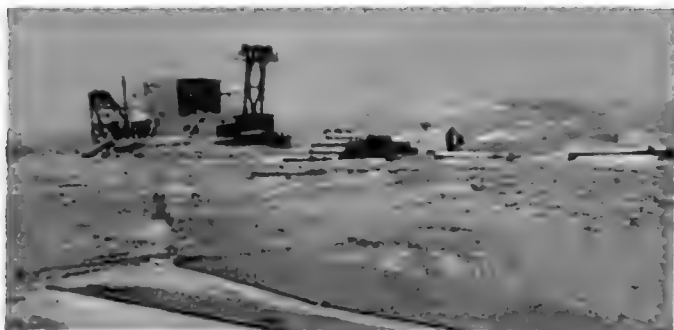
٣- الموارد الطبيعية ٤- الإنتاج الصناعي ٥- التلوث

(جـ) زيادة التلوث .

ويمكننا من الآن أن نؤكد، أن بعض هذه
العوامل، لا تتبع من الخوف السطحي الذي
لا يقوم على أساس صحيح، ولكنها، على العكس،
تقوم على حقيقة قديمة، نكاد نلمسها، ومنذ وقتنا
هذا، كمنصر يجد من النمو. ولناخذ البترول كمثال :

إذا كانت الحصص الحالية للاستهلاك ستستمر، فإن
الحقول المكتشفة ستنفد في عام ٢٠٠٠. وقد
اقترحت لهذا السبب من ناحية أخرى، سكرتارية
منظمة البلاد المصدرة للبترول والمعروفة باسم
« الأوبك » خفض استخراج البترول الخام بنسبة
٢٥٪، وذكرت أن هذا الخفض، سيكون مفيداً على







- منظر من الجو لأحد مجمعات
الصناعات البترولية في كاليفورنيا (بالولايات المتحدة)

- نموذج للتنمية الدولية بالموارد الوفيرة
والتحكم في التلوث .

١ - السكان

٢ - نصيب الفرد من الغذاء

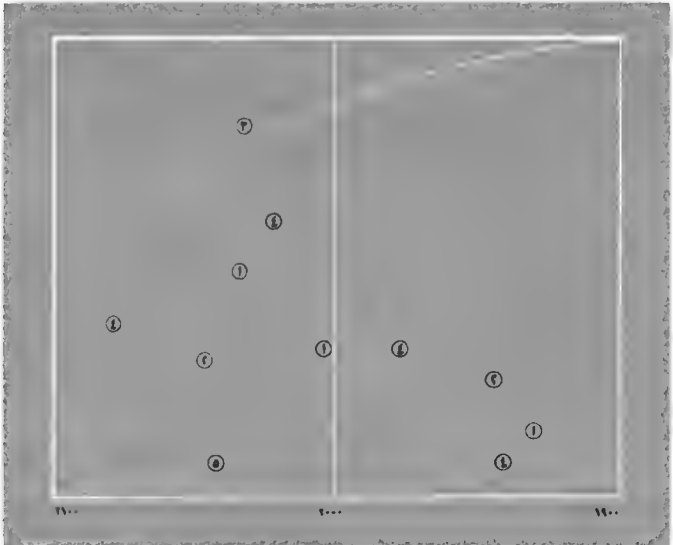
٣ - الموارد الطبيعية

٤ - الإنتاج الصناعي للفرد من السكان

٥ - التلوث .

وبصفة خاصة زيادة البحوث ، والسير قدما نحو
استخدام الطاقة النووية . وفي نفس الوقت ، يبق
أن تأمل في وضع حد للمعدلات المفرطة للنمو ،
والتي سجلت خلال هذه السنوات الأخيرة في
أوروبا الغربية وفي اليابان .
وقد يكون من الحكمة ، أن نضع خطة عالمية

المدى البعيد ، ليس فقط لأن استخدام البترول
للأغراض الحربية سيصبح أقل ، وإنما لأننا
سنستفاد بذلك ، النفاذ المبكر لمصدر الطاقة هذا .
وإننا نلاحظ اليوم ، الضرر الذي يسببه إرتفاع
سعر البترول ، وأن الطريقة الوحيدة ، للرد على
هذا الوضع ، هو أن نجهد مصادر جديدة للطاقة ،



بالنسبة للبلاد المتقدمة ، التي زاد فيها سكان الحضرة بسرعة أقل . أما فيما يتعلق بنفاد الموارد الطبيعية ، فإن الأفق لا يترك لنا مجالاً للتفاوض ؛ والجداول التالية يبين عدد السنوات التي تتبقى لنفاد الاحتياطيات المعروفة (العمود ١) إذا استمر الاستهلاك بمعدله الحالي ، (والعمود ٢) إذا زادت الاحتياطيات المعروفة لخمس أضعاف .

وفيما يخص الرسوم ، فإن تقديراتها وضعت على أساس ثلاثة بيانات متفرقة . وطبقاً للرسم الأول ، فإنه يتضح ، أننا قد دخلنا بالفعل ، إلى مرحلة من النمو المتضائل للإنتاج الصناعي بالنسبة للفرد من السكان ، وأنه في العقد الأول للقرن القادم ، ستبدأ مرحلة الهبوط الواضح ، الذي ستزيد حدته حتى عام ٢٠١٠ مع العودة إلى الوضع في القرن الماضي . وبالتوازي تقريباً ، ستقل الأغذية ، بينما يزيد السكان ، وكذلك ستزيد آثار التلوث . أما بالنسبة للمنعين الآخرين ، فإنها أقل خطراً ، بالرغم من أنها يبينان من خلالها ، ما يسمى بمرحلة « توقف النمو » وبعدها الهبوط .

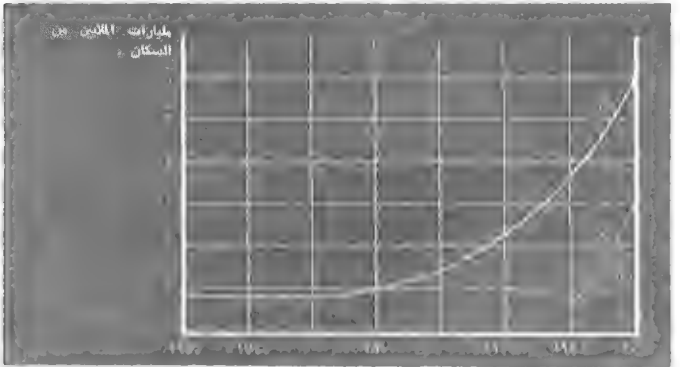
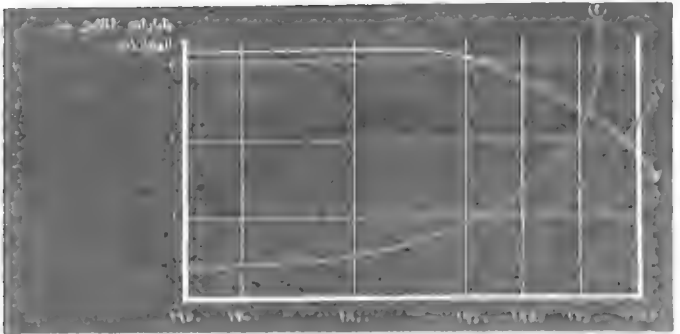
ومع ذلك ، فإن هذا البيان ، يقوم على أساس بعض الافتراضات التي توجهه حقاً . وأهم هذه

للتقديرات ، ويجب أيضاً أن نضيف إلى العوامل الثلاثة التي ذكرناها ، عامل النمو السكاني ، وكذلك معدل التصنيع . إن معدلات النمو هذه ، لا يمكن تقديرها ، أي أن بعض عناصرها غير معروفة لدينا ، ولذلك فإننا نجعل الطريقة التي تتطور بها . وإذا اتخذنا المعدل المتوسط ، والذي استمر خلال هذه السنوات الأخيرة كأساس ، فإنه يتعين إذن ، وضع تقديرات . وإذا أمكن وضع خطة أيضاً حتى عام ٢١٠٠ ، وطبقاً للرسوم الموضحة في الصفحة السابقة ، فإننا نرى ، إلى أي حد نقصت الأراضي الصالحة للزراعة منذ نهاية القرن الماضي (الرسم الأول) ، بينما زادت الاحتياجات الغذائية بشكل كبير ، تبعاً للنمو السكاني (الرسم الثاني) ، حتى

عدد السنوات
قبل النفاذ

المواد	بالاحتياطيات المعروفة	
	وقد تضاعفت	خمس مرات
ألمنيوم	٣٦	٥٥
نحاس	٢١	٤٨
رصاص	٢٦	٦٤
منجنيز	٤٥	٩٤
غاز طبيعي	٢٢	٤٩

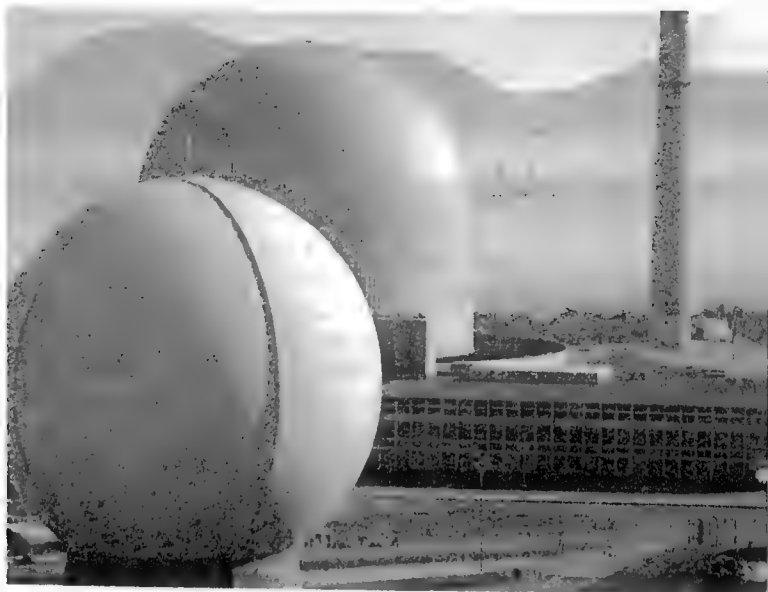
- إلى أعلى : ١ - احتياطي الأراضي القابلة للزراعة
٢ - ضرورة مضاعفة إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة بأربعة أضعاف
إلى أسفل : التطور السكاني : نمو سكان الحضر في البلاد المتقدمة



إن البلاد المتقدمة ، مثلها مثل بلاد العالم الثالث ، مستعدة لإنقاذ مصلحتها في التوابع
لهم .

والأسفل : بناء محطة كهربائية نووية في منطقة « ساري » (ولاية فرجينيا)
والإسار : مفاعل نووي في الاتحاد السوفيتي

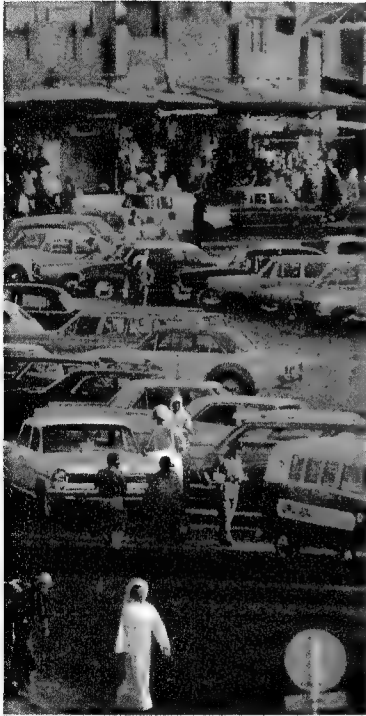




الاختلافات الكبيرة الموجودة في العالم. وعلى سبيل المثال، تلك التي أبرزها «رينيه دومون» عندما قال «إن البور چوازي الأمريكي، يبدد من الطاقة والمعادن، ما يعادل خمسة أضعاف ما يستخدمه الفلاح في منطقة البيار».

وقبل أن نتناول بالجدل التقديرات السابقة، يجدر بنا أن نذكر، أنها وضعت بعرفة «نادي روما» وذلك بمبادرة من كل من «أوريليو بيكني»، و«ألكسندر كينج» وقد أستعاننا بخدمات المركز الجامعي المعروف، وهو «معهد

الافتراضات، هو التقليل من شأن التقدم التكنولوجي، الذي يستطيع - كما سبق أن أبرزنا - أن يغير هذه التقديرات إلى حد كبير، وذلك بفضل تنمية استخدام الطاقة الذرية بصفة خاصة. وافترض آخر يصعب أن نخفله، وهو استمرار معدل الزيادة السكانية بنسبة تعادل ٢٪ سنويا، إذ أن التنمية الاقتصادية، تجعل معدل النمو السكاني ينخفض، ولأنه يتعين أن تكون هناك نظرة سكانية جديدة في نفس الاتجاه. إن دراسة الأرقام المطلقة، يتجه دائما إلى إخفاء



ماساشوسيتس للتكنولوجيا M. I. T. كما شاركها البروفسور « جى فورستر » كذلك حظيا بمساعدات عديدة، قدمت لها من قبل المجموعات المصرفية والصناعية الهامة، ومن الأوساط الفكرية ذات الاطلاع الواسع في شئون العالم المعاصر. وفيما يتعلق بالافتراضات التحفظية التي ذكرناها، فإنه من الطبيعي، أن التوصيات والنتائج التي خرج بها « نادي روما »، كانت محل دراسات جادة، وقد فتحت - وهذا هو الأهم - مجالاً لنقاش واسع النطاق.

وقد خلصت إلى توصيتين أساسيتين : خفض الاستثمارات الصناعية (وبصفة خاصة بالنسبة للصناعات التي تؤدي للتلوث) إلى معدل مماثل لمعدل استهلاك لرأس المال الطبيعي، والحد من النمو السكاني.

وفي الواقع، فإن الهدف من هذه التوصيات، هو الأمل في أن تحتفظ في المستقبل، بالوضع الحالي، مما يعني منطقياً، الحفاظ كذلك على الاختلافات في مستوى المعيشة في العالم.

إن اختلاف وجهات النظر في هذه التوصيات، كانت، وستبقى، كبيرة. ومن بين أهمها، يجدر أن نذكر، في البداية، وجهة نظر هؤلاء الذين لم يروا في بحوث « نادي روما » سوى وسيلة

التصنيع والتنمية الاقتصادية

الدور الحاسم للصناعة

يمكننا أن نعتبر الصناعة، كأساس للتنمية الاقتصادية، وبصفة عامة، فإن أكثر التضريرات الاقتصادية عمقا، لم تحدث سوى بعد إدخال الصناعات. والجدول المبين على الصفحة التالية، يبين الصلة بين التصنيع ومستوى التنمية: فكلما زاد ثقل الصناعة، كلما زادت التنمية. ويتبع قطاعا الزراعة والتعدين، بالتوازي، خطا عكسيا، إذ أنها ينكشان بانتظام، بينما يمر القطاع الثالث، أى قطاع الخدمات، بمرحلتين رئيسيتين: يزيد حجمه سريعا في البداية، ولكن ما أن يصل التصنيع إلى مستوى عال، حتى تبدأ الأهمية النسبية لقطاع الخدمات تتضاءل. ويجب مع ذلك،

للدعاية عن الصناعات، التي تنتج سلعا لا تتسبب في التلوث، والتي تنتمي، من ناحية أخرى، إلى مجموعات تمتلك كذلك صناعات شديدة التلوث، ولم يكن الموقف الذي اتخذته المؤيدون لخفض النفقات العسكرية بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ مليون دولار، وتحويلها إلى استثمارات، في قطاع الزراعة، أو في الصناعات المرتبة عليها، موقف أقل أهمية.

ومع ذلك، فقد اتفق الجميع على التوصية، بأن يستبدل بنظام التنمية الذي عهد به إلى القطاع الخاص (والذي لا يأخذ في اعتباره التكلفة الاجتماعية) نظام آخر، يتجه بشكل أكبر نحو الرخاء الاجتماعى والتعليم والعلوم (سواء البحوث الأساسية أو العلوم التطبيقية). وهذا الاتجاه، من شأنه أن يغير كثيرا التقديرات التي تبدو في الرسوم البيانية.

وهكذا نجد الماضى معنا وبيتنا دائما، وأيا كان شكله، فإن هناك وسيلة واحدة للسيطرة عليه، حتى وإن كان يأتي لنا من أزمان سحيقة. وهذه الوسيلة، هي أن تعرف كيف سارت الأمور. وهذا ما يساعدنا على فهم طبيعتها، وسماتها، ومدى وجود علاقة بينها وبين حقائق الحياة في الوقت الحاضر.

ل. ب. ناميبه



أن نذكر مرحلة ثالثة ، تظهر في الاقتصاد الشديد التقدم ، وتمود فيها الخدمات إلى الزيادة من جديد ، وبشكل مذهل .
وعندما نطبق دراسة نظم الثورة الصناعية ،

وآثارها على مستقبل البلاد النامية ، فإن ذلك يكون معنياً للغاية ، إذ إنه يمكننا ، من ناحية أخرى ، من أن نتنبأ بالمراحل التي على البلاد أن تتخطها ، للوصول إلى مستوى فعلي من التقدم .

تكوين إجمالي الناتج الداخلي (١٩٥٠ - ١٩٥٩)

التطاع			نصيب الفرد من الدخل
الأول	الثاني	الثالث	
٤٧%	٢٠%	٣٣%	البلاد النامية
٤٠%	٢٥%	٣٥%	أقل من ١٢٥ دولارا
٣٠%	٢٥%	٤٥%	من ١٢٥ : ٢٤٩ دولارا
٢٧%	٢٧%	٤٦%	من ٢٥٠ : ٣٧٥ دولارا
١٣%	٥٠%	٣٧%	من ٣٧٥ : ٥٠٠ دولار
			البلاد المتقدمة

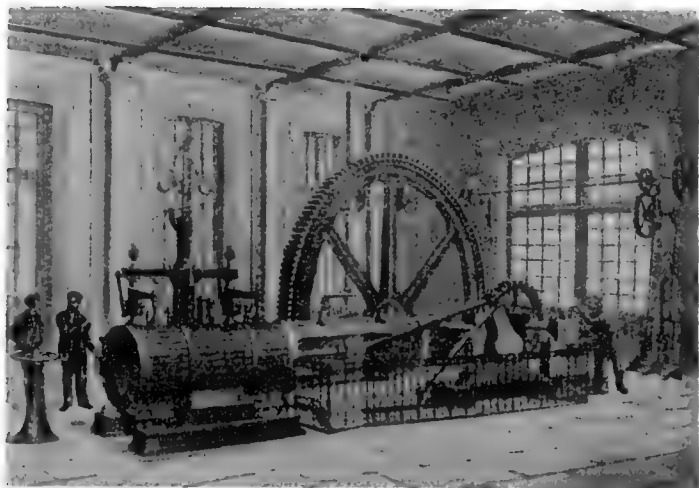
النموذج الأول : الثورة الصناعية فى إنجلترا

يعتقد معظم الكتاب ، أن الثورة الصناعية ، تستدعى الانفصال عن الماضى المباشر ، بالنسبة لأى مجتمع ، أو بلد ، وبالتالى فإن الاستمرارية ، لا تدل على عملية التصنيع . ومع ذلك ، وفيما يتعلق بالطريقة التى يجب أن نواجه بها هذا الانفصال ، نجد آراء متعددة .

فهناك فى المقام الأول ، أولئك الذين يعتبرون ، أن ما يحدد هذا الانفصال أساسا ، هو تركيز وسائل الإنتاج بين أيدى أقلية اجتماعية ، بينما تجد الأغلبية نفسها ، تتجدد شيئا فشيئا من الوسائل ، التى كانت تمتلك القليل منها . وهناك كتاب آخرون ، يرون أن العنصر الأساسى ، هو دخول الآلة . وغيرهم أيضا ، يرى أن التجارة الخارجية ، تلعب دورا حاسما . ويمكننا أيضا أن نضم إلى هؤلاء ، مجموعة رابعة ، تعتبر أفضهور الجماعى لصغار الزراع وصغار المنتجين للبضائع ، سواء كانوا حرفيين أو غير حرفيين ، كعامل أساسى .

أسباب الثورة الصناعية فى إنجلترا

وحقى منتصف القرن الثامن عشر ، لم يكن هناك ما ينبىء ، بأن ظاهرة التغير بدأت تتكون فى بريطانيا ، وحق فى المناطق التى كان فيها الاقتصاد متقدما تقدما كبيرا كمنطقى « ويلز » و « اسكتلندا » لم يكن أحد يتصور مثل هذه العملية للنمو الاقتصادى السريع . ومع ذلك ، يمكننا أن نستخلص اليوم ، خمسة عوامل شجعت هذه الظاهرة بشكل مباشر : العامل الأول ، هو التقدم الثقافى ، ووجود آراء وعقليات ، يسهل التحرر الاقتصادى . والعامل الثانى ، هو تقدم العلوم والتقنيات ، مما أقى بالعناصر اللازمة للإنتاج الضخم (الآلة البخارية على سبيل المثال) . والعامل الثالث ، هو الزيادة السريعة للسكان ، التى وفرت من ناحية ، القوى العاملة الكثيرة ، ومن ناحية أخرى ، زادت من الطلب فى السوق . والعامل الرابع ، يتصل بالتراكم الأسمى لرأس المال ، والنتاج من التجارة الخارجية المزدهرة ، وكذلك من مختلف الموارد الداخلية للزبيح ، وبصفة خاصة الزراعة ، التى يشكل تقدمها العامل الخامس . فى الواقع ، يمكننا أن نعتبر الثورة الزراعية ، كعامل حاسم ، ليس فقط



أعلى : آلة قوة ١٠٠ حصان ، كانت تستخدم في مصنع التقطير في جران سبيرينجر « عام ١٨٦٠ ، وقد بدأت الولايات المتحدة ، في منتصف القرن الماضي ، عملية التطور الكبير للصناعة ، الذي فاق سريعا تطور البلاد الأوروبية
أسفل : رسم يعطي فكرة عن الأوضاع السيئة التي اضطر الشعب العامل إلى أن يتحملها ، لفترة طويلة للغاية

فيها ، تأخذ شكل مشروع داخل الأسرة الواحدة ، أو وحدات إنتاجية صغيرة . وكان لابد من الانتظار ، حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لمشهد ظهور المشروعات الكبرى بشكل لا رجعة فيه .

أما الوضع في ألمانيا ، فإنه جدير بالاهتمام ، إذ أن النظم القطاعية التي ألغتها الثورة في فرنسا عام ١٧٨٩ بقيت على قيد الحياة في ألمانيا ، في الفترة الأولى من القرن التاسع عشر . ولتفتها بقوة هيئاتها التقليدية المهنية ، وفي نزاهة حكومتها المركزية والبلدية ، بقيت ألمانيا تحت سيطرة الملاك الزراعيين أو الجانكرز (Junkers) . وقد بقى هذا الوضع إلى أن أعلن قيام الاتحاد الجمركي (Zollverein) ، وإلى أن أقيم خط السكة الحديدية . ونحو عامي ١٨٥٠ - ١٨٦٠ بدأت عملية التنمية الاقتصادية ، التي عجل بها ، الدعم الذي قدمته البنوك الصناعية الكبرى ، التي أسسها الملاك الزراعيون . وهكذا لم يحدث تغير جوهري في الشكل الاجتماعي للطبقة التي كانت تسيطر على السلطة ، فقد أصبح ملاك الأراضي ، علاوة على ذلك ، أصحاب مصارف .

وهذا التوزيع للتنمية ، أطلق عليه اسم « التوزيع البروسي » .

من أجل ما تعنيه أصلا ، وإنما من أجل التحويل الذي تتيحه ، وبصفة خاصة ، فيما يتعلق بالعنصر البشري الضروري لقيام الصناعة الجديدة ، كالمقاولين والمبتاعين والمستهلكين .

وفي الثورة الصناعية ، لا يحدث النمو بشكل متناسق تماما . ففي إنجلترا ، برز قطاع في المقدمة ، هو صناعة القطن ، الذي قاد مجموع الاقتصاد ، ولقد كان نمو هذا القطاع ، نموا مذهلا حقا فيين عامي ١٧٧٣ و ١٧٩٨ تزايد إنتاج القطن إلى ستة أضعاف . وبين عامي ١٧٨٠ و ١٨٥٠ ضربت بريطانيا المثل ، كظاهرة ليس لها مثيل من قبل في تاريخ العالم ، فقد زاد نصيب الفرد من الإنتاج إلى الضعف . وبين عامي ١٨٠٠ و ١٨٥٠ تضاعف إجمالي الناتج القومي بدوره ، مما مكن هذا البلد ، من ولوج القرن العشرين ، وهو يتقدم تقدما واضحا على منافسيه ، وقد احتفظ بهذا الوضع ، بلا منازع ، خلال النصف الأول من هذا القرن بأكمله .

عمليات التصنيع الثانوية

فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كانت فرنسا بلدا زراعيا أساسا . وفي عام ١٨٥١ كان ٧٥٪ من سكانها ريفيين ، وكانت الصناعة

نول آلى بناء «م. مرسية» فى نحو عام ١٨٦٠، ويشكل قطاع النسيج واحدا من أسس المجتمع الصناعى الحديث



ويكفي أن نذكر هنا، التبادل الحر الذى نادى به البريطانيون، والمركة الشرسة التى قادتها ضده الطبقات البورجوازية القومية. ومع ذلك، فقد جاءت عوامل عديدة من بريطانيا، كان لها تأثير إيجابى على البلاد الأخرى، وبصفة خاصة التجربة الصناعية والتكنولوجية، وأيضاً تدفق رؤوس الأموال.

أما اليابان، فإنها تمثل حالة خاصة. فإن تنمية صناعتها الحديثة، ترجع إلى ثورة مييجى (Meiji) عام ١٨٦٨ التى قامت بعملية إصلاح زراعى،

وحققت تغييراً فى النظم الإقطاعية، وشجعت وفى البلاد الأخرى، بدأت الصناعة فى ظل نظام الحماية، وفى معظم الحالات، بدأت بفضل تحريك صناعة القطن لها. فإن صناعة القطن، لها ضمن خواصها الأخرى، خاصية فتحها أسواق جديدة، مع تنميتها لسوقها ذاتها. وكان هذا هو الوضع بالنسبة لإيطاليا (بيمون ولومباردى)، وكذلك بالنسبة لعدد كبير من البلاد الأخرى. ومع ذلك فإن حركات التصنيع هذه، لم تتبع النموذج البريطانى بالضبط، لأنها بدأت تنطلق من ساحات اقتصادية وسياسية وأيدولوجية مختلفة.

الهدف الليل مبله • ارنز يروب • عام ١٩٠٤ الحرب الروسية اليابانية ، إلى انقراض الامبرولوجي
والاقتصادى الذى حصل القوى الكبرى تفك الواحدة ضد الأخرى . طومر العوائل التائه السبابة
والجغرافية ، التى تكررت عبر التاريخ



موت الجنرال « مونتجومري » لوحة « ليجون ترومبير » . وقد كان رجل الإستراتيجية البريطاني هذا . واحدا من أكثر من أسهموا في تحقيق التوازن السياسي العالمي ، والذي ترجم إلى توازن اقتصادي جديد .

عملية التضخم الاقتصادي ، الذي منح بترامك الأرباح .

وقد تدعمت عملية التصنيع ، بفضل التدخل المباشر للدولة ، التي أقامت في مرحلة أولى - المشروعات الجديدة ، ومولتها ، حتى أصبحت بعد عشرين عاما ، مشروعات ذات رأسمال خاص . إن نجاح هذه العملية (وهي حالة فريدة خارج أوروبا الغربية) اتخذ حجما ضخما ، إذ أن هذا البلد ، استطاع أن يشاعف إجمال الناتج القومي ، إلى أربعة أضعاف ما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٢٥ ، والواقع أن التوسع العسكري الياباني - الحرب مع الصين (١٨٩٤ - ١٨٩٥) ، ومع روسيا (١٩٠٤ - ١٩٠٥) ، واحتلال منشوريا (١٩٣١ - ١٩٤٥) ، قد أسهم كثيرا في الإسراع بعمله .

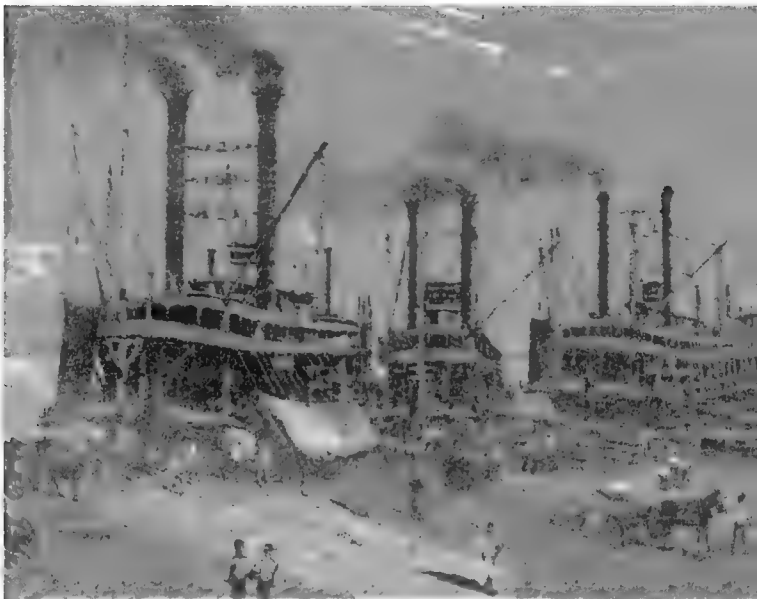
ظهور الولايات المتحدة

منذ بداية القرن العشرين ، احتل اقتصاد الولايات المتحدة ، المكانة الأولى في التركيب العالمي ، ومع ذلك ، فإن تاريخها ، يتميز أساسا بالفترة القصيرة للغاية ، التي حققت فيها ثورتها الصناعية .

ولنذكر باختصار ، أنه في عام ١٧٩٠ كان تعداد هذا البلد أربعة ملايين نسمة تقريبا من السكان ، بينما يصل تعدادها اليوم إلى ٢٠٠ مليون نسمة ، وخلال القرن الثامن عشر ، تضرر تقدمها أمام عدلين ، أولها سيطرة بريطانيا التي كانت تريد الإبقاء على هذه الأراضي كمناطق زراعية وتبدينية ، وثانيها نقص الأيدي العاملة .

وبعد أن حصلت على استقلالها عام ١٧٨٣ أرست الولايات المتحدة على الفور ، دعائم سياسة التوسع الاقتصادي ، تدافع عنها نظم حماية





أوروبا (وبصفة خاصة في فرنسا) مرتبطة بالبحث عن مجموعات متنوعة من الإنتاج، تتميز بجودتها.

وأثناء الحرب العالمية الأولى، أدى عدم تدخل الولايات المتحدة، إلى توجيه جزء من احتياجات البلاد المشتركة في هذا الصراع نحوها، مما جعل الصناعة فيها، تنمو نمواً إضافياً، من ناحية إنتاجها، ومن ناحية أنها أصبحت أكثر اهتماماً بالسوق الخارجية.

ولم تعرف هذه المرحلة من التوسع، سوى صدمة واحدة، وإن كانت قاسية للغاية، أزمة

صارمة. وقد وضعت خطة طموحه للأشغال العامة، وأقامت نظاماً نقدياً، من شأنه تشجيع الإنشاءات الصناعية، وأقامت لنفسها إطاراً سياسياً، تجسد في دستور يشجع بوضوح العمل الحر.

ومنذ ذلك الوقت، يمكن أن نعتبر، أن الابتكارات التقنية، كانت هي مفتاح التوسع الاقتصادي الأمريكي. وقد استطاع الكاتب المرموق «الفريد مارشال» أن يقول إن النموذج الصناعي الأمريكي، كان نوعاً ما «المثل النموذجي» للإنتاج الضخم، بينما بقيت الصناعة في

باخرة لنقل القطن المتجه الى أورليانس الجديدة (لوحة)

مع الإقلال من تدخل الأموال العامة إلى الحد الأدنى، وذلك للحصول على تخصيص أكثر فعالية للموارد الإنتاجية. وبخلاف ذلك، فإنه يلزم أن يكون هناك تكديس مسبق لرأس المال، وأن تكون السوق قد توسعت بالفعل.

وهذه الأخيرة، تمكن من ناحية، من توزيع جيد للإنتاج، ومن ناحية أخرى، فإنها تدعو إلى تنمية تقسيم العمل اللازم للإنتاج ذى السعر المنخفض.

ومع ذلك فقد تبين « آدم سميث » في بعض النقاط مواقف انتخابية، وكان لابد من انتظار مجيء « ريكاردو » الذى قام بجمع تحليلات كل من « سميث » و « مالثوس »، لكى يضع النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية. وهذه النظرية، أساسها هو شرح كل عملية النمو الاقتصادى التقليدى، وذلك مع افتراض وجود رأسمالية فى البداية، وحتى تنتهى هذه، كما يرى ريكاردو -

إلى نوع من الركود العام والخراب. ويرى الكلاسيكيون الآن : ما أن تجتمع الظروف التى تسمح ببدء عملية النمو، فإن كل تراكم لرأس المال، يزيد من الطلب على القوى العاملة، مما يترتب عليه، ارتفاع فى المرتبات فى السوق، مما يتسبب لمرتبات الإعالة. وفى نفس الوقت، وطبقا لنظرية مالثوس عن السكان، فإن وجود مرتبات مرتفعة، يؤدى إلى زيادة مركبة للسكان (بينما يزيد الإنتاج الغذائى زيادة بسيطة)، وبذلك يزيد عرض الأيدى العاملة فى السوق، حتى تعود المرتبات فى السوق، تعادل من جديد المرتبات الثابتة، وبذلك يعادل نوعا المرتبات. ومع ذلك، فإن المرتبات الثابتة، لن تكون كما هى، بسبب تطور الاحتياجات الاجتماعية، وكذلك بسبب الكميات المتزايدة اللازمة من الأغذية. وهذا

عام ١٩٢٩ التى وضعت حدا - نوعا ما - نهائيا لتفائل الأمريكيين، الذى كان بلا حدود، حتى ذلك الوقت. وقد بدأ الإصلاح الاقتصادى، بالإجراءات التدخلية، التى اتخذها « روزفيلت ». ولن نذكر هنا سوى الخطوة الخاصة بالمرافق العامة الكبرى، التى هى تنفيذها العمل، لعدد كبير من العمال، الذين ظلوا فى حالة بطالة، فى أعقاب الأزمة.

ومنذ عام ١٩٣٩ كانت الحاجة إلى تلبية الطلب المتزايد للبلاد الحليفة، التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانية، هى السبب الذى أعطى دفعة حاسمة للصناعة الأمريكية.

التفسيرات الكبرى للتنمية

المدرسة الكلاسيكية :

آدم سميث وذافيد ريكاردو

• قدم الاقتصادى الإسكتلندى آدم سميث، أولى النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية فى مؤلفه « بحث فى طبيعة وأسباب ثراء الأمم » (١٧٧٦). وكانت نظريته ترمى، قبل كل شيء، إلى تحليل كيفية الانتقال السريع من الاقتصاد الزراعى المتأخر، إلى اقتصاد صناعى متقدم. ولذلك كان من الطبيعى، أن تثير الصحوة الحديثة للبلاد النامية، الاهتمام مرة أخرى، بمؤلف آدم سميث الزاخر. إنه على الدولة، أن تقيم إطارا سياسيا مستمدا من نظام حرية العمل، وحرية الحركة،



There is a large, but — the most —

Grand Impression

There is a large, but — the most —
the Impression — and a great many of them —
the Impression — and a great many of them —
the Impression — and a great many of them —

Chapman & Co.

1797

آدم سميت (إلى العين) ، ودافيد ريكاردو (إلى اليسار) أدم
الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية



تتضائل أرباح أصحاب رؤوس الأموال أكثر
فأكثر ، إلى اليوم يصبح لا دافع لهم لتكديس
رأس المال ، وندخل حينئذ بلا عناء ، كما دخلنا في
محيط كبير ، في مرحلة من الركود النهائي
للاقتصاد الرأسمالي .

وفي نفس الوقت ، فتح « ريكاردو » طريقا
نظريا آخر ، وهو الطريق الذي سيتبعه ماركس ،
ومفكرون آخرون أكثر راديكالية .

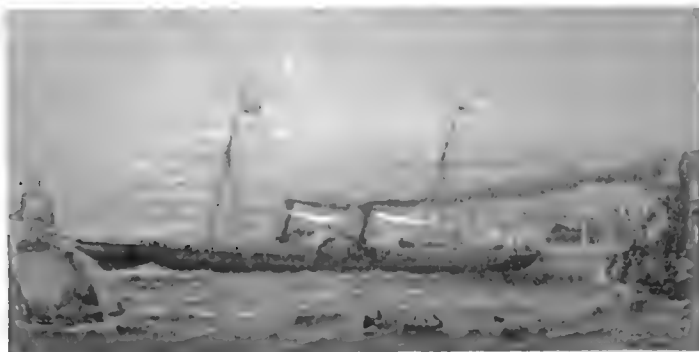
ويرى « ماركس » أن التجديدات التقنية ،
وتقدم القوى الإنتاجية ، يمكن أن تعمل كوسيلة
للحفاظ على وضع أصحاب رأس المال ، ولكن
ذلك سيتضمن ، بالنسبة للطبقة العاملة ، أزمة
بطالة ، يصعب التغلب عليها .

وتقودنا تحليلات « ريكاردو » و « ماركس »
إلى نتائج مختلفة ، لا في المجال الاقتصادي
فحسب ، وإنما أيضا على الصعيد السياسي
والاجتماعي . ويرى « ريكاردو » أن المواجهة يجب
أن تقع بين ملاك الأرض وأصحاب رؤوس
الأموال ، وأن تقف طبقة البروليتاريا في موقف
محاييد ، إن لم تكن في موقف متضامن مع رأس
المال . أما « ماركس » فإنه يرى ، على عكس
ذلك ، أن الصدام بين مصالح الرأسماليين ،
ومصالح العمال الذين يعانون من البطالة ،
سيكون هو الذي يحدد النظام .

ويمكننا أن نذكر « جون ستوارت ميل » الذي

ما يجعل زراعة أراض جديدة ، أمرا ضروريا ، بما
في ذلك تلك الأراضي الأقل خصوبة ، والتي بقيت
جرداء . إن استغلال هذه الأراضي ، يتطلب
نفقات أكبر ، بالنسبة لكل وحدة من المساحة ،
ويعطى محصولا أقل ؛ وبالتالي ترتفع أسعار
المنتجات الزراعية . وبالرغم من أنه ، من الناحية
النقدية ، تكون المرتبات أكبر من ذي قبل ، في
بداية العملية ، إلا أن ارتفاع الأسعار ، يعود
بالمرتبات ، في الواقع ، إلى مستوى أقل من
الكفاف . وارتفاع تكاليف المعيشة هذا ، يفيد إذن
ملاك الأراضي الجيدة ، الذين بقيت تكاليف
الإنتاج كما هي بالنسبة لهم . فيستطيعون في
النهاية ، أن يحصلوا على فوائد إضافية ، على
حساب الرأسماليين ، الذين يشهدون انخفاضا في
الجزء المخصص لهم من (الدخل الصافي) وهكذا

مكن البناء المتقن للآلات البخارية ، من التوسع الاقتصادي في القرن
الماضي
إلى أعلى : محراث يعمل بالبخار (لوحة من القرن التاسع عشر)
إلى أسفل : الباطرة فرجينيا التي كانت تعمل عام ١٨٦٥ على الخط
ما بين فولكستون وويلونيا



كارل ماركس. كان لأعمال هذا المفكر والاقتصادي الألماني، تأثير فريد على كافة أنواع الفكر في مجتمعا المعاصر



لم يكن ثوريا، وإنما كان مصلحا. وقد ميز بين قوانين الإنتاج، التي يعتبرها «طبيعية» وإذن ثابتة، وقوانين التوزيع، والتبادل، والتي يعتبرها اجتماعية، ويمكن أن يتناوها التعديل تبعاً للسياسة.

وبهذا، ومنذ «ريكاردو» بدأ يبرز اتجاهان كبيران في علم الاقتصاد: أحدهما ليبرالي وإصلاحى، وهو الذى سيسيطر نوعا مامع تفسيره الكلاسيكى الجديد الكبير؛ وثانيها اشتراكى اتبعه الاشتراكيون من أتباع «ريكاردو» كما اتبعه ماركس، وهو الاتجاه الذى سيتبنى الرسالة الثورية.

ماركس

إن نظرية القيمة المضافة تقع في صميم نظرية ماركس، الخاصة بالتنمية الاقتصادية. فعلى الصعيد الاجتماعى، يمكن أن تتقارب هذه النظرية مع نظرية «الربح الصافى» التى تكلم عنها «كيسنای» (Quesnay) أو «الدخل الصافى» التى ذكرها كل من «سميث» و«ريكاردو»، وتشير إلى مجموع ما يأتى به التشغيل الاقتصادى لرأس المال، أى الأرباح والإيرادات.

ويرى «ماركس» أن القيمة المضافة، تتناسب مع القيمة التى تضاف إلى منتج ما. بفضل العمل الزائد الذى تقوم به الطبقة العاملة، والذى شكل الاستغلال الذى تعانيه هذه الطبقة، بسبب طبقة

إلى جانب أهميته الاقتصادية، يشكل قطاع التعدين، احتياطياً كبيراً للعناصر الثورية
إلى أعلى: مجلس مهندسين في أحد المناجم
إلى أسفل: أحد العاملين البريطانيين في المناجم (لوحة من القرن العشرين)

المال، إلى البحث عن «جيش الصناعة الاحتياطي» من طبقة البروليتاريا، مما يرفع سعر القوى العاملة، أى النصيب الكلى الذى يأتى إلى العمل، ويقلل بذلك النصيب الذى يذهب إلى رأس المال، أى القيمة المضافة.

ويضطر أصحاب رأس المال الذين يملكون وسائل الإنتاج، أن يعطوا الأولوية للاستثمار، فى مجالات التقنية الحديثة، التى تمكنهم من توفير القوة العاملة، وبالتالي من خفض ثمنها. ومع ذلك، فإنه يحدث، أن يكون تراكم رأس المال من السرعة، بحيث لا يسمح بإدخال التقنيات الحديثة للإنتاج فى الوقت المطلوب. وبذلك يتعصر رأس المال، بمجموع جيش الصناعة الاحتياطي، مما يؤدي إلى انخفاض كبير للقيمة المضافة، مما يحدث فى نفس الوقت، من الاستثمارات، ويحدث حينئذ هبوط فى أسعار الأيدى العاملة، وتحدث البطالة، وتنتهى العملية بالأزمة الاقتصادية.

ويرى «ماركس» أنه من القوانين الرأسمالية، أن يحتاج العمل به، إلى تراكم رأس المال، حتى يحدث النمو الاقتصادي، ولكن هذا التراكم تكون نتيجته العكسية، ظهور مراحل متعاقبة من الأزمات والتوسع. ويوجد، بخلاف ذلك، عدد من التناقضات فى هذا النظام، كتلك التى أبرزها «إنجيز» (Engels) عندما بين أن القدرة الإنتاجية، تقبل إلى الزيادة تبعاً لنظام هندسى،

الرأسمالين. هذه القيمة المضافة، التى تشكل إذن المصدر الكامل للكسب الرأسمالى، يعاد استثمارها مرة أخرى فى الدائرة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عملية التراكم الرأسمالى.

وبالنسبة للنظرية الاقتصادية الماركسية، فإن الإنتاج يعنى وجود قطاعين كبيرين: قطاع وسائل الإنتاج وقطاع وسائل التبادل، وإن كان القطاع الأول، أهم بكثير من الثانى. ونفس الشيء بالنسبة لرأس المال، من حيث أن تشغيله الاقتصادي، ينقسم إلى رأسمال ثابت، ورأسمال متغير، والصلة بينها تشكل التكوين العضوى لرأس المال.

وتسبق قيام اقتصاد حديث، أو رأسمالى صناعى، فترة تسمى بفترة التراكم المبدئى لرأس المال. ويتحقق هذا التراكم، فى ظل مجموعة من الظروف، من بينها الثورة الزراعية، والهجرة من الريف نحو المدن والمصانع، ونمو التجارة الخارجية.

وما أن تبدأ عملية التراكم هذه، والتى تتكون من اتجاه حجم القيمة المضافة أكثر فأكثر، إلى وسائل إنتاج ووسائل تبادل، فإن الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر، يحتاج إلى كمية نسبية من العمل «الحسى» أى فى الواقع إلى كمية من القوة العاملة، التى توفرها الطبقة العاملة. وعندما يزيد الطلب كثيراً، يضطر أصحاب رأس



وكونفر. «ملك الدول» يجر واحدة من الإمبراطوريات
الاقتصادية القوية، التي تتركز عليها قوة الولايات المتحدة



المنتجة، وتتوقف الكمية بدورها، على حجم رأس
المال، وعلى الحالة المتاحة. وترتبط التنمية
بعلاقة رأس المال بالعمل، بشكل يجعل كل
ترابط بينها، لا يمكن أن يكون إلا إيجابياً.

ويكون عائد كل من رأس المال والعمل، طبعاً
إنتاجية كل منها، مما يدعو إلى حالة من التوازن
والتشغيل الفعالة لكافة العناصر الإنتاجية،
والإنتاجية الخاصة برأس المال، يمكن قياسها
بكمية السلع المنتجة، بفضل الاستثمارات الحديثة.
ويتبين كذلك، لتعديده أكبر معدل لحصيلة رأس
المال، الحديد النسبة بين قيمة رأس المال المستثمر
وحجم الإنتاج، وهو أمر يسرى على الاستثمار
الأخضر. وكذلك على كافة المكونات السابقة
لرأس المال. ولنلقض أن أحد رجال الصناعة،
أراد أن يزيد من إنتاجه، فوضع مشروعاً
للحصول على آلة أو أكثر، لضمها للآلات التي
تعمل بالفعل في مشروعه، فإذا كانت الزيادة في
الإنتاج، التي يأمل أن يحصل عليها، بفضل هذه
الإضافة لرأس المال، تصل إلى حصة تعادل

أو تزيد على سعر الفائدة الجاري في السوق، فإن
هذا الصانع، يستطيع أن يعتبر هذا الاستثمار
الجديد ذا جدوى. وهكذا تقسم إنتاجية الآلة
الجديدة، تبعاً لزيادة الإنتاج، التي ستترتب على

الفكر الكلاسيكي الجديد

وضع « ألفريد مارشال » (Alfred Marshall) -
وهو نموذج للعصر الفيكتوري- الشكل
الكلاسيكي الجديد للتنمية. وهو يرى أن التنمية
الاقتصادية تتوقف على كمية ونوعية السلع

الناحية الملموسة، أو من الناحية النسبية، وكمية
زيادة مشقة العمل. ويرى كل من « ماركس »
و« إنجيلز » أن نهاية النظام الرأسمالي، ستكون
نتيجة لأزمة اقتصادية، أما « لينين » فإنه يرى أن
الدور الخامس، سوف تقوم به طبقة البروليتاريا،
بعمل واع سيجعل يتقوض هذا النظام.

بينما يزيد الاستهلاك تبعاً لنظام حسابي. وهناك
آثار طائفة أخرى، تنتج عن التو، من بينها بنين
إبراز تركز المشروعات ورأس المال المصغر
ويمكن النظر إلى الفقر المتزايد، الذي تتعرض
له طبقة البروليتاريا، كنتيجة لانتقال المجتمع إلى
طبقات اجتماعية ذات مصالح متعارضة، سواء...



إن التكامل بين بلاد العالم ، وصل إلى حد ، جعل كل قطاع من
قطاعات النشاط ، يحدث بشكل أو بآخر ، ما يحدث في القطاع
الأخر

إلى أهل إلى اليمن : زراعة الطبايق في الأرجنتين
إلى أسفل : بناء طريق للسيارات في شمال ويستستر (نيويورك)
إلى اليسار : بنك لندن (في يونس أميس)



الإنتاج المترتبة على ضم عمال ، ثم تشغيلهم
حديثاً . ولناخذ على سبيل المثال مصنعاً به ١٠٠
عامل ، وإنتاجاً يومياً يرجع إلى عنصر العمالة .
يقدر بألف دولار ؛ إذا أضفنا عاملاً جديداً ، فإن
قيمة الإنتاج ترتفع إلى ١٠٠٨ دولارات ، والثمانية
دولارات الإضافية هذه ، تفيد في تحديد مرتب
هذا العامل الأخير ، وكذلك رواتب المائة
الباقين . ومن المؤكد أن هذه الأسعار ، توضع من

اقتنائها ، وقياساً لما سيؤثر به هذا الاقتناء على
الخصيلة الإجمالية للمشروع . وتؤخذ هذه الخصيلة
الجديدة ، كأساس لاتخاذ قرار فيما يتعلق
بالاستثمارات المستقبلية .

أما العمل ، فإنه سيتلق ما يعادل كمية السلع
المنتجة ، بفضل تشغيل عدد من العاملين ، في
شكل مرتبات ومكافآت متنوعة . وبعبارة أخرى ،
فإن سعر الأيدي العاملة ، يتحدد تبعاً لزيادة

تدعم أعمال القوى المائية، بشكل كبير، التنمية في المناطق التي توجد فيها
وهذا هو السد الكبير في هوفر فوفر منطقة نيفادا (بالولايات المتحدة)

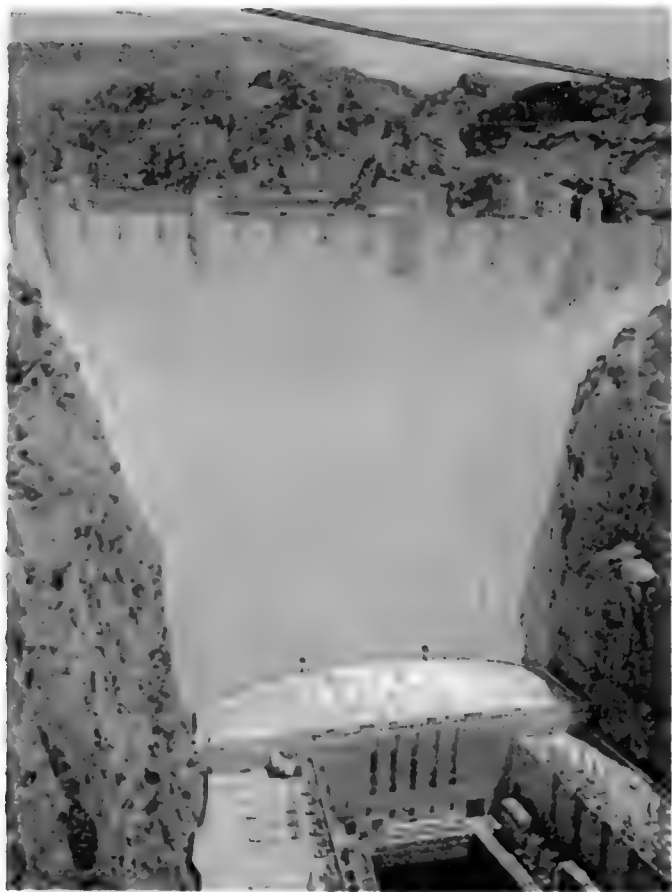
التنمية طبقاً لشومبيتر

حاول «شومبيتر» Schumpeter أن يقدم شرحاً
للرأسمالية المعاصرة، بالتساؤل عن المنافسة
الحرة. والواقع أن هذه لم تكن موجودة،
وإنما ما وجد، هو عالم راكد، يكرر ذاته
باستمرار. إن تبدى ظواهر جديدة - كمناهج
جديدة للإنتاج، وسلع استهلاكية جديدة،
وأسواق جديدة، واستخدام مواد أولية جديدة،
وأيضاً نظم اقتصادية جديدة مثل النظم
الاحتكارية - كل هذه التجديدات تأتي بفعل
عنصر حاسم، هو رجل الأعمال النشط، الذي
يبحث عن منتج جديد يطرحه في السوق، يمكن
في مرحلة أولى، أن يشغل وضعاً احتكاريّاً
حقيقياً. ونفس هذه الميزة، ستوفر للمستثمر
الذي ينجح في أن يهيء، لأول مرة، تقنية جديدة
للإنتاج، فإنه سيتمكن - ما دام أن منافسيه في
نفس القطاع، لم تتح لهم الفرصة لكي يتبنوا
نفس هذه التقنية - من أن يبيع إنتاجه بسعر
السوق، ولكن بتكلفة أقل، وبالتالي سيتمكن من
تحقيق أرباح ضخمة. ومع ذلك، فإن ظهور
مشاريع جديدة مماثلة، يجتذبها معدل الربح
الاستثنائي هذا، يحد من الميزات التي اكتسبها

وجهة نظر اقتصادية بحتة، وخارج نطاق أية
اعتبارات أخرى، كالا اعتبارات النقيائية، على
سبيل المثال.

إن ما يميز هذا النموذج بصفة أساسية، هو أن
مجموع عناصر الإنتاج، تستخدم دائماً بالكامل.
ويجب أن تقبل بالطبع، بعض المرونة في أساس
حساب الأسعار والأجور. وكذلك فإنه في حالة
العمل، إذا كانت الأجور تميل للانخفاض، يتعين
على أصحاب العمل، أن يزيدوا من حصة
العمال، مع محاولة الاحتفاظ بالتشغيل الكامل.
وبهذه الكيفية، يمكن أن يستمر النمو الاقتصادي
بشكل متوازن، مع تفادي الصدمات والصراعات
والأزمات.

ونظراً لدقة وضعها، فقد بقيت هذه النظرية،
أساساً لمجموعة من التصورات، استخدمها بعد
ذلك الاقتصاديون من مختلف الاتجاهات. إلا أن
الفروض التي كانت تقوم عليها، سرعان ما ظهر
أنها خيالية، وبدأت عدم فعاليتها بوضوح في
موضعين على الأقل: أولاً في نهاية القرن الماضي
في تفسير البطالة، وبعد ذلك في عام ١٩٢٩ في
المساعدة على فهم الأزمة ومشكلة الانكماش
الاقتصادي.





المشروعات ومجموعات التراست (Trusts) التي كانت أول من أدخل تجديدات، وتحفظ، بسبب ذلك، بوضع سيطر بالنسبة لكل المشروعات الأخرى الداخلة في نفس القطاع الإنتاجي. وفي مرحلة الرأسمال المتنافس، تكون القروض

المشروع الذي أدخلها، ويعود التوازن من جديد في هذا القطاع. وقد أطلق «شوميتير» على هذا التركيب «الرأسمالية المتنافسة».

ومن هذه الرأسمالية المتنافسة، ولدت «الرأسمالية الاحتكارية»: وهي التي تضم

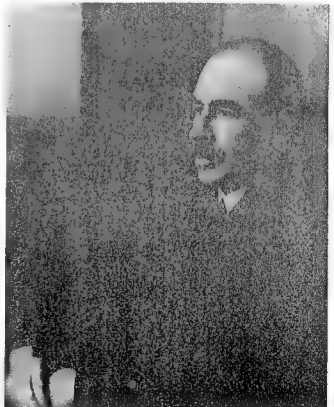
جون ما ينارد كيز، واحد من الاقتصاديين الذين كانت لهم مدرسة. وقد أثر في الاتجاهات الاقتصادية للعديد من الحكومات.

في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ وبسبب الهبوط الخطير في الأوراق المالية، كانت حالة الفزع أمام بورصة نيويورك، من الحدة، بحيث كان من الصعب على الشرطة أن تحفظ نظام الجمهور

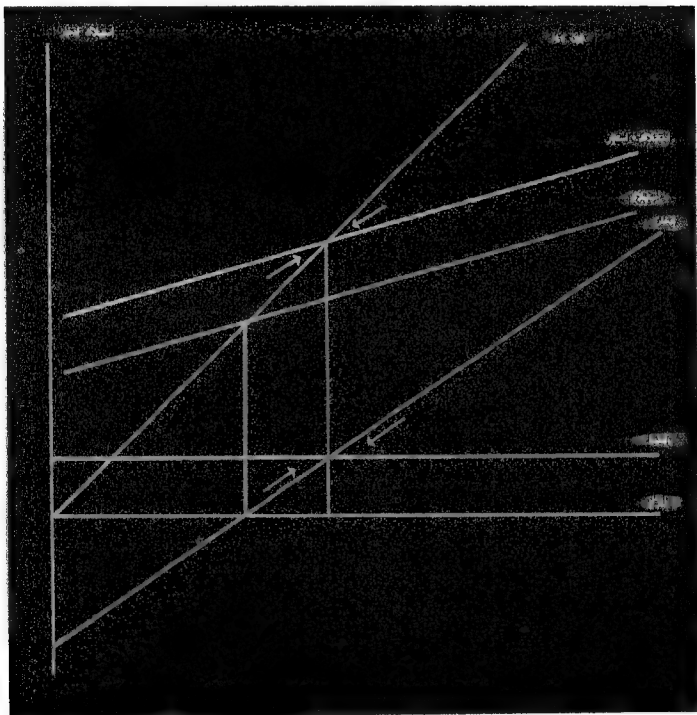
المستثمر، هو ذاته صاحب الأسهم. وقد وصف «جالبرايث» Galbraith هذا الوضع بأنه «تنظيمي - تقني»، ويق هؤلاء المستثمرون، وهم من نوع جديد، يقومون بتنمية رأس المال. ولما كانوا ليسوا مشاركين في الأسهم، فإنهم لم يشعروا بارتباطهم بالنظام. ولذلك فقد انضم نشاطهم لنشاط المثقفين والجامعيين، مما أدى إلى ظهور الاشتراكية، وبصفة أساسية في البلاد التي وصلت إلى درجة معينة من التضجج الاشتراكي، على غرار إنجلترا. ولم تستطع التنمية الرأسمالية، أن تجد توازنها إلا خلال بعض فترات في دورات طويلة، كما قال «كوندراتييف» Kondratiev (٤٩: ٦٠ سنة)، أو في دورات متوسطة، كما قال «جونجلر» Junglar (٩: ٦٠ سنوات)، أو في دورات مقيدة، كما قال «كيتشين» Kitchin (١٤: ٤٠ شهراً). وترجع أسباب هذا التذبذب، إلى أن التجديدات تظهر مجتمعة في فترة محددة. وتوجد بالتالي فترات تكون فيها السوق مشبعة، مما يخلق اختناقة اقتصادية حقيقية، في نفس اللحظة التي كان يجب فيها أن تتق المشروعات الاعتمادات التي خصصت لها، ولتتأول آفاق الربح، تقل سرعة النمو بالنسبة، للمصنوعات الجديدة.

المصرفية ضرورية للغاية، لتمويل التجديدات، بينما في مرحلة الرأسمال الاحتكاري، يصبح الاكتفاء الذاتي، هو القاعدة العامة، وينحصر دور المصارف إلى الخط الثاني.

وقد استبدلت بالفكرة القديمة عن التنافس بين المشروعات، فكرة التنافس بين المنتجات، أو بين التقنيات القديمة والحديثة. وتتميز هذه المرحلة، بأوضاع احتكارية لن تدوم طويلاً. وفي هذه الفترة من الرأسمالية الاحتكارية، لا يكون دائماً



رسم يبين يوضح نقطة التوازن التي يصل إليها الاقتصاد ، عندما يكون الادخار مساويا للاستثمار ، أو ما يصل إلى نفس النتيجة ، عندما ينقسم إجمال الدخل القومي ما بين الاستهلاك والاستثمار



نظرية كينز

ونظرية ما بعد كينز

أقل . وبالنسبة « لكينز » ، فإنه يرى ، على عكس ذلك ، أنه لا يحدث خفض حقيق للأجور في فترة الأزمة ، ولكن ما يحدث هو انخفاض للقدرة الشرائية للأجور ، أى انخفاض في قيمة النقد . ويؤكد « كينز » من ناحية أخرى ، أن النقابات لا تستطيع أن تتحمل تخفيض الأجور إلى أدنى من الحد الأدنى الاسمى ، ومع ذلك ، تبدأ البطالة في الظهور . أما بالنسبة لأسعار السلع ، فإن الاحتكارات تحفظها ، بإلها من قواعد متينة . ولذلك يتعين إيجاد نوع من التوازن ، ما بين البطالة والاستخدام . الأقل للمواد الأولية ، ولوسائل الإنتاج .

ويجب في حالة توجيه الاقتصاد بالتوازن ، مع نوع من التحكم في البطالة ، أن تؤخذ في الاعتبار ، العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك . وكلما زاد نصيب الفرد من الدخل ، فإن الجزء المخصص للاستهلاك يتجه إلى النقصان ، نسبياً على الأقل ، ويزيد الجزء المخصص للادخار بنفس النسبة . ولتفادي الاتجاه إلى فقد التوازن ، يجب أن يكون حجم المشتريات ، كافياً للحفاظ على الطلب الفعلى المرتفع ، الذى بدوره يحث الحافز على الاستثمار ؛ سيصبح الادخار غير مستثمر ، وإنما مكتنز ، مما يجعل الطلب غير كافٍ لامتصاص حجم الإنتاج ، الذى يسببه هذا التيار القوى من الدخل . ويكون هذا هو أصل الأزمة الاقتصادية .

وهناك مثل يوضح تحليل « كينز » هذا ؛ لنفرض أن بلداً يبلغ فيه نصيب الفرد من الدخل ١٠٠٠ دولار ، ويخصص وهو في حالة توازن اقتصادى

ولدت نظرية كينز (Keynes) من أزمة عام ١٩٢٩ ، حينما بدت النظرية الكلاسيكية الجديدة ، غير قادرة على إعطاء تفسير ذى قيمة . ويمكننا أن نؤكد ، أن تأثير هذا الاقتصادى البريطانى ، كان عميقاً في جانب المعسكر الرأسمالى ، إلى درجة أنه قيل مع بعض الحق « كلنا من أنصار كينز » . وإذا كانت « النظرية العامة » قد بدت في عام ١٩٣٦ مرتبطة بالأزمة العالمية ، فإنه مما لا شك فيه ، أن مضمون هذه النظرية ، يفوق مجرد التفسير البسيط لأسباب الأزمة .

إن نظرية « كينز » تركز على ثلاثة افتراضات رئيسية : (١) إن الادخار بالنسبة لبلد ما في مجموعه ، يتوقف أكثر على حجم الدخل الإجمالى لهذا البلد ، منه على سعر الفائدة الجارى في السوق . (ب) إن سعر الفائدة ، لا يجب ، مع ذلك ، أن يهبط إلى أدنى من حد معين ، حتى إذا أدى ذلك إلى ارتفاع في سيولة النظام . (ج) تنمو الاستثمارات عندما ينخفض سعر الفائدة ، ولكن التجربة تبين ، أنه إذا كان سعر الفائدة قد هبط بالفعل ، إلى أقل من الحد الأدنى ، فإن أية انخفاضات أخرى ، لا يكون لها أى تأثير على مجموع الاستثمارات . وبذلك فإن سعر الفائدة ، لا يقوم بأى دور بالنسبة للتوازن .

وطبقاً للصيغة الكلاسيكية ، فإنه في فترة الأزمة ، تنخفض الأسعار ، وكذلك الأجور ، وقد تبقى الأيدي العاملة تعمل ، ولكن أجورها تكون

سكانه المدينية التي كانت تهيمن بحكمها عليها يستقبل عبء، وجدت أرواح أبنائها من جديد
وقى الصورة، فطار مدينة توس أنجلوس ير أمام سلسلة جبال إكو (أوتو).
لولايات المتحدة !



٦٠٪ من دخله للاستهلاك، والـ ٤٠٪ الباقية للاذخار. وينهب هذا الاذخار، عن طريق المؤسسات التي تقدم قروضاً إلى المستثمرين الذين يستثمرون في شراء الآت ومواد أولية، أو في بضائع من منتجات نصف مصنعة، أو جاهزة طبقاً للخطة السابق وضعها. فإذا اتفق الاستشار الذي يقرره رجل الأعمال، مع حجم المخدرات (وهو في هذه الحالة ٤٠٪ من الدخل)، فإن مجموع قيمة الإنتاج (فقيمة الإنتاج = الدخل) سيسحب من السوق ٦٠٪ منه في شكل سلع استهلاكية و ٤٠٪ في شكل سلع إنتاجية. وفي هذه الحالة، لن يكون هناك فائض أو منتجات لم يتم بيعها، فإذا حدث بعد ذلك، أن ارتفع نصيب الفرد من الدخل من ١٠٠٠ دولار إلى ١٣٠٠ دولار، فإن الأرجح أن الاستهلاك، لن يزيد بواقع ٢٠٪ وإنما بنسبة أقل. فالمستهلك في الواقع، كان يمتنع نفسه راضياً عن الوضع السابق، إذ كان يخصص ٦٠٠ دولار للاستهلاك. ولكنه يستطيع، مع ذلك، أن يتوسع في الانفاق، بشراء بعض السلع الكالية. فإذا زاد الاستهلاك على سبيل المثال من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ دولار للفرد من السكان، فإن الزيادة ستكون بنسبة ١٦٪ فقط، أي أقل من الزيادة التي طرأت على الدخل (٣٠٪ على سبيل المثال). ونتيجة لهذا النقص التام في الاستهلاك، لن تستوعب السوق جزءاً ما من الإنتاج. وبذلك يظهر الفائض. ويبدأ المستثمرون أنفسهم، وقد بقيت لديهم كميات غير مرغوب فيها، ويضطرون بذلك إلى خفض استراتيجتهم، ومعدل الإنتاج، وإلى الحد

بالرغم من تعدد العوامل التي تجعل من الصناعات الحربية شراً لا بد منه ،
فإن المصروفات الباهظة التي تستوعبها ، كانت واحدة من الأسباب التي
رفعت مستوى المعيشة



في هذه المسألة ، أبرز « كيز » فكرة تقول إنه في
مراحل التكديس الشديد ، قد نقابل مواقف ، من
شأنها أن تفرض استثمارات ، المهدف منها أولاً ،
تفادي ارتفاع الأسعار ، وتمكننا في نفس الوقت
من إحلال العمل محل رأس المال .

والطابع الثالث يتعلق « ببدا التشييط » . وطبقاً
له ، ينشط جزء من الاستثمارات ، بسبب معدل
الزيادة في الدخل .

ولنفرض أن حكومة ما ، ومعها أحد مستثمري
القطاع الخاص ، قاما باستثمار يمكن من إنتاج
ما قيمته مليون دولار . ولنفرض أيضاً - ولتبسيط
الأمر - أن هذا المبلغ ثم دفعه بالكامل ومرة

من مشروعاتهم ، إلى أن تظهر البطالة بين العمال ،
وعندما يعود الإنتاج فيستوعب بالكامل في
السوق ، وعلى مستوى أقل هذه المرة ، يعود
التوازن ، إلا أن البطالة لا تنتهي ،

والطابع الثاني الذي يميز هذا الاتجاه الاقتصادي ،
يتعلق بالاستثمارات والتقلبات الدورية التي
تعرض لها . وعادة يتحقق أى استثمار ، عندما
يستطيع المستثمر ، أن يأمل في الحصول على عائد
أكبر من سعر الفائدة . ومع ذلك فإن هذا التقويم
يصعب عمله ، بما أنه لا بد من مقارنة استثمار
حالي ، بدخول مستقبلية ، أى تقديرية . وبالتعمق

الدخول من سرعة تحقيق الاستثمارات الجديدة، ويكون له تأثير مضاعف على الاقتصاد في مجمله.

وتتخلى نظرية كينز، عن الفكرة الكلاسيكية القائلة، بأن الدولة يجب أن تبقى محايدة، فيما يتعلق بسير الاقتصاد، وأن تكتفي بضمان حسن سير العمل بالمؤسسات.

وتقول بأن واحداً من الأهداف الأساسية للدولة، يجب على العكس، أن يكون إيجاد حجم طلب إضافي، قادر على أن يسد الفراغ المحتمل بين الطلب الخاص، والإنتاج الإجمالي. أي أنه من الضروري إضافة الإنفاق العام، على الإنفاق الخاص، على هيئة استثمارات أو على هيئة استهلاك، حتى يستطيع الطلب أن يمتص الإنتاج بالكامل.

ويرى «كينز» هذا الإنفاق العام، في صوره الثلاث: حجمه، وتكوينه، وتوقيته.

وحجم الإنفاق العام، يجب أن يكون له شكل يمكن من التوسع في الدخل العام، للوصول إلى حد التشغيل الكامل لكافة العناصر الإنتاجية. ولتحديد هذا الحجم، يجب أن نأخذ في الاعتبار، تأثير تنشيط الدخول. وهو النظام الذي يكون فيه إجمالي الإنفاق النشط، أكثر من الإنفاق العام الأصلي، وعلى سبيل المثال، إذ تقرر استثمار من أجل إنشاء طرق، فإن ذلك يستلزم آلات. وهذا يعني أن المشروعات الخاصة بهذا الفرع، ستزيد من إنتاجها للآلات، وسوف تقوم بالتالي، بإصدار أوامر توريد لمشروعات تنبئها، وهكذا...

أما فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن أن محلل بها الإنفاق العام، فإن «كينز» لم يسجل أفضليات تستحق الذكر، سواء أخذ هذا الانفاق شكل احتياجات عامة، أو إنفاق عسكري، أو تجهيزات للتعليم... إلخ. فإن القوى الاجتماعية الحاكمة،

واحدة للعمل، فإن دخل هذا البلد إذن، يزيد فجأة بـ مليون دولار.

ومع أن الذين استلموا هذا المبلغ، لن يقوموا باكتنازه، فإنه يجب أن نفترض أنهم سيخصصون جزءاً كبيراً منه لاستهلاك السلع والخدمات، التي تقدمها القطاعات الاقتصادية الأخرى بما قيمته ٨٠٠,٠٠٠ دولار، على سبيل المثال وأنهم سيدخرون ٢٠٠,٠٠٠ دولار.

وبذلك يزيد الدخل الإجمالي إلى ١,٨٠٠,٠٠٠ دولار. وهذه العملية لا تتف عند هذا الحد، فإن من يتسلمون الـ ٨٠٠,٠٠٠ دولار سداداً لخدماتهم أو منتجاتهم، ينفقون جزءاً منها - ٦٤٠,٠٠٠ دولار مثلاً لتحفظ بنفس النسبة السابقة - لكي يحصلوا على سلع أخرى، وخدمات أخرى، ويدخرون ١٦٠,٠٠٠ دولار. وتصبح الزيادة في الدخل الإجمالي ٢,٤٤٠,٠٠٠ دولار.

وتستمر العملية إلى أن تصل الكميات التي يحتفظ بها على شكل مدخرات، إلى مستوى الاستثمار الأصلي.

ولإنهاء هذا المثال، نستطيع القول بأنه إذا كان كل من يشكلون هذه الحلقة، يخصصون ٨٠% من دخلهم للاستهلاك و ٢٠% للدخار، فإن الرقم النهائي للدخول التي يتضمنها استثمار أصلي قيمته مليون دولار، يكون ٥ ملايين دولار. وتشجع هذه العملية ما يسمى بتأثير «تنشيط الدخول»، وتعارض زيادة الاستهلاك ضغطاً على الإنتاج وتنشطه لتلبية الطلبات الجديدة، ويزيد ارتفاع

كلما كان البلد متقدما ، كلما كان من الضروري الاهتمام بشبكة الطرق
فيه . وهنا بناء جسر في ولاية « مين » بالولايات المتحدة



الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي جون كينيث جالبريث، الذي كان سفيراً في الهند من عام ١٩٦١ حتى ١٩٦٣ وحصل بجزائه «مجمع» الرفاهية على رقم قياسى في التوزيع. قد أثر كثيراً على الفكر المعاصر.

هى التى تقرر فى النهاية مسألة الاختيار، وأخيراً فى فترات الانكماش، يمكن أن يتحقق تمويل العجز، على شكل قروض عامة، تضمنها الدولة، على أمل أن تسدد فى فترات النمو، المبالغ المقدمة كقروض، والوصول بذلك إلى التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية.

نظرية السلطة التعويضية

وقد استطاع «جالبريث»، أن يحدد، بكثير من الوضوح، بعض السمات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالى، وفى المقام الأول، بين أن السلع التى يأتى إنتاجها بربح تعرض بكيات كبيرة، بينما تلك التى



لا تعطى أرباحاً، تكون نادرة، وقد تختفى من السوق، وقد ضرب مثلاً بحالة الأسرة التى تخرج للزهر، فى سيارة فاخرة، ومعها ثلاثة منقلة، وأطعمة محفوظة، ولكنها تصكر فى منطقة غير مهيأة على شاطئ نهر ملوث، وسمّة أخرى لهذا النظام، هو ظهور القوة التعويضية، حيث يتجه التنافس الحر إلى الاختفاء. وعلى سبيل المثال، فإنه فى مواجهة التركيز الصناعى، يتكون نوع من السلطة النقابية، وبالرغم من أن مثل هذه السلطة، قد تجد عتاء فى أن تنتظم فى بعض الحالات، كما فى حالة الزراعة، حيث يتنافس الزراع فيما بينهم، أو كما فى حالة قطاع الاستهلاك، فإن الاتحادات الأسرية للدفاع، تصادم مع نظام تجارى شديد التركيز، فى معظم الحالات، ولا يمكن الدخول فيه. وأخيراً فهناك واحد من أوجه الضعف فى هذا النظام: التفرقة بين أصحاب العمل ورؤساء العمل. وهؤلاء الأخيرون يشكلون مجموعة اجتماعية محكمة. التكنوقراطيين. وفى بعض المشروعات، لا يصبح الهدف هو الفائدة، وإنما «المبيعات الناجحة».

الدولة واحتكار رأس المال

إن النظريتين السابقتين، لكل من «كينز» و«جالبريث» قد وضعنا فى إطار ملزم تماماً، علماً بأن نظريتهما تنبع من إجراءات سياسية واقتصادية، من شأنها تحسين النظام الاجتماعى القائم.

وبفهم النظريات الماركسية المعاصرة، فإننا نشهد تركيزاً اقتصادياً أكبر فأكثر، حيث تحتل الدولة مكاناً رئيسياً فى اتحاد وثيق مع الاحتكارات، وقد عرف بمصاهرة: «احتكار الدولة لرأس المال». وسماته كالاتى:

(أ) تتكفل الدولة بالقطاعات الأساسية التى تعاني من العجز.

(ب) يتكفل القطاع الخاص الصناعى،

إن المواد الأولية تخضع لضربات الأسعار، مما يجسد من نحو العالم الثالث.
حصار قصب السكر في لانتوبا (بجزيرة فيجي)



بالمشروعات العامة التي تدر ربحاً. وضمانات تكفلها الدولة.

(ج) تقوم المجموعات الخاصة الكبيرة، بإدارة المشروعات العامة.

(د) مساعدة المشروعات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

(هـ) مساندة المشروعات الكبرى، بإصدار أسهم الإسهامات التي تستقطع من مجموع السكان.

طبيعة التخلف

التكوين الاقتصادي للبلاد المتخلفة

الإجمالي بالنسبة للاستهلاك. ولكي يكون هذا الفائض ذا قيمة، يجب أن يكون دخل الفرد من السكان مرتفعاً بما فيه الكفاية، وإلى دائرة الفقر المفرغة هذه، يجب أن نضيف، التوزيع المعيب للدخل، وذلك لأن التركيز المحدود لرأس المال، والمتمثل في الادخار، يكون بين أيدٍ محدودة، وإن كانت غير أيدى فئة الرأسماليين الصناعيين، ولكن ملاك الأراضي الذين يكتفون في معظم الحالات، بالانفاق في غير مجال الإنتاج.

وإذا نظرنا إلى مجموع الدراسات والنظريات الاقتصادية، فإننا نلاحظ أنها قامت من أجل اقتصاديات متطورة، وأعمالية كانت أو اشتراكية، وأنها لا تنطبق على البلاد المتأخرة.

ومنذ آدم سميث، يقال إن الادخار متاح، يتم استثاره بشكل تلقائي. وهذا القول يفرض مسبقاً وجود سوق لرأس المال منظم نوعاً، كما يفرض. وجود سلسلة من المؤسسات الخاصة بالائتمان. إن

تسم البلاد المتخلفة، بدخل منخفض للغاية، بالنسبة للفرد من السكان، نتيجة لإنتاج غير كاف. وهذا الإنتاج منخفض بدوره، بسبب أن التقنيات المستخدمة، تكون بدائية. وقد تكلم واحد من كبار أصحاب النظريات في هذه البلاد عن «الحلقة المفرغة للفقر»، والتي تعمل بالطريقة الآتية: لكي تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الدخل، يجب أن تسبق ذلك زيادة الإنتاجية، وهي ما لا يمكن الحصول عليه، إلا بعد عملية تركيز لرأس المال، يتيح الحصول على وسائل أفضل للإنتاج، ولكن لكي يتحقق هذا التركيز، يجب أن نحصل، بالضبط، على فائض ذي قيمة من الإنتاج

قد نجد بصعوبة، بحثاً أفضل أو أهميته أجدر باهتمامنا، من أي بحث يقوم بتحليل الأسباب التي تمنع في مجال التطبيق، زيادة الثروات في مختلف البلاد، أو الأسباب التي توخر هذه الزيادة، أو تجعلها تتقدم بمعدل بطيء للغاية، بينما تتوفر القدرة الإنتاجية وتستمر، وتستطيع على الأقل أن توفر الوسائل اللازمة لثمة كبير ووفير، سواء للإنتاج أو للسكان.

مالثوس

البن هو واحد من المنتجات التي يركز عليها اقتصاد عدد من البلاد المتخلفة .
وهنا تنقية الحبات في هايتي

واحدًا من أول المؤشرات التي تبين عدم وجود مثل هذه السوق (بالمعنى المصري للكلمة) تظهر في وجود بطالة مقنعة ، وهذا النوع من البطالة ، يظهر عندما لا تستخدم القوة العاملة بشكل رشيد ، ويمكن أن تختبر غياب طريقة العمل الرشيدة ، بأنه إذا اختصرنا جزءاً من قوة العمل المستخدمة في

عمل إنتاجي ما ، فإن حجم الإنتاج في هذا العمل ، لا ينخفض . بالإضافة إلى أن ذلك لا يؤثر في شيء على رأس المال ، أو على استخدام أدوات العمل الداخلة في هذا النشاط . وفي الحالات العادية ، يظهر هذا النوع من البطالة المقنعة ، في المشروعات الزراعية ذات الطابع العائلي ، وفي القطاع الثالث



الخدمات . إن تضخم هذا القطاع ، يحدث على حساب قطاعي الزراعة والصناعة ، ويحد كثيرا من التصدير . وهذه العملية لا يمكن إلا أن تنتج نحو الزيادة ، بسبب أن مدخرات قطاع الخدمات ، تنجّه إلى أن تستثمر في نفس هذا القطاع ، حيث تكون الأرباح أكبر ، مما يزيد من هذا النوع من التمويل الذاتي غير المنتج ، الذي يميز معظم البلاد المتخلفة .

الإصلاح الزراعي كشرط أولى

نستطيع أن نعتبر التنمية الزراعية ، كشرط ضروري (وإن لم يكن كافيا) لكي تبدأ التنمية الاقتصادية العامة ، وتؤكد هذا الرأي ، التجربة الذاتية للبلاد التي كانت أكثر البلاد تقدما في السنوات التي سبقت ثورتها الصناعية . كما يؤكد أثر التوسع في الإنتاجية الزراعية في تنشيط الصناعة الحديثة .

وتتطلب التنمية الزراعية : في معظم الأحيان ، تغييرا عميقا في نظام الملكية ، الذي يكون عادة موروثا من النظام الإقطاعي أو الاستعماري . وتعطينا الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ مثلا لما يكون عليه الإصلاح الزراعي ، فقد لعبت ثورة الزراع فيها دورا حاسما ، ومكنت من إعادة توزيع الضياع الزراعية الكبرى ، التي كانت تمتلكها الطبقة الارستوقراطية أو الكنيسة . إن جزءا هاما من تاريخ القرنين الماضيين ، تفسره

الخاص بالخدمات . وفي المشروعات الزراعية . فإنه من المعتاد ، أن نرى كافة أفراد الأسرة ، يعملون في الحقل ، بالرغم من أن بعضا منهم ، يستطيع أن ينتقل إلى عمل آخر ، دون أن يضر ذلك بنتائج المشروع ، وهذا ليس بالأمر الخطير ، بالنسبة للاقتصاد في مجموعه . أما بالنسبة لقطاع الخدمات ، فإن الأمر يختلف . فإن سير عمله بطريقة غير سليمة ، له تأثير سيء للغاية ، على مجموع الوضع الاقتصادي ، فإنه يشجع وجود مجموعة من الأفراد غير منتجة (على سبيل المثال مضاعفة الخدمات المنزلية) ، أو أنه يسهم في ارتفاع أسعار التوزيع والتسويق . وقد لا يكون الأمر بهذه الخطورة ، إذ كان الجزء المنصرف بهذه الكيفية من إجمالي الدخل ، يعادل أو يقل عن الأموال التي ينتجها هذا القطاع ، ولكنه يصبح خطيرا ، عندما لا ينتج هذا القطاع على سبيل المثال ، سوى ٦٠٪ من إجمالي الدخل الذي يمتص . وهذه الظاهرة تكون أكثر خطورة في البلاد النامية ، حيث يمثل قطاع الخدمات ٤٠٪ من الشعب العامل . وفي تلك البلاد ، يرتفع ضغط تكلفة التوزيع بشكل كبير ، وتؤثر إذن بشكل مباشر على أسعار المنتجات الزراعية والصناعية الظاهرة . ولهذا الظاهرة ، من الناحية الاقتصادية ، نتائج خطيرة كذلك ، عندما يتعلق الأمر بالمنتجات المخصصة للتصدير . فإن هذه المنتجات ، يجب أن تصدر طبقا لسعر محدد في الأسواق الدولية ، وهذه الأسعار لا يمكن إذن أن تتحمل العبء البالغ فيه الذي يفرضه قطاع

على مر العصور. كانت الثوريات كثيرة. وكانت تدعى أنها مصالح
لشباب الإغنياء، ولكن الحقيقة هي: أن كل من الفصحى
الاقتصادية والإنتاجية القسرية. لا يمكن أن يد من قبل فكر
البرلي
وقد يصوره باندر هولاء على رأس مجموعة من أفراد حشود
الضحايا

الضغوط الاجتماعية، التي كان سببها الأعلى،
الحاجة إلى توزيع أفضل للملكية الزراعية،
ولنتذكر على سبيل المثال، ثورة المكسيك،
أو الحرب الحديثة في أسبانيا. وفي الوقت الحاضر،
لجهد أنها المشكلة المبرجة، التي تواجه البلاد
المتخلفة، التي كثيرا ما نشاهد فيها احتلالا تلقائيا
للأراضي.

وما يبرز أيضا الإصلاح الزراعي، وهو قطاع
الزراعة، الآثار التي يحدتها على القطاعات
الأخرى للنشاط الاقتصادي. . . وتناقشا مع رأي
« بيرد » (Balech)، يمكننا أن نجعل عددا من
هذه الآثار كالتالي:

١- آثار مباشرة على الإنتاج الزراعي،
(١) الزيادة الكبيرة على طلب المنتجات المعدنية
الثقيلة.

(ب) الزيادة التدريجية على طلب السلع
الاستهلاكية، وبصفة خاصة النسيج.

(ج) بدء أول ثورة سكانية.
٢- آثار غير مباشرة:

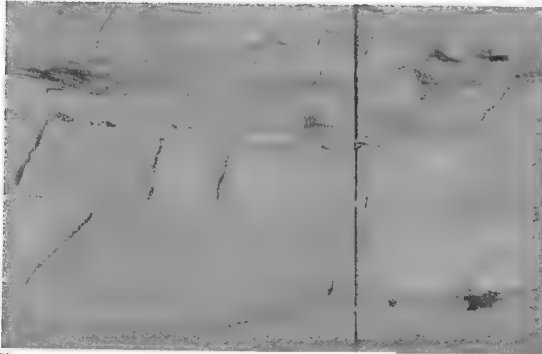
(١) إحلال الفهم المجرى محل أغنياء
التدفئة، وزيادة الاحتياجات من الحديد
والفحم المجرى، وانخفاض تكلفة هذه
المنتجات، ونتيجة لذلك لانخفاض سعر
المنتجات الزراعية ذاتها.

(ب) يمكن للصناعات النسيجية، وانخفاض
تكاليفها. وهنا أيضا تنخفض تكلفة
المنتجات الزراعية.

(ج) ارتفاع حجم المنتجات الزراعية غير
المصنعة للاستهلاك الذاتي، مما يؤدي إلى
تبار من التبادل التجاري، يفرض تحسنا
في طرق الاتصال وطرق النقل.



إلى أسفل : الزراعة في أولريش (مقاطعة نباله في سويسرا)
إلى اليمين : سيكو ما شيركت ، واحد من آباء السوق المشتركة
لقد جعل أوروبا « سويسرا الكبرى » وهو حلم العديد من بلدان
بوحدة أوروبا



وقبل أن تنتهي من المسألة الزراعية ، يجب بنا
أن نتكلم عن عملية التركيز الزراعي . كان هناك
« اقتصاد مائل » - بصفة خاصة لدى الراديكاليين
والاشتراكيين - بأنه تحدث في الزراعة عملية
مشابهة لتلك التي تحدث في الصناعة
والبنوك . إلخ . ولكن الأمر لم يكن كذلك ، فإن
الاستثمارات الزراعية الكبرى ، ذات الطابع
الرأسمالي ، ليست هي الوضع العادي في البلاد
التقدمة ، حيث ما تزال المشروعات العائلية ، هي
التي تسيطر أساسا . وكانت خطة « مانشولت »
(Manholt) التي حاولت المجموعة الأوروبية أن
تتقدها ، لإعادة تنظيم هذا القطاع ، تعتبر مسألة
تمية تركيز الاستثمارات ، مسألة أساسية . بما أن
هذا لم يتم تلقائيا . وقد طرحت نفس المشكلة
ذاتها في الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة
من حياة « لينين » ، وكان « بوجارين » الذي
اشتهر في الولايات المتحدة ، من أنصار الملكية
المتوسطة ، في ظل نظام تضامني متقدم للغاية .
وهذا ما كان في عكس اتجاه نظريات « لينين »

و « ستالين » ، وهذا الأخير سوف ينشئ فيما بعد ،
المزارع الكبرى للاستغلال .

وهناك بعض الكتاب ، ممن لا يؤيدون
الإصلاح الزراعى ، وإعادة توزيع الأرضى ،
ليس من أجل أسباب اجتماعية فحسب ، وإنما من
أجل دوافع اقتصادية . وحجتهم الرئيسية ، هى أن
الملكيّات الكبيرة ، تتطلب تركيز كمية كبيرة من
المدخرات ، فى أيدي ملاك الأرض ، الذين
يستطيعون تحويلها إلى رأسمال مصرفى ، وأن
يوجهوها فى الوقت المناسب ، نحو الاستثمارات
الكبيرة ، التى تحتاج إليها بعض الصناعات ،
كالصناعات الثقيلة . ويعارض أصحاب هذا
« الاتجاه البروسى » أولئك الذين يعترفون ، ليس
فقط بالآثار التى تضيفها الزراعة على السوق
فحسب (على نحو ما شرحنا آنفا) وإنما يعتبرون
أن التنمية الزراعية ، تشجع أيضا الادخار ،
والواقع أنه فى مرحلة أولى ، ما أن يتم الإصلاح
الزراعى ، حتى يقوم الملاك الجدد ، بخفض
(أو على الأقل بالإبقاء على) مستوى معيشتهم
البسيط السابق ، من أجل ادخار مبالغ
مخصصوها لشراء وسائل تقنية جديدة فيما بعد ،
بحيث يؤمنون حسن سير استغلالاتهم . وفى الفترة
التي تمر ما بين تحقيق الادخار واستثماره ، من
الممكن أن توجه رؤوس الأموال هذه ، بالكامل ،
نحو الصناعة ، عن طريق مؤسسات التسليف
المصرفية .

سياسات التصنيع

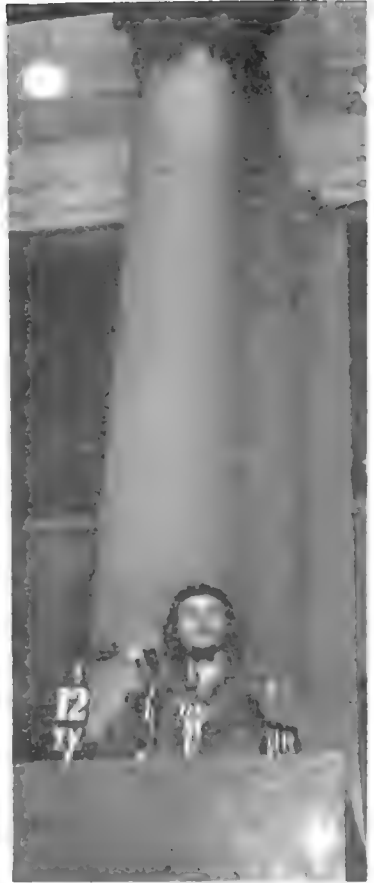
إن التصنيع ليس بالعملية التلقائية ، وهذا على
الأقل ، فى البلاد التى لم تكن على رأس الثورة
الصناعية . إن وجود سوق عالمية متنافسة ، قد
جعل من الضرورى ، وجود نوع من التدخل من
جانب الدول ، لتحديد تعريفة خارجية ، وكذلك
مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية
الأخرى ، من نفس النوع التى من شأنها ، وبصفة
خاصة ، تيسير قيام الصناعات .

ويعتقد أنصار التصنيع المتحمسين ، أن أكبر
جزء من عائد الزراعة ، يجب أن يتحول بأسرع
ما يمكن ، إلى رأسمال صناعى . وهذه السياسة التى
حاربها « شى خيفارا » من بين غيرها ، تتم على
حساب تصدير المحاصيل الزراعية . وبالإضافة
إلى ذلك ، فإنها تجعل من الضرورى ، الحفاظ على
أكبر قدر من العملة ، ابتغاء شراء معدات جديدة
للصناعة .

وفى بلاد أمريكا اللاتينية ، جرت محاولة لأن
تستبدل بنظام الاستيراد سياسة للإنتاج المحلى ،
عرفت باسم سياسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا
اللاتينية (C. E. P. A. L.) . وكانت المبادئ
الاقتصادية التى تقسم عليها هذه السياسة ،
تتلخص فى إقامة نظام عاجل ، من أجل
الاحتياجات الصناعية ، حتى يمكن دعم قطاعات
الإنتاج المحلى ، التى تأتى بربح أكبر ، وإحلالها
محل الاستيراد . وهذه السياسة التى كانت حيوية



٨١





بالنسبة لتلك البلاد. كانت محدد لنفسها هدفين رئيسيين : إقامة صناعة أساسية ، أو صناعة ثقيلة (وأعمال كثيف) ، وصناعات تحويلية (عمل مكثف) . وبالرغم من أن هذا النوع من التصنيع ، لا بد أن تساعده مساعدات كبيرة من الخارج ، وأن يتم بتدخل الدولة ، فإن أنصار السوق الحرة المؤمنين بها ، ظلوا يؤيدون أهدافه ، بشرط أن تتمكن من أن تقف أمام المنافسة في فترة وطيدة نسبياً .

الإصلاح التنظيمي الشامل كثيراً ما أثار تعقد المشكلات في البلاد المتخلفة ، آراء راديكالية . وعلى سبيل المثال ، يرى بعضهم أن التنمية الاقتصادية ، لا يمكن أن تبدأ ما دام أنه لم يحدث انفصال تام عن النظام السياسي ، الذي وضعته الرأسمالية الدولية والبرجوازية المرتبطة بها . ويترتب على وجهة النظر هذه رفض التسليم بوجود بورجوازية قومية ، قادرة على أن تأخذ على عاتقها هذه

مدينة كاتماندو (في نيبال) ، شعب نيبال يجد نفسه في وضع يصعب معه اللحاق بالتقدم ، ذلك أنه متجزل في وديان بلده

نظريات التخلف

إن الوعي بظاهرة التخلف ، التي بدت أعراضها الأولى في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، لم ينتشر إلا منذ الستينات ، وبعد أن حصل الجزء الأكبر من الأراضي المستعمرة ، على استقلاله .

وقبل أن نستعرض في الحديث ، يجب أن نتذكر ، أن النظام الاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية ، كان يقوم على أسس دقيقة تماما للتبادل الاقتصادي الحر ، وأنه في مرحلة أولى ، استخدمت النظرية الاقتصادية التي وضعها « كيزر » ، وذلك لفهم مشكلات التخلف .

وفي هذه النظرية ، يعتبر التخلف حالة من الكساد المستمر . وإذا ما أخذنا في الحسبان ، يمكن تحليل بلد متخلف ، كما لو كان الأمر يتعلق ببلد متقدم . ومن هنا ، كان العلاج الذي يقترحه هذا النقط من التشخيص بسيطا جدا . ويمكن أن يتلخص في نقطتين :

(أ) إيجاد استثمارات كبيرة للأشغال العامة .
(ب) تطبيق سياسة النقد الرخيص (منح قروض ذات فوائد بسيطة) .

وبالتأكيد ، ظهر أن هذا العمل على طريقة « كيزر » لم لا يلائم نظم البلاد ، التي كانت بعيدة عن أن تكون شبيهة بالمتخلفين في الثلاثينات ، وأن تطبيق هذه الأساليب العلاجية ، كانت فاشلة فشلا ذريعا .

التنمية ، للوصول إلى مرحلة حاسمة ، كما كان الوضع بالنسبة لكل من ألمانيا واليابان في الماضي . ولما كان هذا الطريق مستبعدا مقدما ، فإن الحل الوحيد الذي يقترحه هؤلاء الثوريون ، هو طريق الاشتراكية دون فترة انتقال .

وهناك آراء راديكالية أخرى ، ومنها آراء أنصار إصلاح السوق الدولية ، على أن يرتكز هذا الإصلاح من ناحية ، على إقامة حواجز جمركية ، تمنع تصدير المنتجات الصناعية للبلاد المتقدمة إلى البلاد الفقيرة . ومن ناحية أخرى ، على إيجاد افتتاح كبير للبلاد الغنية ، فجاءه المنتجات الآتية من البلاد الثانية . وقد كانت هذه إحدى النقاط الأساسية ، التي دافع عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D.) ، وكان هذا المؤتمر ، يرى أن إصلاح السوق الدولية ، يجب أن يتضمن حق احتكار البلاد المنتجة للمواد الأولية التي تنتجها ، مع إيجاد سعر مضمون ، يعود بالكامل لهذه البلاد . وإذا كانت مثل هذه التجربة ، يمكن تصورها بالنسبة للمواد الأولية المتاحة بكميات محدودة (الخامات المعدنية على سبيل المثال) ، فإنها ستكون معقدة تماما ، إذا ما تعلق الأمر بالمواد التي يكون إنتاجها متنوعا ، تبعا للأقاليم وللوصول ، كما هي الحال بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية ، التي يمكن أن تتركس من أجلها ، أراض جديدة ، وتنظييات جديدة لاستغلالها .

- لايد من الواقعية في معظم الأحيان في عمل الاقتصاديين.
- البلاد التي حصلت حديثا على الاستقلال ، تمر الآن بالتجربة الصعبة ، من القيام بعمليات التنمية منفردة .

وهنا إلى أسفل : الاقتصادى والت روستو .

إلى اليسار : أعلى قوس العدل (فى غانا)

أسفل : عرض فى ذكرى استقلال

المغرب ، يحتفل به فى الدار البيضاء

تحيىء « فى ذيل » السباق نحو النمو . ويجب « أولا »
أن نتساءل ، عن أسباب هذا التأخر ، ثم عن
الحلول التى يمكن أن تتوفر لتعويضه .

وفى هذا الصدد ، هناك نظريتان معسروفتان
إحداها نظرية « ا . لويس » والأخرى نظرية و :
و ، روستو .

وطبقا للنظرية الأولى ، فإن المشكلة الأساسية ،

وقد ترك هذا التشكيك فى نظرية « كينز »
المجال مفتوحا ، أمام نظريات أخرى تتعلق
بالباحية الاقتصادية فقط ، وتأتى ببعض العناصر
الجديدة ، وبصفة خاصة أن يؤخذ عامل الزمن فى
الاعتبار ، كمعصر من عناصر التفرقة بين التقدم
والتخلف .

فقد ظلت بعض البلاد متخلفة ، بسبب أنها





جونار مېردال ، الاقتصادى السويدى الذى أيد النظرية التى تقوم على أساس التوازن غير المتوازن



التي تضع البلاد المتخلفة في وضع حرج ، هي علم كفاية رأس المال ، ما دام أنه لديها عرض « غير محدود » من الأيدي العاملة . ومن هذه الفكرة الأولى للويس ، نستخلص الحاجة إلى سياسة ثابتة للتوسع في استثمارات رأس المال الخاص أو العام ، إذ أنه مهما كان حجمه ، فإن رأس المال هذا ، يؤمنه عدد كاف من الأيدي العاملة . ومع ذلك ، فإن هذه السياسة ، تواجه بعد سنوات قليلة ، صعوبة شديدة . فإذا كان من المؤكد توفر عرض كبير من الأيدي العاملة في البلاد المتأخرة ، فإن مستواها المهني منخفض للغاية ، والمجموعة التي تستطيع أن تسهم في تشغيل رأس المال الجديد ، محدودة تماما . أما نظرية روستو ، وإن كانت أقل انتشارا ، فإنها تؤكد ، أن كل نظام اقتصادي يمر بمرحلة « انطلاق » ، وخلالها يحدث تكديس سريع جدا لرأس المال ، يؤدي إلى عملية تنمية اقتصادية ذات طابع تلقائي . وبعبارة أخرى ، ما أن يتحقق استثمار معين لرأس المال ، يكون من الضروري فيه تدخل الدولة ، حتى تبدأ عملية تلقائية ، تدعم ذاتها ، وتسير قدما .

ومن بين النظريات الاقتصادية البحتة ، هناك واحدة ما تزال تلعب حتى الآن ، دورا هاما للغاية ، وهي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة للتنمية ، التي سبق أن رأيناها ، ولكنها ما تزال تنطبق حتى الآن على البلاد المتخلفة ، وطبقا لأصحاب النظرية الكلاسيكية الجديدة ، يتعين

إجراء سلسلة من الاستثمارات لرأس المال المدعم بالعمل ، ويمكنها أن تؤثر في آن واحد ، في عدة قطاعات ، بحيث يقوم استثمار رأس المال في قطاع معين ، بتنمية سلسلة من القطاعات التي تأتي له من قطاع أو من قطاعات أخرى .

ولذلك يصح تنمين تشكيل الاستثمارات ، بحيث يتم تنفيذها في قطاعات متقاربة من الناحية التقنية ، بحيث تتم تنمية متوازنة ، وتنفاذ الاختناقات

المعتادة، وأوجه النقص التي تصرفها النظم الاقتصادية المتأخرة.

وفي مقابل هذه الترجمة للنمو المتوازن، بدت في آخر الخمسينات، نظرية أخرى أساسها على عكس ذلك، يقسوم على فكرة النمو « غير المتوازن » وأهم من يمثلان هذا الإتجاه هما الاقتصاديان « ميردال » (Myrdal) و« هيرشمان » (Hirschman).

وتقوم نظريتها على ملاحظة ما يحدث بالفعل، بالنسبة للنمو الاقتصادي للبلاد المتقدمة. ويلاحظ « ميردال » أنه في هذه البلاد، حينئذ مرحلة أولى، لم ينتشر فيها النمو الاقتصادي بشكل متعادل، في كل البلد، وإنما على عكس ذلك، تركز في بعض المناطق.

وخلال المرحلة ثانية، انعكس اتجاه العملية، وكانت عوامل الجذب التي مارسها المناطق الأقل تقدما، عاملا مساعدا على انتشار النمو في كل البلد، مما ساعدها على أن تجتد نفسها في سالة من التوازن.

ويسوق « هيرشمان » مثلا طبق الأصل للنمو غير المتوازن فيقول: إن الطرق لم تنتشأ في نفس الوقت الذي صنعت فيه السيارات، ولكن في البداية صنعت السيارات، وكذلك سيارات وسائل النقل وبعد ذلك فقط، بدأ نشاط الطرق لاستخدام

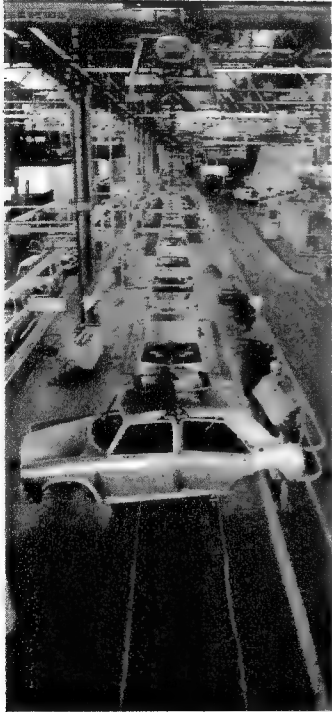
وسائل النقل بالكفاءة الكاملة.

ولذلك فإنه يكون من الضروري دائما، وجود نوع من عدم التوازن في النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإنه في حالة بناء مصنع للسيارات، في منطقة متخلفة، فتستطيع أن تساعد على قيام صناعات ثقيلة كاملة خلال السنوات التالية، وذلك للحاجة إليها.

وكل هذه التحليلات ذات الطابع الاقتصادي البحت، كانت بحل انتقادات كثيرة، من ناحية أنها تقوم على افتراضات، لا تأخذ في اعتبارها، السوق وقدرتها على الاستيعاب. ولذلك فقد أكد « تينبرجن » (Tinbergen) عدة مرات، على أنه في غياب سوق شاملة، وفي حالة من الاحتياج الواضح، يكون من الضروري، في معظم الأحيان، اللجوء إلى تحديد الأسعار على أساس « تقفه » وأن تتم حسابات التخطيط، على هذا الأساس المشكوك فيه.

ثمّة نوع آخر من النقد، وجهه حتى أولئك الذين كانوا لا يتفقون أصلا مع نظرية « لويس » الخاصة بالعرض غير المحدود للأيدى العاملة. ويرى أولئك أنه من الأفضل مقدما، وضع برامج للتدريب المهني، علما بأن الأيدى الصالحة المؤهلة، هي بالتحديد التي ستكون ناقصة لدى إدخال صناعات جديدة. ويتجهون إلى أن تحليل الإنتاج، طبعا

أحد مصانع شركة « بيرتش ممتور كورپوريشن » في مدينة
سينف (أستراليا) ، وهو يصنع السيارات . من طراز موريس



للنظرية الكلاسيكية الجديدة (التي تقول بأن
الإنتاج يتوقف على العمل ورأس المال) ليس
مرضيا تماما لتفسير ما حدث للبلاذ المتخلفة .

ويتعين أن نضيف إلى رأس المال والعمل ،
شرطا ثالثا يؤثر في الإنتاج الإجمالي ، وقد أسماه
« بالعامل التخلفي » . وأحد مكوناته الأكثر أهمية ،
هو مستوى تدريب الأيدي العاملة . ولكن العامل
التخلفي ، يتعلق أيضا بتخطيط الموارد البشرية ،
والحد من معدل المواليد ، وكذلك بأسلوب التدريب
والتوجيه الاجتماعي ، وباختصار بكل ما يتعلق
« برأس المال البشري » .

وقد أبرزت بعض التيارات الأخرى كذلك ،
عدم ملائمة التحليلات الخاصة بالتخلف التي تتم
انطلاقا من أنماط للعلوم الاقتصادية الغربية ، بما أن
هذه كانت لاحقة للثورة الصناعية . ولذلك فقد
أشرنا سابقا إلى نوع من العودة ، إلى كتاب آدم
سميث « ثراء الأمم » وهو مؤلف يحمل فيه
« سميث » كيف يتم الانتقال من النظام الذي يسبق
الرأسمالية ، إلى النظام الرأسمالي .

ومع ذلك ، فإن الدراسات الخاصة بالنظم
الاقتصادية التي تسبق الرأسمالية وتحوها فيما بعد ،
كانت موضوع للأعمال الحديثة للمؤرخين
الاقتصاديين ، وإن ماسى بأسلوب الإنتاج
الآسيوي « قد ركز جزءا هاما من جهود علماء

إن مد شبكات الطرق ، أمر ضروري للحفاظ على معدل مرتفع للنمو ، وهو الدليل على المجتمع في عصرنا هذا . وفي الصورة ، ملتق على عدة مستويات ، للعديد من الطرق في مدينة أتلانطا (بالولايات المتحدة)



منذ قرون ، والذهب هو المعدن الثمين الذى يستخدم كقطاه للنقد
فى معظم البلاد



الوقت ، جعلها قد الصناعة القاعدة الضرورية
لتنميتها .

وليس هذا فقط ، لأن القطاع الزراعى
سيشتري فى مرحلة أولى ، المنتجات الصناعية ،
ولكن لأن نحو هذه الأخيرة ، يتطلب نظاما زراعيا
متقدما وقادرا على توفير الأيدي العاملة المدربة .
وفى نفس الوقت ، يكون قاعدة للتجارة ، كما يوفر
أخيرا « العقلية » المتفتحة المناسبة لتنظيم اقتصاد
صناعى عصرى .

وهناك نظريات أخرى ، تعتبر تبعية البلاد
المتأخرة للبلاد المتقدمة على صعيد التجارة الدولية ،

الاجتماع ، وفى هذه الاتجاهات البحثية . كان من
الطبيعى أن يعلق إهتمام كبير على الزراعة . وأخيرا
يمكننا أن نذكر نتيجتين كبيرتين لهذا البحث .

الأولى وهى « لشولتز » (Schultz)
« وبوسيروب » (Boserup) وتؤكد على ضرورة
إخفاء الطابع الحديث على الزراعة ، بإدخال
أساليب التقنية الحديثة ، وحلقات التوزيع الفعالة .
والثانية وهى « لديون » (Dunont) وتنادى بحلول
أعمق : ثورة زراعية حقيقية . ومع ذلك ، فإن
النتيجتين تلقتان فى نقطة ، وهى الحاجة إلى العمل
من أجل جعل الزراعة تنمو سريعا ، وفى نفس

من بداية هذا القرن ، كان تطور ساعات الملاحة الجوية مدغلا ، وقد كس له أثر حاسم على شكل مجتمعات
الاقتصادي .



إن ما يمرر النظرية الاشتراكية القائلة بأن اليلاد الفنية ، تبقى دائما غنية ، والبلاد الفقيرة
تبقى دائما فقيرة ، هو جزئيا السيطرة التي تمارسها البلاد الأولى على المواد الأولية في
البلاد النامية .

إلى اليمن : تفعل قصب السكر في جزيرة جوا دلوب .
إلى اليسار : أعلى : إعداد الاسماك المجمدة المخصصة للتصدير في أحد موانئ غانا
أسفل : السيدة الاشتراكية «روزا لوكسمبرج»



وللتغلب على هذه المشكلة ، وضع العديد من
الحلول . وفي المقام الأول ، الحل الذي اقترحه
أولئك الذين يعتقدون ، أن البورجوازية المحلية ،
تستطيع وهي متحررة نسبيا من المصالح
الأمبريالية ، أن تقود تصنيع كل بلد إلى غايته ،
وهذا الحل يشابه كثيرا نظام الحماية في أوروبا في
القرن التاسع عشر . ويؤكد هذا الحل ، على
ضرورة إيجاد حواجز جمركية لحماية الإنتاج المحلي .
وهذا الإنتاج عليه أن يثبت قدرته في أن يحل
تدريجيا محل السلع المستوردة .

وهذه النظرية ، هي تلك التي كانت قد اقترحتها
في البداية ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
التابعة للأمم المتحدة ، وذلك على لسان المتحدث

سمة محدودة من سمات التخلف .
هذا هو رأي عدد من أصحاب النظريات الذين
تأثروا حتى داخل البلاد الرأسمالية ذاتها ، بالنظريات
الماركسية (مثل روزا لوكسمبورج) .

وهناك آخرون ، وقد تناولوا المشكلة من وجهة
النظر الاجتماعية ، يفرقون بين الاقتصاد الحاكم ،
والاقتصاد المحكوم . ومع ذلك ، فإن كلامهم
يعترف ، أن وجود سوق عالمية ، تعيش فيها العديد
من الشركات الكبرى ، يشكل عنصرا يضر بقرى
البلاد المتأخرة . ومن ناحية أخرى ، فإن وجود
نظام اقتصادي يتجه أساسا إلى تصدير المواد
الأولية . في عدد كبير من البلاد المتخلفة ، يشكل
عائقا كبيرا أمام تنميتها الداخلية .



تحتاج بلاد أفريقيا السوداء سريعا ، إلى زيادة طرق اتصالها . وهنا ميناء صغير على بحيرة تنجانيقا .



أية حال ، مرتبطة بشكل كبير بمصالح الدولة الأم السابقة .

وبذلك فإن الحبل الأول المطروح ، ينحصر في سياسة حماية ، تقوم الطبقة البورجوازية المحلية بتطبيقها ، بمساعدة الدولة التي تقوم بدور المستثمر . أما الاقتراح الثاني ، فإن نتيجته جذرية ! ويقول بأن الاشتراكية ، أي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتبادل التجاري ، هي الحل .

باسمها « راوول بريفيش » (Raoul Previschi) وقد أقرها بعد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وترى مجموعة أخرى من الكتاب . أن هذه الطبقة البورجوازية المحلية ، لا وجود لها في الواقع . وهذا ما أعربت عنه بعض البلاد الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والتي تعتقد أنه حق وإن وجدت هذه الطبقة ، فإن مصالحها على

التنمية في مواجهة التخلف : الحاضر والمستقبل

نواصل هنا حديثنا مع «و.و. روستو»، ونسأله الآن، بصفة أخص، عن سياسات التنمية المختلفة، ومستقبل البلاد المتخلفة أو النامية، والحدود الممكنة للنمو في البلاد المتقدمة.

يعتبر العديد من الكتاب، أن الاستثمارات الأجنبية في البلاد المتخلفة، تشكل شكلا جديدا للاستعمار، وأن الأرباح التي تحصل عليها البلاد المستثمرة، تفوق المساعدات التي من المفروض أنها تأتي بها. كيف نرى الاستثمارات الأجنبية كنوع من التمويل للتنمية؟ ومن ناحية أخرى، ما رأيكم في المعونة التي تقدم للتنمية، ورجوع بعض البلاد المتقدمة في وعودها، بأن تظل هذه المعونة في معدل الحد الأدنى لها ١٪ من إجمالي إنتاجها القومي؟

- إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة في البلاد المتخلفة، لها في آن واحد، مزاياها وعيوبها، التي تختلف طبقا لكل مرحلة من مراحل النمو. وخلال الفترة التي تسبق الانطلاق، تقابل البلاد أكبر الصعوبات، بسبب نقص رؤوس الأموال، وكذلك من جراء نقص المستثمرين والمهندسين، الذين يجب أن يأتوا لها من الخارج.

وهذا النوع من السيطرة، يثير المشاعر القومية الشرعية، ويدعو البلاد إلى تنمية تدريب كوادرها. وعندما تصل إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، فإن مشاكلها تصبح مختلفة. وتستقبل هذه البلاد، بكل ترحيب، سواء الفنانين أو رؤوس الأموال الأجنبية، التي تتيح لها حينئذ مزايا كبرى.

فإن هذا يجلب لها ما ينشط الصادرات ، ويتيح أعمالا جديدة ، ويساعد على تدريب جيل جديد على أساليب التنمية العصرية .

وفما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فإنه يتعين وضع قواعد واضحة ومحددة . ويجب قبل كل شيء ، ألا تشغل المشروعات الأجنبية ، سوى العقارات التي تحددها الخطة ، وأن يكون إسهامها ليس مقصورا على رؤوس الأموال ، ولكن أن يمتد كذلك ، إلى نقل معارف التقنية ، طبقا لاحتياجات البلد .

ولنأخذ حالة إندونيسيا : فقد خصصت رؤوس الأموال الأجنبية ، لاستغلال البوكسيت والخشب والبترول والغاز .

وقد أوضع العقد ، الطريقة التي تنتقل بها المشاركة الأجنبية ، من استخراج المواد الأولية ، إلى تصنيعها ، وموعد هذا الانتقال .

وقد اتفق على أنه ، بعد خمس سنوات ، تقدم إندونيسيا ذاتها ، بتكرير البترول ، كما تقوم بتصنيع الورق . وبذلك فإن الاستثمارات التي جاءت من الخارج ، استخدمت في تنمية هذا البلد من الناحية التكنولوجية .

في عام ١٩٧١ قام معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، بدراسة ، وقد انطلق من خمسة متغيرات ، فيما يسمى « بمحدود النمو » . وقد بينت بعض النتائج ، أن معدل النمو العالمي ، ستحد منه أزمة ترجع إلى نقص المواد الأولية والتضخم السكاني . فما رأيكم في هذه المعلومات ؟

- إن الموقف الدولي ، قد بدأ يتغير في عام ١٩٧١ ، وهي سنة يبدو

أنها ستضاف في التاريخ الاقتصادي إلى الأعوام ١٩٣٥ أو ١٨٩٦ أو ١٨٤٦ ، ١٧٩٣ . فخلال مختلف هذه السنوات ، حدثت زيادة في أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية ، مما أثر بالتالي في أسعار المنتجات الصناعية . وقد ترتبت على ذلك ، فترات من عشرين إلى ثلاثين عاما ، من نقص الغذاء والمواد الأولية .

إن الوضع اليوم مماثل . ونستطيع أن نرى ، نفس هذا الاتجاه في أسواق المنتجات الخاصة بالطاقة ، والمواد الزراعية ، وبعض المواد الأولية الصناعية .

وبلا شك ، فإن البترول وحصاد الطاقة الأخرى ، ستبقى غالية نسبيا ، إلى أن تستبدل بها أخرى ، أقل تكلفة ، مثل الانصهار النووي ، أو الطاقة الشمسية . وعلاوة على ذلك ، يجب استثمار الكثير من أجل محاربة التلوث . وعلى سبيل المثال ، فقد أنفقت الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ ما يقرب من أربعة مليارات من الدولارات ، لمعالجة الجو والماء . وهذا الرقم قد يصل إلى أربعين مليارا من الدولارات في عام ١٩٨٠ .

واليوم ، وفيما يتعلق بالمواد الأولية ، فإن الوضع العام جديد نسبيا . فالبلاد المتقدمة ، هي التي أصبحت تحتاج إلى البلاد المصدرة . وهذا الاتجاه سيزداد حدة خلال الأجيال القادمة .

إن تراكم رأس المال ، مسألة حاسمة ، بالنسبة لكل سياسة للتنمية ، فها هو الشكل الأكثر فاعلية ، ليتحقق هذا التراكم ؟

- يتعين إضافة رؤوس الأموال الأجنبية للتراكم الداخلي . إذ أن



والث و. روستو

الاقتصاد النامي، يتطلب رؤوس أموال كثيرة. فالجزء الأكبر من الاستثمارات، لا يتم في الصناعة، ولكن في التنمية الأساسية، وكذلك في الزراعة. وتستطيع الاستثمارات الأجنبية، أن تساعد في تنمية كل من هذين القطاعين. وعلى سبيل المثال، فقد أسهم البنك الدولي في عمليات إرساء الهياكل الأساسية لفترة طويلة.

ومع ذلك. فإن أى بلد نام، عليه أن يتوفر رأسماله الخاص؛ فالاستثمار ذو الطابع الأجنبي، سواء كان خاصاً أو عاماً، لا يجب أن يكون سوى اقتصاد تكميل للاقتصاد الداخلى.

بالنسبة لسياسات التنمية، هناك مشكلة هامة: هل يجب أن تكون التنمية متوازنة، أو غير متوازنة؟ وبعبارة أخرى، هل هناك تضاد بين مفهوم التنمية ومفهوم التوازن؟

- إن الحياة لا تكون أبداً نامية، والاقتصاد كذلك، ومع هذا فإن ديناميكية النمو، تحتاج لنوع من التوازن.

وعلى سبيل المثال، فإن مشكلة التوازن بين مطروحة في العالم أجمع. الغذاء والسكان، مطروحة في العالم أجمع. وفي بعض البلاد، يزيد.

معدل النمو الصناعي بمقدار من ٨ إلى ٩٪ ويتضاعف إذن في أقل من عشر السنوات . ولذلك يصبح من الضروري ، تطبيق معدل التنمية هذا ، على ما يتوفر من عرض للمواد الأولية . من ناحية أخرى ، يجب الأخذ في الاعتبار ، أن التنمية الصناعية ، تجعل الناس يتدفقون نحو المدن . ويتعين إذن ، بناء عدد متزايد من المساكن والمدارس والمستشفيات . . . إلخ .

ومها يكن من أمر في عالم نشط ، يحدث دائما عدم توازن ، ولكننا نتاضل للحفاظ على التوازن .

وأخيرا ، فإن هذا النضال ، هو الذى يحدد توزيع الاستثمارات . إن واحدة من أكبر المشكلات التى يجب أن تواجهها البلاد المتخلفة ، هى فائضها من الأيدي العاملة ، فالصين على سبيل المثال ، قد إختارت سياسة تشغيل الأيدي العاملة ، مما يضع استخدام رأس المال فى المقام الثانى . وفى رأيكم ، ما هو المطلوب بصفة أخص ، هل هى الاستثمارات التى تتجه إلى زيادة الإنتاجية ، ولكنها تزيد من مدة البطالة ، أم التشغيل الواسع للأيدي العاملة ؟ - إن سؤالكم يعود بنا إلى التساؤل عن كيفية امتصاص الفائض من الأيدي العاملة ، مع الالتزام بعملية التصنيع .

وهناك إجابتان ممكنتان ، يرى الكثير من الاقتصاديين ، أنه يجب استخدام رؤوس أموال ، وسائل تقنية أقل ، بمعنى أن نزيد نسبيا من كمية العمل ، من أجل كمية إنتاج معينة . وبصفة عامة ، لم ينجح أحد فى تنفيذ هذا الفرع من أسلوب العمل .

وفى نفس الوقت ، توجد أمثلة ناجحة تستحق الذكر . فى بلد قليل التقدم مثل الصين ، التى حدثت فيها « القفزة الكبيرة إلى الأمام » ، أمكن إدخال صناعات ثقيلة عصرية ، بالرغم من أنها تتيج القليل من

العمل، لأنه لم يكن هناك أسلوب آخر لإنتاج الصلب. وقد حاول أهل الصين مسبقا، استخدام عدد كبير من العاملين في هذه الصناعة، لكنهم اكتشفوا أن ذلك مضيعة للموارد لا طائل منها.

وإذا كان هناك فائض من الأيدي العاملة، يمكن مثلا توجيهها نحو صناعة تحويل المواد الأولية، بدلا من استعمال المعدات العصرية. وبما لا شك فيه، أن مصنعا للصناعات الثقيلة في الهند، أو في الصين، يستخدم من العاملين أكثر من مثيله في أوروبا، أو في اليابان، أو حتى في الولايات المتحدة.

في البلاد المتخلفة، نلاحظ أن البطالة جزئية، فالتاس لا يعملون سوى جزء من السنة.

وقد كان اليابانيون، بالتأكيد، أول من وضع نظاما يتلخص في إنشاء جزء كبير من الصناعات في الأقاليم، وهي الصناعات التي لا تعمل سوى جزء من الوقت.

وهذا النظام كانت له مزية مزدوجة، فإنه يسمح باستمرار العمل في الأرض، وفي نفس الوقت، ينمي النشاط الصناعي. ومع ذلك، فقد كان يستلزم تنظيما جيدا، ومستوى فكريا مرتفعا نوعا لدى سكان الريف.

وكانت هذه وسيلة من بين غيرها، لإيجاد تقدم في مجال العمل والأجور.

وكما ترى، فإن الحلول لا تنقص للارتفاع بمستوى العمال في البلاد النامية، دون الحاجة إلى سحب رؤوس أموال من القطاعات ذات الأولوية.

أن الوضع الحالي، يبين لنا بلادا تزداد فقرا، بالنسبة لبلاد أخرى



تزداد ثراء ، فهل يتجه هذا الفارق للزيادة ؟ وإن لم يكن الأمر كذلك ، فإلى العوالم التي يمكن أن تتدخل ، لكي تغير هذا الاتجاه ؟ وكيف ترون أنتم الموقف ؟

يسكنها الذين يملكون ٥٠٠ مليون نسمة ، تواجه الهند مشكلة غذائية متفشية . حثرت القمح في وسط البلاد .

- يجب أن نأخذ الحذر ، عندما نقدم مثل هذا التأكيد ، الذي يقول بأن البلاد الغنية سيزيد ثراؤها ، بينما ستصبح البلاد الفقيرة أكثر فأكثر فقرا . فخارج نطاق الهند والصين - حيث نصيب الفرد من الدخل يزيد ببطء شديد - أقول إنه توجد أغلبية بين البلاد ، تعوض تأخرها . مثال ذلك تاوان وتايلاند وماليزيا وسنغافورة ، وقرىنا نستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة لإيران ، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية بأكملها ، وكذلك بالنسبة لليونان وتركيا ، وحتى أسبانيا - التي أصبحت الآن بلدا متقدما - فكل شمال البحر المتوسط يتقدم بسرعة أكبر من المناطق المتقدمة بالفعل من باقي أوروبا الغربية .

وبخلاف ذلك ، كما سبق أن قلت ، فإن نصيب الفرد من الدخل ، هو مؤشر غير كاف وغير واضح لدرجة التنمية . وأرى أن كل بلد له سماته الخاصة به ، والتي تحدد له مكانه على سلم التقدم . والمشكلة الكبرى بالنسبة للعالم الحالي ، ليست في مقارنة الأغنياء بالفقراء ، وإنما في معرفة كيف يمكن الانتقال من النمو المضطرب ، إلى التوازن بين

الإنسان وبيئته . وهذا التوازن سيمكن البلاد الحديثة التصنيع ، من الاستفادة الحقيقية من مزايا هذا التصنيع ، ومقارنة « الفقى والفقر » قد تناسب ربما الدعاية الرأمية ، إلى المحافظة على المعونة الخارجية ، ولكنها لا صلة لها بالمفهوم الاقتصادى السياسى .

وما هى رؤيتكم لمجموع التطور الاقتصادى فى العالم خلال العقد القادم ، فيما يخص الصلات بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ؟

- إن كتابى « حدود القو » به الكثير من نقاط الضعف . ومع ذلك فإنى أعتقد ، أنه يتناول المشكلات التى ستكون أساسية بالنسبة للإنسانية .

إن الأشجار لا تنمو أبدا حتى تصل إلى السماء . إن مشكلة التوازن بين الإنسان وبيئته ، سرعان ما ستصبح مسألة أساسية . أما الباقى ، فإن علينا أن نحافظ على حضارتنا الصناعية ، وأن نترك ، فى نفس الوقت ، البلاد الأخيرة لتدخلها ، وتشارك فيها ، وتلتحق بنا . وأخيرا ، سيكون علينا أن نكرس أنفسنا للبحث عن الجودة ، التى تستطيع أن توجز لنا حياة إنسانية سالمة وغنية . إنه من شأن كل منا ، أن يقترب من هذا التوازن الديناميكى ، بين الإنسان وبيئته . وفى هذا الإطار ، لابد من وجود تعاون مكثف بين كافة بلاد العالم ، ليصاحب القو المتزايد باستمرار ، فى مجال العلوم والتقنيات . وأولئك الذين يهتمون العلم بكل العلل ، عليهم أن يعرفوا ، أن العلم وحده ، هو القادر على مساعدتنا فى الوصول إلى هذا التوازن الصعب . ولهذا الغاية ، علينا أن نعمل متحدين ، مع سائر البلاد ، كالأخوة فى الأسرة الواحدة .



أحالت الحرب العالمية الثانية ، أوروبا إلى أطلال . وعلى جانبي الستار الحديدي ، قام الأوروبيون بتكوين الاتحادات قومية تكبرى لدعم حياة الرفاهية .
وقد ردت بلاد غرب أوروبا على منظمة الكوميكون لبلاد الشرق ، بإقامة السوق الأوروبية المشتركة ، التي تعتبر أول قوة تجارية في العالم . لقطة لسراياي « بارليون »
(بروكسل) مقر السوق المشتركة

التطور الحديث للتجارة الدولية

التجارة عامل من عوامل النمو العالمي

وإلى جانب هذا السبب العام ، يجب ان نضيف
أسباباً أخرى ذات طابع مباشر أكثر ، وهي :
(أ) تحرير الواردات ما بين أوروبا والولايات
المتحدة ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٠ .
(ب) تكوين اتحاد بين اقتصاديين كبيرين ،
خلال نفس الفترة : المجموعة الاقتصادية
الأوروبية (C. E. E) والرابطة الأوروبية للتبادل
الحُر .

(جـ) تطبيق القرارات التي توصلت إليها
مباحثات « دورة كيندي » التي أدت إلى إلغاء
الكثير من التعريفات الجمركية في العالم بأسره .
وهكذا تحرر الإطار التنظيمي للتجارة العالمية ،
مما أدى إلى سرعة نمو التجارة خلال السنوات
الأخيرة .

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦
٨,٥%	٥,٧%	٨,٣%	٥,٧%	٥,٧%	٥,٧%	٥,٧%
٥,٦%	٣,٩%	٥,٠%	٥,٠%	٥,٠%	٥,٠%	٥,٠%

وجدير بالذكر ، أن الفارق بين النمو التجاري ،
والنمو في الإنتاج ، يميل للزيادة ، وأنه في فترات
الانكماش ، أو الركود في الإنتاج ، ينخفض هذا

إذا قمنا بتحليل للتنمية الاقتصادية ، منذ الحرب
العالمية الثانية ، رأينا بوضوح ، أن معدل النمو في
التجارة ، كان أسرع من معدل الإنتاج ، وكذلك
فإنه بينما زاد الإنتاج بشكل عام طبقاً لتوسط
قدرة ٥% سنوياً ، زادت التجارة خلال الثلاثين
عاماً الأخيرة بمقدار ٧% . وتؤكد الأرقام التالية
هذا الاتجاه ، الذي ظل مستمراً طوال السنوات
الأخيرة .

والسبب الأساسي لهذه الظاهرة ، يكمن في
الحاجة إلى التوسع الدائم في الأسواق ، لتحقيق
ربحية أفضل للاستثمارات المرتفعة ، التي تتضمن
استخدام وسائل تقنية حديثة للإنتاج .

النسبة المئوية للزيادة في الصادرات

١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥
٨,٩	٥,٩	٩,٣	١١	٨,٩	٧,٦	٧,٦	٧,٦
٧,٣	٦,٥	٨,٢	٩,٥	٦,٥	٣,٨	٣,٨	٣,٨

صادرات البلاد الصناعية
صادرات البلاد النخلة

« الينلوكس » (وهو اتحاد اقتصادى بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) يقع فى قلب الاتحاد الاقتصادى الأوروبى . وهذا مصنع للمنتجات الكيائية فى (جيل) بلجيكا

الأخير ، يشكل أكبر مما ينخفض حجم التجارة العالمية .
واعتبارا من عام ١٩٥٨ حدثت سلسلة من التقلبات فى التجارة ، التى يجب بالتأكيد إرجاعها إلى الأزمة النقدية العالمية .

النقل المتزايد للبلاد الصناعية وتشكيل الاتحادات الاقتصادية

تدعم تفوق البلاد المتقدمة الصناعية بشكل مذهل . فى عام ١٩٥٠ ، كان نصيب هذه البلاد فى التجارة العالمية بنسبة ٥٥% وقد زادت اليوم على ٧٠% . وإذا أخذنا فى الاعتبار ، أن البلاد الاشتراكية قد حافظت على وضعها ، (وتمثل أكثر بقليل من ١٠% من التجارة العالمية) .
تستطيع أن تؤكد ، أن التجارة الخارجية للدول الرأسمالية المتقدمة ، قد زادت أسرع من تجارتها الداخلية ، بينما ، على عكس ذلك ، زادت التجارة الداخلية للبلاد المتخلفة ، أسرع من صادراتها .
والواقعان تبيان أن تسع أعشار الزيادة فى التجارة ، يعود إلى المنتجات المصنعة .
وبالتالى ، فإن من يبيعون هذا النوع من المنتجات ، هم المستفيدون أساسا من التوسع التجارى .

ويجب أن تأخذ فى الاعتبار ، أن المنتجات المصنعة ، تشكل ٧٠% من صادرات البلاد الرأسمالية و ٥٩,١% من صادرات البلاد الاشتراكية و ١٤,٣% فقط من صادرات البلاد المتأخرة .

ومن بين المنتجات المصنعة ، نجد أن الآلات ومعدات النقل ، هى أكثر هذه المنتجات تأثيرا على معدل النمو ؛ وهذا يعنى أن البلاد المتقدمة ، تستفيد أكثر من غيرها من هذا الوضع أيضا .
ونقول بعبارات فنية أكثر ، إن واردات البلاد الصناعية من السلع المصنعة ، تتوقف على الحجم الإجمالى لإنتاجها ، بينما لا تتوقف وارداتها من السلع غير المصنعة ، سوى على نوع إنتاجها .
وإذا خضنا فى المزيد من التفاصيل ، نجد أن الشركات الكبرى ، قد اتخذت طابعا دوليا بشكل غير عادى بالفعل ، ويمكننا أن نؤكد أنها تصدر حوالى ثلث إنتاجها .

ومما يرتبط بهذه الظاهرة ، ومع الحقيقة التى سبق ذكرها ، من أن التجارة الدولية تزيد بصفة رئيسية ، بسبب التبادلات التى تجرى فى داخل العالم الرأسمالى المتقدم ، يجدر بنا أن نبرز ظهور ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات .
وهذه - وهى عادة ذات أصل أمريكى - تقوم دائما باستثمارات أكبر فى الخارج ، ومنذ عام ١٩٦٠



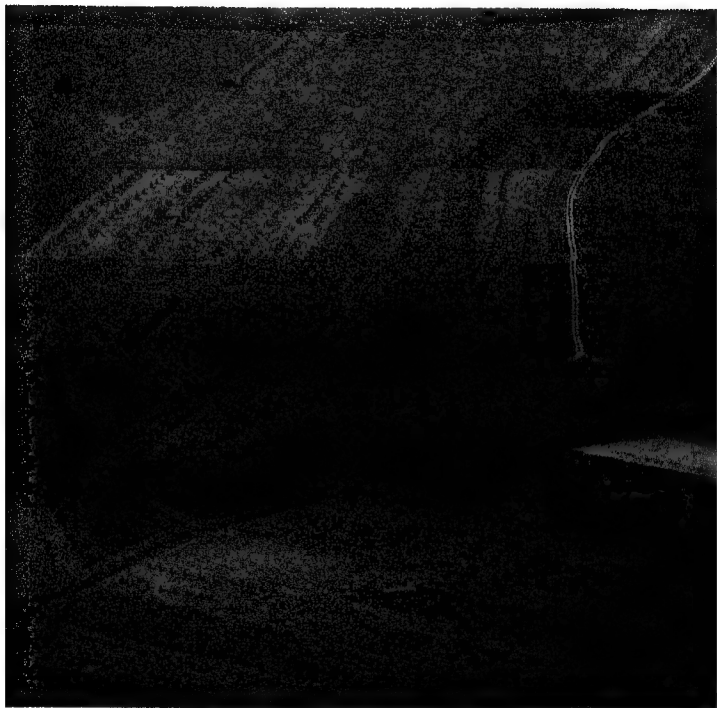
وبصفة خاصة ، في أوروبا ، ونتيجة لذلك ، فقد أنشئت فيها فروع . وإذا كنا سنأخذ هذه الإنشاءات في الحسبان ، فإن ذلك من شأنه أن يدعم تأكيداتنا السابقة .

من ٢٧٪ إلى ٢٠٪ وفي البداية ، كانت النسبة المئوية للصادرات ، تفوق النسبة المئوية للواردات . والآن انعكس الوضع ، مما يفسر صعوبات الدفع التي تواجهها هذه البلاد .

التقهقر النسبي للبلاد المتخلفة

وهناك عوامل مختلفة تسبب هذا التدور ، أولها القدرة المحدودة على الحركة ، التي يتيحها الطلب على المواد الأولية (وهي المنتج الأساسي للبلاد المتخلفة) . بالنسبة لما يتيحها الطلب على المنتجات المصنعة ، وثانيها خصم معاملات استخدام المواد الأولية للمنتجات المصنعة ، على لاق نصيب البلاد المتخلفة في التجارة العالمية ، انخفاضاً كبيراً نسبياً ، بانتقاله من ٣٣٪ من الصادرات العالمية في عام ١٩٥٠ إلى ١٨٪ عام ١٩٧٢ . وهذا الانخفاض في الطاقة الشرائية لتلك البلاد ، قد خفض بالتالي حجم وارداتها ، فهبطت

مكتب أساليب التقنية الحديثة ، من الاستصلاح الزراعي لمناطق
كان وضعها يميلها غير منتجة . واحد من مشاهد الزراعة في
التيروول »



أساس قيمة الوحدة ، وذلك نتيجة للتقدم التقني .
 وثالثها ، الحماية - بصفة خاصة بالنسبة للمواد
 الأولية - التي تفرضها التكتلات الاقتصادية
 الكبيرة (على رأسها السوق المشتركة) ،
 بينما تطالب هذه التكتلات ، بالتححرر عندما يكون
 الأمر متعلقا بالإنتاج الصناعي ، وهو بالتحديد
 ما تقوم البلاد المتقدمة بتصديره . ورابعها ، أخيرا
 هو ظهور ما يسمى بالسلع التي تنتج من الخامات
 التخليقية

وبصفة عامة ، نجد أن أسعار المنتجات
 الصناعية ، التي تشتريها البلاد المتخلفة ، تتحدد في
 سوق تتجه أساسا اتجاها تضخميا ، أى أنها تتجه
 دائما للارتفاع ، ولا تتجه أبدا في الواقع إلى
 الهبوط ، بينما تتحدد أسعار السلع التي تبيعها البلاد
 المتخلفة - وبصفة خاصة أسعار المواد الأولية - في
 سوق تخضع للأوضاع الدولية ، التي من شأنها أن
 تجعلها تنفجر ، سواء بالنقص أو بالزيادة .

وزيد من حدة هذا الوضع ، أن كمية المواد
 الأولية ، التي تطرح في السوق الدولية ، تتجه
 للزيادة السريعة .

إن كل هذه العوامل ، من شأنها أن تجعل
 حدود التبادل (أى العلاقة بين الرقم البياني
 لسعر المنتجات المصدرة والرقم البياني لسعر
 الواردات) تنحصر باستمرار ، وتستطيع أن
 تلاحظ ذلك ، سواء بمقارنة المؤشر العام لأسعار
 البلاد المتخلفة والمؤشر العام لأسعار البلاد
 المتقدمة ، أو بمقارنة تطور المواد الأولية وأسعار
 المنتجات المصنعة .

والواقع أن هذا الهبوط في القدرة الشرائية
 للبلاد المتخلفة ، لا يمكن وضعه في أرقام ، وقد
 قدرت الخسائر التي وقعت عام ١٩٦٥ بأنها في
 حدود ٤٣٠٠ مليون دولار ، وهذا ما يعادل ٤٠٪
 من المعونات الخارجية التي تلقتها هذه البلاد خلال
 نفس العام .

حدود التبادل

العلاقة بين مؤشرات أسعار

الصادرات المتجهة للبلاد المتخلفة	الواردات في البلاد المتقدمة	السن
١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠
١٩٦١	١٩٦١	١٩٦١
١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢
١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣
١٩٦٤	١٩٦٤	١٩٦٤
١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
١٩٦٦	١٩٦٦	١٩٦٦

النمو الداخلى والتجارة الخارجية للبلاد المتخلفة

العلاقة بين القدرة على الاستيراد
والمعدل الإجمالى للاستثمار

السنة	القدرة على الاستيراد ^(١)	المعدل الإجمالى للاستثمار
١٩٤٥ - ١٩٤٩	٢٠٪	١٨٪
١٩٥٠ - ١٩٥٤	١٤,٦٪	١٧,٦٪
١٩٥٥ - ١٩٦١	١٣,٥٪	١٧,٢٪
١٩٦٢ - ١٩٦٥	١٠,١٪	١٥,٩٪

إن وضع تبعية التجارة الخارجية، الذى يميز اقتصاديات البلاد المتأخرة، يؤثر تأثيراً عميقاً فى حركة نموها الاقتصادى، ويحدد، بصفة خاصة، من قدرتها على الوصول، إلى تكديس كاف لرأس المال.

ومن المؤكد أن وجود النظم الداخلية، التى تميز هذه البلاد، لا تيسر من اتخاذ سياسة اقتصادية داخلية حقيقية ولا تساعد إطلاقاً على استيعاب الصدمات، التى تأتى لها من الخارج.

ونضيف إلى ذلك، أن عدم الثبات الذى يشغل على أسعار المواد الأولية، يجعل من الصير جداً، تقدير ماذا سيكون إيرادها من العملات مقابل صادراتها.

والوضع فى أمريكا اللاتينية، والذى قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بدراسته، يبين بوضوح، أنه بعد الأوضاع الملائمة خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ أخذ المعدل الإجمالى للاستثمار يهبط شيئاً فشيئاً.

والصلة بين تغير حدود التبادل، وتقلبات معدلات الاستثمار، تبدو بوضوح لوقتنا بدراسة حالة كل بلد على حدة.

(١) نسبة الواردات التى تغطيها الصادرات وبذلك فإنه فى شيلي، وبالرغم من أن الصادرات لا تزيد على ١٥٪ من الإنتاج، فإن معدل الاستثمار، قد سار فى طريق متواز مع أسعار وحجم النحاس المصدر.

ولذلك فعندما ارتفعت الأسعار كثيراً فى زمن الحرب، وصل معدل الاستثمار إلى ٢٠٪، بينما بقى خلال السنوات السابقة فى حدود من ١٠ إلى ١٤٪.

وقبل أن تنتهى من دراسة الصلة بين البلاد المتخلفة والتجارة الدولية، يجدر بنا أن نبرز نقطتين أخريين:

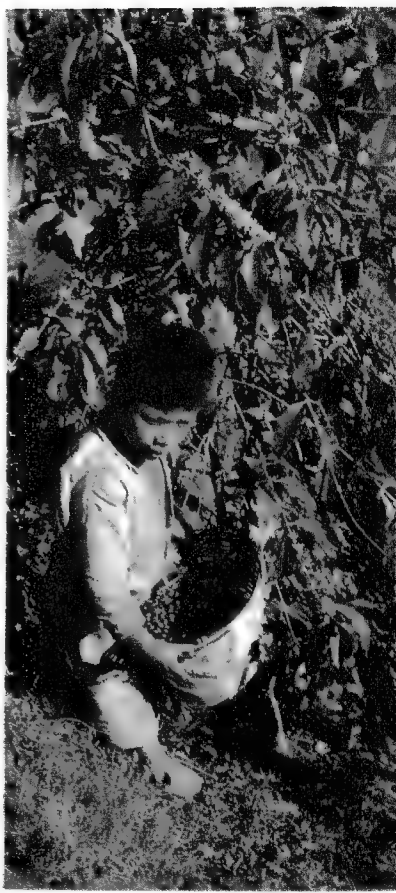
الأولى، تتعلق بوضع الحاجة الذى تجد عدد من البلاد نفسها فيه، بسبب، أنه ليس لديها سوى منتج واحد للتصدير، مما يجعل تقلبات سعر

تقوم البرازيل، بتنوع زراعتها تدريجياً. وقد كانت منذ سنوات قليلة، لا تزرع إلا عدداً قليلاً من المنتجات.

هذا المنتج، تتحكم تماماً في قدرتها على الاستيراد، وعلى التصنيع. وفيما يلي النسبة المئوية لبعض المنتجات من إجمالي التجارة: الخارجية للبلاد المنتجة:

النسبة المئوية	
٩٠٪	العراق
٧٨٪	إيران
٧٠٪	الجزائر
٦٦٪	فنزويلا
٩٣٪	موريتانيا
٧٥٪	ليبيريا
٩٣٪	زامبيا
٧٦٪	شيلي
٥٧٪	الكونغو
٥٢٪	بوليفيا
٨٣٪	تشاد
٦٥٪	السودان
٥٠٪	جمهورية مصر العربية
٥٠٪	أوروغواي
٦٣٪	كولومبيا
٤٤٪	البرازيل
٨٥٪	كوبا
٥٣٪	بنزوما

وهذا الضعف المطلق لعدد من البلاد، لا يجب أن ينسينا الوجه الآخر من المشكلة: التقلبات التي تخضع لها السوق الدولية، وتخضع البلاد



أصبح عدد كبير من البلاد، التي كانت لم تكن، تستورد المنتجات الصناعية من الولايات المتحدة. استطاع البرد أن يحقق الاكتفاء الذي بالنسبة لجزء كبير من احتياجاتها، كما حصل من معدل النمو من شكل الأمريكي الصعود منظر لصنع أمريكي في نهاية القرن التاسع

- مستشاً بقتضى حلف أمريكا اللاتينية (Andes)،
 وفي نهاية عام ١٩٧٣ برزت في الموقف العالي.
 بعض السياسات، التي يمكن أن تستمر:
 (أ) تضيق يتزايد بمعدل سريع في البلاد
 الرأسمالية (كما قد يكون له تأثير كبير
 على حدود التعامل).
 (ب) ارتفاع في الأسعار تصاحبه قيود.
 (ج) نقص في بعض المواد الأولية، مع
 الزيادة المترتبة على ذلك في أسعارها.

الاقتصادات الرأسمالية الحالية

منذ عام ١٩٤٥، اختلف نمو الاقتصادات الرأسمالية للتقدمية صناعياً، اختلافًا كبيراً عما كان عليه من قبل وهذا الاختلاف يظهر في زيادة سرعة النمو الاقتصادي، أكثر مما يرى في تناقص التقلبات.
 ونما يتعلق بسرعة التنمية، فإنه يفسر بنا، أن نرى أن النتائج التي تم التوصل إليها، قد فاقت

يكون دعم الحماية الصناعية فعالاً حقاً، بالنسبة للصناعات الجديدة. وتتجسد في هذا الصدد، التجربة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. ويمكننا أيضاً، أن ننظر بالتساؤل إلى الدور الذي ستلعبه الأسواق الجديدة، مثل تلك السوق التي

الصلة بين معدل النمو ومعدل الصادرات

البلد	معدل نمو ١٩٦٠-١٩٦٨	معدل الصادرات
النسبة	النسبة	النسبة
ألمانيا الغربية	2٧.١	2٧.٢
فرنسا	2٥.١	2٥.٢
الولايات المتحدة	22.١	22.٢
البرازيل	2٥.١	2٥.٢
الهند	2٥.١	2٥.٢



المعلمة، بصفة خاصة، لهذه التقلبات. وعندما لا تكون لديها منتجات أخرى للتصدير، فإنها تجد نفسها في وضع أشد حرجاً.
 وبعبارة حسابية، نستطيع أن نقول، إنه إذا كان لبلد ما نظام يحصل صادراتها لا يمثل سوى جزء ضئيل من إجمالي إنتاجها القومي، فإن معدل النمو في هذا البلد، سيكون بالتأكيد أقل منه في البلاد التي لديها نسبة أكبر من الصادرات.

نظرة للمستقبل

وعلى سبيل المثال، فإن المشروع الذي أقر تحت إشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بشأن سياسة اتحادية، قد يتسبب بانفصاليات تفيد في بيع المواد الأولية، وكذلك قد إن تقديرات المستقبل، تبدو بسيطة نسبياً، مادام أنه ليس هناك أمل في تدمير جدران

.. والتوصل إلى الوسائل التي من شأنها جعل الرخاء يمتد طويلا ، يؤجل مرحلة
الجمود إلى يوم بعيد .

ويليلم بليفير

وأسباب هذا النمو السريع متنوعة . ويجدر بنا أن نفحص أولا ، النمو المذهل للأساليب التقنية ، وبصفة رئيسية ، في الصناعات الكيماوية والإلكترونية ، وفي الصناعات المتعلقة بالنقل ، وقد مكن هذا التقدم التقني ، من زيادة إنتاجية العمل بشكل غير عادي . ومنذ الخمسينات ، دخلت هذه الأساليب التقنية سريعا جدا في العمليات الصناعية ، ولكن بشكل غير متكافئ ، بالنسبة لتوزيعها على المناطق الجغرافية . وبذلك فإن الولايات المتحدة ، والتي كانت في وضع متميز فعلا ، فقدت إلى حد ما ، درجة قدرتها على المنافسة ، مما أدى إلى صعوبات واجهت صادراتها : ففي عام ١٩٧١ ، انخفضت هذه الصادرات عن وارداتها .

بكثر ، أكثر التقديرات تفاؤلا ، ونسوق هنا الدليل : ففي عام ١٩٤٩ كانت التقديرات تقول بالنسبة للعقد التالي ، إن نمو إجمالي الناتج القومي سيكون ما بين ٤٠ و ٦٠٪ ، والواقع أنه تم الوصول إلى ٤٠٪ في عام ١٩٥٤ وإلى ٦٠٪ عام ١٩٥٦ ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، عرفت اليابان ، وبلاد أوروبا الغربية ، نموا أسرع مما عرفت خلال الفترة السابقة ، بينما كان معدل النمو في الولايات المتحدة ، أقل من المتوسط ، وتمثل إنجلترا حالة خاصة ، نظرا لأنها خلال السنوات الخمس الأخيرة ، اتجه معدل نموها بانظام ، نحو سرعة أقل من المتوسط ، وفقدت بذلك وضعها المتميز الذي كانت تحتله ، على أساس أنها مهد الثورة الصناعية .

نمو إنتاج البلاد المتقدمة (١٨٧٠ - ١٩٧٢)

(التغيير بالنسبة المئوية)

البلد	١٨٧٠ - ١٩١٣	١٩١٣ - ١٩٥٠	١٩٥٠ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٢
كندا	٣,٨	٢,٨	٣,٩	٥,٢	٥,٨
الولايات المتحدة	٤,٣	٢,٩	٣,٢	٤,٠	٣,٢
اليابان	١,٨	١,٨	١٠,٠	١١,١	٦,٢
فرنسا	١,٦	٠,٧	٤,٤	٥,٨	٥,٧
ألمانيا الاتحادية	٢,٩	١,٢	٧,٦	٤,٨	٢,٧
إيطاليا	١,٤	١,٣	٥,٩	٥,٧	١,٦
إنجلترا	٢,٢	١,٧	٢,٦	٢,٨	١,٦
المتوسط ^(١)	٢,٧	١,٩	٤,٢	٤,٨	٣,٥

(١) يتضمن بالإضافة إلى ذلك ، النمسا وبلجيكا والدانمارك والنرويج وهولندا والسويد وسويسرا .

نوفمبر مستوى غذاء كاف ، هو واحد من الأهداف التي يتعين أن
تصل إليه بلاد العالم الثالث لكي تتطور .
ولدى الولايات المتحدة ، واحد من أهل مستويات التغذية في
العالم
وهنا مجتمعات اللحوم في لوس أنجلوس .





الاقتصادية (O. C. D. E) والتي كان هدفها تحرير التبادل التجارى . وقد وصلت أشكال التعاون الاقتصادى هذه ، إلى ذروتها ، بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والسوق المشتركة ، وإن كان من الحق أن نعترف بأن عملية زيادة معدل النمو ، كانت سابقة على سنة إنشائها .

وسبب ثالث جدير بالذكر ، ألا وهو ترشيد السياسة الاقتصادية ، التى تقوم أساسا على نظريات « كينز » . ففى الواقع ، إنه بوحى من نظرياته استطاعت الدولة أن تقوم بدور نشط

وإذا قارنا هذا بما حدث ما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٣٩ فإن سببا آخر لهذا النمو السريع ، يرجع إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، ظهر تصاون أكبر بكثير على الصعيد الاقتصادى .

قد أدت التجربة المريرة فى الفترة ما بين الحربين العظميين ، إلى نمو التعاون الاقتصادى . وتعطينا خطة المعونة المقدمة من أمريكا الشمالية لأوروبا الغربية (التى سميت مشروع مارشال نسبة إلى اسم واضعها) ، تعطينا مثالا جيدا لهذا التعاون ، وكذا إنشاء منظمة التعاون والتنمية

منذ الحرب العالمية الثانية ، أقامت الولايات المتحدة ، خطة واسعة النطاق للمعونة الاقتصادية والعسكرية



بالفعل في سير الاقتصاد ، وأن تتدخل في كل وقت ، لتقوم بدور التنمية وبدور المستثمر . وفي فرنسا ، وتمت ضغط اليسار ، وضعت خطة سميت بالخطة الشجعية ، تتضمن تقدير الاستثمارات العامة لفترة محددة ، كما وضعت دراسة مصاحبة لها ، للأسواق المتاحة للمشروعات الخاصة .

ويمكن أن نذكر سببا رابعا للنمو السريع ، وهو الدعاية الشديدة للسلع الاستهلاكية ، للحفاظ على مستوى استهلاك مرتفع . وهذا يتناقض مع ما سمي باقتراح « كينز » الأساسي . . وهناك وسيلة أخرى للحفاظ على الطلب على مستوى مرتفع ، وكانت طوال هذه الفترة تكن في الإنفاق الكبير على التسليح . وكان هذا صحيحا بصفة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد كانت خلال هذه السنوات الأخيرة ، تنشئ وظيفة عسكرية ، مقابل كل تسع وظائف ، وفي نفس الوقت ، كان عشر إجمالي الناتج القومي ينفق على معدات الجيش ، وهكذا أمكن القول بأن « السلاح » الرئيسي لكيّن والذي استخدم في فترة ما بعد الحرب ، كان بالتعديد الإنفاق على التسليح . وقد تكلم الرئيس أيزنهاور ذاته ، بعد أن ترك منصبه عن « التركيب الصناعي العسكري » قاصدا بذلك هذا الطغيان المتزايد للنواحي العسكرية



إن الفقر ليس مشكلة اقتصادية فحسب ، وإنما هو أيضا مشكلة اجتماعية . فقراء المفرد يبدون في الصورة ، أمام المبنى النضم في نيودلهي ، والبيوت الصغيرة في سسان جسون بير نوريكو ، هما مثالان من أمثلة كثيرة

الارتفاع في الأسعار في البلاد الصناعية (١٩٦٠ - ١٩٧٢)

البلد	١٩٦٠ - ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
كندا	١,٩	٤,١	٣,١	٤,٦
الولايات المتحدة	١,٤	٤,١	٤,٧	٣,٢
اليابان	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٨
فرنسا	٤,١	٤,٨	٥,٠	٥,٦
ألمانيا الاتحادية	٣,٦	٣,٤	٧,٧	٦,١
إيطاليا	٥,٤	٣,٤	٦,٦	٥,٩
بلاد أخرى ^(١)	٤,١	٤,٨	٧,١	٧,٦
المتوسط	٢,٥	٤,١	٥,٥	٤,٥

(١) النمسا وبلجيكا والدانمارك والنرويج وهولندا والسويد وسويسرا .

والفارق بين هاتين المرحلتين وليس سوى فارق في المستوى ، يفسره في المرحلة الثانية ، تدخل أكبر من جانب الدولة ، يصل أحيانا إلى حد إدماج رؤوس الأموال العامة في مشروعات القطاع الخاص . وعلى ذلك فنجد أواخر الستينات ، يبدو أن الوضع قد تغير بوضوح ، فقد اختفى الاستقرار ، وعلت ظاهرة التضخم .

وبين الجدول ، أنه من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ اتجهت الأسعار نحو الارتفاع الواضح . وفي عام ١٩٦٥ كانت الزيادة في الأسعار ٢٪ ، فبلغت أكثر من ٤٪ في عام ١٩٧٢ ، وما زالت تزايد بشكل سريع يدعو للقلق . ونلاحظ أيضا من الجدول ، أن الارتفاع كان أكبر بكثير اعتبارا من عام ١٩٦٥ عنه خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى

على الاقتصاد . فإذا كانت الولايات المتحدة ، قد تبوأ مكانا مرموقا في هذا الصدد ، فإن بلاد غرب أوروبا ، قد أذعن لنفس الاتجاه ، ولكنى نعطي رقبا أيضا نذكر أنه في كافة البلاد الرأسمالية المتقدمة يكرس أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ عالم أنفسهم ، من أجل مهام ذات طابع عسكري .

وفي النهاية ، يمكننا أن نقول إنه إذا كان في الثلاثينات قد حدث مسلسل سلبي ما بين السبب والنتيجة ، أي ما بين البطالة والركود الاقتصادي ، وعدم استقرار الأسعار ، فإنه على العكس من ذلك ، قد حدث تسلسل إيجابي في فترة ما بعد الحرب ، ما بين مستوى التشغيل المرتفع ، والنمو الاقتصادي ، واستقرار الأسعار ،



حريق اشتعل أثناء ثورة مايو ١٩٦٨ في باريس .



١٩٦٥ . ولذلك فنحن الآن أمام وضع مختلف ، وبلا شك على عتبة مرحلة أخرى تحفها المخاطر . فهناك اليوم تضخم ، وليس هذا فقط ، وإنما تزداد هذه الظاهرة حدة ، دون أن يقل حجم البطالة . وإذا طال أمد هذا الاتجاه ، فستظهر سلسلة جديدة ، تؤدي إلى انهيار حقيق لمستوى التشغيل ، وإلى جهود اقتصادية ، وإلى سياسة جديدة لمعدل ارتفاع الأسعار .

ومن الواضح أن التضخم ، هو واحد من المخاطر الكبرى للنظم الاقتصادية الرأسمالية الحالية . وفي ذات الوقت ، لم يقض الثور المذهل خلال فترة ما بعد الحرب ، على المشكلات الرئيسية ، التي تظهر في البلاد الرأسمالية . وأهم المشكلات ، هي تلك التي تؤثر على جزء كبير من الشعب ، سواء في التجمعات الحضرية الكبرى ، حيث

واحد من التجمعات المديدة للعمال والطلاب التي تكونت في ذلك الوقت



إحدى الشركات المتعددة الجنسيات، والتي لديها فروع في بلاد متعددة (١. ب. ج. د.) تكسب كمية من الأرباح، تفوق تلك التي كانت تحصل عليها، لو عملت في بلد واحد. وذلك بفضل سلسلة من الصليات: يقوم الفرع الموجود في البلد (د) حيث سعر الفائدة المصرفية مرتفع، بتقديم قرص للفرع الموجود في البلد (ب)، حيث معدل الفوائد منخفض. ويقوم فرع البلد (أ) بتحويل جزء من أرباحه (المرتفعة)، إلى الفرع الموجود في البلد (ب) (حيث الالتزامات أقل)، ويبيع له بضائمه بالخصارة، ويقوم فرع البلد (ج) حيث يعلن انخفاض قيمة العملة، يدفع مشترياته مقدما إلى الفرع (ب) حيث النقد مستقر.

على المستوى الدولي، ما هي سوى انعكاس لما بدأ من قبل الولايات المتحدة. ونوضح هذه المشكلة ببعض الأرقام: كانت أكبر خمس شركات أمريكية تمتلك في عام ١٩٦٢ ما يقدر بـ ثمن (١/٨) مجموع وسائل الإنتاج. أما الخمسون شركة التالية، فكانت تمتلك أكثر من الثلث (١/٢)، والخمسة شركة الكبرى تمتلك في مجموعها أكثر من ثلثي (١/٢) هذه الوسائل. وكذلك كانت أربع شركات فقط، تنفق أكثر من خمس (١/٥) مجموع مصروفات البحوث، وتنفق الأربعمائة شركة الكبرى تسع أعشار (١/١٠) هذه المصروفات. وظاهرة التركيز هذه، بدت في أول الأمر في الولايات المتحدة، واتسع نطاقها فيما بعد

ظروف المعيشة سيئة، أو في المناطق غير الآهلة بالسكان، والتي يملؤها البؤس داخل هذه البلاد ذاتها. أما فيما يتعلق بالسلام الاجتماعي، فيبدو أنه سيتعطم في بعض الحالات، حيث تظهر ظواهر جديدة خارج النقابات: حركات «الزراع» و«الإضراب العنيف»... إلخ. وهناك مشكلة أخرى لم تحل: ضرورة ضمان نمو البلاد المتخلفة، علما بأن المساعدات التي قدمت لها حتى الآن، كانت غير كافية، فإنها لم تمكن هذه البلاد من التغلب على تأخرها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أو لم تتمكن من إيجاد حل ذي قيمة من أجل التوصل إلى سياسة توزيع للثروات، تكون أكثر توازنا. إن ظاهرة تركيز المشروعات

مقارنة بين مبيعات الشركات الكبرى وإجمالي الناتج القومي في بعض البلاد

(بلايين الدولارات)

البلد	إجمالي الناتج القومي ١٩٧٠	الشركة	البلد الأصل	المبيعات ١٩٧٠
هولندا	٣١,٢٨	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	١٨,٧٥
السويد	٣٠,٧٧	ستانفورد أويل	الولايات المتحدة	١٦,٥٥
بلجيكا	٢٥,٨٨	فورد	الولايات المتحدة	١٤,٩٨
سويسرا	٢٠,٣١	رويال دوتش شل	بريطانيا وهولندا	٦,٨٨
الدانمارك	١٥,٥٧	أي. ب. إم	الولايات المتحدة	٧,٥٠
ألمانيا	١٤,٣٧	يونيليفر	هولندا	٦,٨٨
النرويج	١١,٣٩	فيليبس	هولندا	٤,١٦
فنلندا	١٠,٧٢	أي. س. أي	بريطانيا	٣,٥٠
اليونان	٩,٣٩	هوكست	ألمانيا الاتحادية	١,٤٢
أيرلندا	٣,٨٩	ألكان	كندا	١,٣٦

MULTISAL

A



B

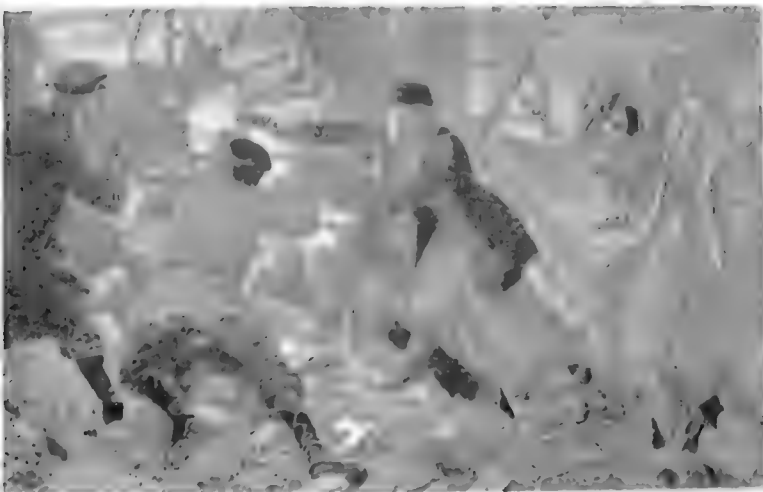
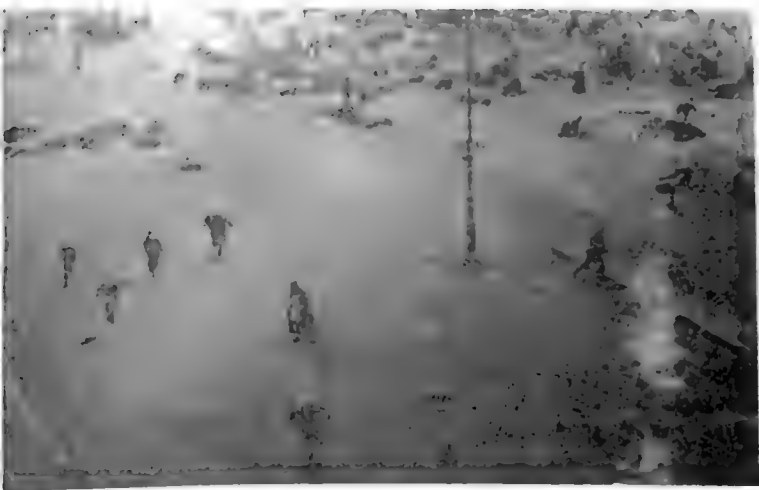


C



D





انتصار الثورة السوفيتية، وجه اقتصاد العديد من شعوب أوروبا، في اتجاه جديد تماما، وفرض توازنا جديدا للقوى على المستوى الدولي

على المستوى الدولي.

ولكن الأمر لا يقف عند حد دراسة حجم هذه الشركات، إذ يتعين فحص ثلاث من النتائج المحتملة: فأولا إن ما يحدث هو نقص أو عدم وجود تنسيق سياسى واقتصادى بين مختلف الدول التى أنشأت فيها هذه الشركات فروعاً لها. ولذلك فإنه يصعب السيطرة عليها. وثانياً: حدث أنه فى فترات ما، كان الوضع الدولى غير مستقر، فخلفت هذه الاتحادات (أو التراست) عدم توازن، إذ أنها قامت بعمليات تحويل لرؤوس أموالها ليس داخل الاتحاد ذاته، وإنما فى دول متفرقة، وأطلقت بذلك العنان لحركات المضاربة. وثالثاً، فإن الضغوط الكبيرة التى تمارسها هذه الشركات على البلاد المتخلفة، تحدد من الاستقلال الاقتصادى لهذه البلاد، وتقيد بالتالى استقلالها السياسى.

الاشتراكية والتخطيط

ثورة أكتوبر

مكنت ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ من إيجاد تنظيم اقتصادى، تكون فيه وسائل الإنتاج ملكية جماعية. وهكذا استقرت الاشتراكية بهدفين أساسيين على الأقل: القضاء التام على المنافسة

الحررة، وتنفيذ تخطيط يسمح بالتنظيم الرشيد للاقتصاد من ناحية. ومن ناحية أخرى، التصنيع بحيث يلعب دوره من أجل التغيير.

ولم تأت الاشتراكية، أو يدخل التخطيط والتصنيع بشكل «طبيعى»، وإنما أتى عقب تغير جذرى فى النظم القائمة. ومع ذلك فقد قامت بعض العوائق أمام بناء المجتمع الجديد. وأولها، آثار الحرب الأهلية التى تلاها الفوز، بعد سنوات قليلة. وثانيها، المشكلات التى تسببت، لأن الثورة الاشتراكية - على عكس ما كان مأمولاً - لم تمتد إلى ما بعد الحدود السوفيتية. وثالثها، نتائج عدم وجود التقاليد الديمقراطية، التى من شأنها وحدها، أن تحدث التغير الحقيقى فى المجالس السوفيتية الصناعية، التى أنشئت فى بيئة زراعية شديدة التخلف. وما أن سمحت الظروف، حتى تحولت «شيوعية الحرب» إلى سياسة اقتصادية جديدة، وهى سياسة المؤسسات القومية N.E.P التى أفسحت مجرى أكبر للامركزية، وكذلك للملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، فإنه حتى عام ١٩٢٠ لم تتحقق الخطة الخمسية الأولى، ونجحت فقط عملية جعل الملكيات الزراعية الكبيرة «الكولاق» Koulaks ملكية جماعية. ومنذ ذلك

مركز الطاقة المائية في براسك (سبيريا) . إن التنمية في هذه المنطقة الشاسعة والفنية ، هـى بلاشك واحدة من أكبر إنجازات النظام السوفييتى

الصناعى لديها .

مركزية التخطيط

بقى أن نموذج التخطيط الذى وضع فى عهد ستالين ، هو الذى أخذ يطبق تلقائيا فى البلاد الاشتراكية الجديدة اعتبارا من عام ١٩٤٥ ، وفيما يلى السمات الرئيسية لهذا الطراز من المركزية :

(أ) تتخذ السلطة المركزية ، القرارات المتعلقة بالتخطيط ، دون إتاحة الفرصة لإبداء الرأى ، حول الأولويات الفردية ؛ سواء تلك المرتبطة بالاستهلاك ، أو بطريقة المعيشة .

(ب) وضع الخطط لكل مستوى على حدة . ويتخذ القرار مركزيا فى قة النظام ، مع وجود جهاز لنقل القرارات ، يتحرك من المستوى الأعلى (الهيئات المركزية فى الدولة) ، إلى المستوى الأدنى (هيئات محلية) .

(جـ) سيطرة الاقتصاد والقيم المادية .

(د) قرارات تصدر فى شكل ملزم .

(هـ) وظيفة سلبية للنقود .

وقد سمح نموذج التخطيط هذا ، بإعطاء دفعة قوية لنمو الصناعات الثقيلة ، مما كان له فائدة كبيرة لدى مقاومة الغزو النازى .

الوقت ، وخلافا للأوضاع التى كان يدافع عنها بوخارين Boukarine ، حدد « ستالين » اتجاهين رئيسيين للاقتصاد السوفييتى : تنمية الصناعات الثقيلة ، وتنظيم الزراعة فى وحدات استغلال كبيرة . وهذا ما يشكل تطورا مغالفا لنظم البلاد الرأسمالية المتقدمة فى هذا المجال .

وقد حقق التخطيط نجاحا كبيرا فى الأسواق الصناعية ، ولكنه لاقى فشلا جزئيا ، فيما يتعلق بالزراعة ، التى كانت حتى ذلك الوقت ، لم تجدد بعد طريقها . ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية ، كانت النتائج التى تم التوصل إليها واضحة تماما ، وإن كان يجدر بنا ، أن نعتبرها مترتبة على مرحلة « توسعية » ، إذ كان النمو ، يرجع لزيادة الأيدى العاملة المستخدمة ، وليس بسبب زيادة الإنتاجية . والدليل على ذلك ، أنه فى الخطة الأولى ، زاد عدد العاملين بمقدار الضعف ؛ وفى الخطة الثانية ، زاد العدد بثلاثة أضعاف . ولما مر الزمن ، ولم يعدل هذا الاتجاه ، فقد أدى ذلك إلى مشكلات خطيرة فى بعض الدول الاشتراكية الأخرى . والواقع أنه عندما لا يكون هناك سوى إمكانية محدودة من الأيدى العاملة ، فإن آفاق النمو الاقتصادى ، تصبح محدودة بالتالى .

وأخيرا ، فإن المسألة التى تبقى بالنسبة للبلاد الاشتراكية ، هى أن تتمكن من إدخال أساليب التقنية العلمية الجديدة ، فى عملية الإنتاج



نحو لا مركزيه التخطيط

وبخلاف ذلك، لم تطبق معظم هذه الإصلاحات سوى تطبيق جزئى، مع فرض قيود، حتى إنها لم تحقق النتائج الموجودة فيها. وزاد هبوط معدل النمو، وبدأت الضغوط مرة أخرى، ابتداءً تغيير جديد.

وقد لعبت تشيكوسلوفاكيا دوراً طليعياً، إذ أنه في هذا البلد، انخفضت إنتاجية العمل كثيراً؛ وفي عام ١٩٦٣ أصبح الناتج الإجمالى، لأول مرة، فى هبوط؛ ومنذ ذلك الحين، لم يرتفع مرة أخرى، بالرغم من الجهود الكبيرة.

وبصفة عامة، واعتباراً من عام ١٩٦٥، عرفت كل البلاد الاشتراكية، نفس هذا الهبوط فى النمو، مما دعم كثيراً النقد الموجه ضد التخطيط المركزى.

بدأ الشعور بالحاجة إلى اللامركزية، شيناً فشيناً، بعد موت ستالين، وذلك فى عام ١٩٥٣، بالرغم من أنه تم الاكتفاء حينئذ، ليس بالحد من عدد الأهداف التى حددها التخطيط المركزى فحسب، وإنما كذلك بنقل السلطة إلى وزارات مختلفة، أو إلى مختلف الجمهوريات. ومع ذلك، فى عام ١٩٥٧ زاد ظهور عملية اللامركزية، وأنشئت وزارات محلية، دون إعطاء استقلال للمشروعات. وكانت الإصلاحات بطيئة، ولم تتقارب أبداً مع نموذج اللامركزية، الذى وضعه «تيتو» فى يوغوسلافيا اعتباراً من عام ١٩٥١.

بالرغم من أن كلام « ستالين » و « شي جينفار » قد استوحى نظرياته من نفس المنبع الأيديولوجي، إلا أنه نظرا إلى المجتمع، بطريقة تختلف الواحدة عن الأخرى

التي تضم أكبر عدد من السكان في العالم : في الصين، وإن كانت اشتراكية ذات سمات، تختلف تماما عن اشتراكية الاتحاد السوفيتي فقد كان حزب الثورة، يتكون أساسا من الفلاحين، حتى إنه في مرحلة أولى، لم تظهر الحاجة إلى إنشساء صناعة ثقيلة، وكانت القاعدة العامة، هي تنمية الزراعة، في بلد لم يكن فيه الحسد الأدنى من القوت، مكفولا أبدا. ولم يأخذ التصنيع - بخلاف فترة « القفزة الكبرى للأمام » - مكان الصدارة بالنسبة للزراعة، ولم يكن الهدف منه، جمع مدخرات الريف.

وقد زادت الثورة الثقافية، من حدة سيطرة الزراعة، وقامت بتخطيطها، وبذلك عجلت بهزيمة أولئك الذين كانوا، مثل « ليو شاوشى » ينادون بأسلوب تنمية، يشابه أسلوب الاتحاد السوفيتي.

أما وضع كوبا، فإن له أهمية خاصة، إذ أن الأمر هنا، يتعلق ببلد يعتبر نموذجا لبلاد العالم الثالث، ذات تنمية يتجه أساسا نحو الخارج.

وفي السنوات الأولى للثورة، وأثناء نفوذ « شي جينفار »، كان هناك اهتمام كبير بالتصنيع، يهدف إلى تغيير الوضع القائم، إذ كان السكر هو المورد الوحيد للدخل. وقد أدت صعوبة الوصول إلى هذا الهدف، في فترة قليلة، إلى فشل هذه السياسة، التي حلت محلها سياسة أخرى أكثر واقعية. ويمكننا القول، إن بعض أوجه النجاح في

وقد كان مقال « ليبرمان » عن « التخطيط منه وفوائده » والذي نشرته صحيفة « البرافدا » عام ١٩٦٢ هو بداية حملة، ترمى إلى تعديل نظام الخطة، بحيث لا تكون وظيفتها سوى تحديد الأهداف العامة، التي يجب أن يصل إليها كل مشروع، وتترك للمشروعات ذاتها، مهمة تحقيق خططها في الإنتاج، بما يلائم المستهلكين.

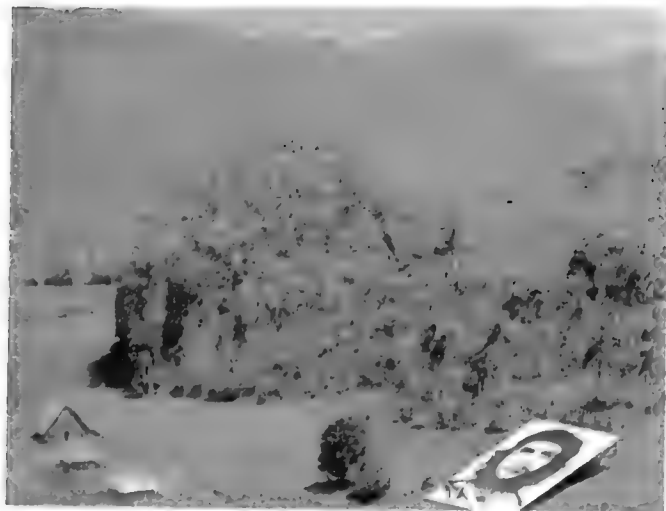
وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الجديد، أوجد علاوة للإنتاج، وهي علاوة، الهدف منها جعل العاملين يستمرون بأرباح المشروع، وهذا ما كان يدعم قاعدة كانت موجودة بالفعل.

أما خارج الاتحاد السوفيتي، في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وفي تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا، فإن الإصلاحات كانت أوسع نطاقا، وقرية من النظام اليوغوسلافي، أى من نموذج اللامركزية، حيث توجد طريقة عمل تتبع السوق. وكان إيجاد هذه الطريقة، وكذلك الاستقلال النسبي للمشروعات - وإن لم يصل الأمر على وجه اليقين إلى الإدارة الذاتية - هما التجديدان الكبيران في هذه الإصلاحات.

وكانت الأهداف المنشودة في المجال الاقتصادي، هي إيجاد مرونة أكبر في السلع المعروضة، حتى تتلاءم مع الطلب، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة التوازن الذي من شأنه أن يخفف من العبء الكبير للصناعات الثقيلة، حتى يتمكن التخطيط المركزي، أن يتركز في التقديرات الأساسية، ويستطيع النظام الجديد، على المدى الطويل، أن يأخذ على عاتقه، النواحي الاجتماعية في العملية الاقتصادية.

الاشتراكية في العالم الثالث

أقامت ثورة عام ١٩٤٩ الاشتراكية في الدولة





والحرية»، وتكون مقومات العدالة الاجتماعية متوفرة، إلا أن عبء البيروقراطية، وعبء المعتقدات المترسبة من سنين، تجعل الجهود المتواصلة، التي تقوم بها مختلف البلاد، تضعف هباء. وهذا ما حدث في كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا. أما الوضع في الاتحاد السوفيتي فقد كان وضعا فريدا، فإن هذا البلد، لم يتمكن من أن يشجع تشكيل مجموعات اجتماعية جديدة داخله، تكون قادرة على أخذ زمام المبادرة، وتغيير الشعارات البالية، والدليل على ذلك، أن معارضة المثقفين، قامت على أساس من رفض الأيديولوجية الاشتراكية.

ويبقى مفتاح الموضوع في إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات. وهذا ما يثير، من جديد، المشكلة القديمة الخاصة بالديموقراطية الصناعية،

كوبا، كانت بارزة. ومنها سياسة تدريب الايدي العاملة، والزيادة المذهلة في بعض مجالات الإنتاج. فقد كان إنتاج الكهرباء ١٧٦٠ ك وات في عام ١٩٥٨، فأصبح ٤٢١١ في عام ١٩٧٢. وكان إنتاج اللبن ١٤٨ مليون لتر عام ١٩٦٣، فأصبح ٥٤٠ مليون لتر عام ١٩٧٢. وهذا، بالرغم من بعض الممارسات البيروقراطية، والنقص في السلع الاستهلاكية.

التخطيط والديموقراطية

إن مشكلات البلاد الاشتراكية الأوروبية، ليست فقط مشكلات اقتصادية، وهناك آراء ثابتة تقول بأنه من العسير الوصول إلى التحرر الاقتصادي، مع عدم وجود تحرر سياسي، يجعل النظام قادرا على أن يجمع بين «الاشتراكية

إن غزو تشيكو سلوفاكيا، أوضح ضعف الدول الصغيرة أمام القوى الكبرى في عصرنا هذا

التي تشغلنا، يمكننا أن نأخذ في الاعتبار، ما توقعه «بايروش» Bairoch بشأن ما سيحدث في البلاد المتخلفة في عام ٢٠٠٠. ويتخذ هذا التوقع، أساسا له، الافتراض القائل بأن السكان لا يتزايدون بمعدل أكثر من ١٨٪ إلى ٢٪ سنويا، بينما يزيد إجمالي الناتج القومي بمعدل ٥٪ إلى ٦٪. وهذا ما يمثل زيادة للناتج بالنسبة للفرد من السكان، بمعدل ٣٪ أو ٤٪. وإذا قبلنا بالنسبة للبلاد المتقدمة أقل احتمالات الزيادة إلى ٣٥٪ سنويا، في إجمالي الناتج القومي، فنصل إلى أنه بالنسبة للقيمة المطلقة، سيتسع المهوة اتساعا كبيرا.

وفي حالة ما إذا طبقنا بالنسبة للبلاد المتخلفة، أفضل الاحتمالات، أي زيادة سنوية بمقدار ٤٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي، فإن المهوة بينها وبين البلاد المتقدمة، ستصبح أقل. وبحسابها بالنسبة المئوية، سيكون هذا الفارق بالنقص، وبنفس معدل الزيادة أو الاتساع في المهوة في الافتراض الآخر، على أقل الاحتمالات.

نصيب الفرد من الإنتاج

١٩٧٠ ٢٠٠٠

٢٧٨٠	٧٨٠٠	بلاد غربية متقدمة
٢٠٥	٦٦٥ : ٥٠٠	بلاد متخلفة غير اشتراكية

والتي سبق أن أخذت شكلا حادا، أثناء الحركات العالمية الأولى، والتي بدأت تنتصر بعد عام ١٩١٧ (في روسيا وألمانيا والمجر وإيطاليا)، والتي انتقلت إلى بعض البلاد الأخرى، مثل يوغوسلافيا في مجال لا ينحصر في الناحية الاقتصادية البحتة. وتعتبر معظم الشعوب، أن اشتراك العمال في اتخاذ القرارات، كقاعدة من قواعد العمل الأساسية في الشركات، يشكل الديوقراطية الحقبة. ولذلك فإنه يتمين ألا ننظر إلى اللامركزية الاقتصادية، كوسيلة لإيجاد فاعلية أكبر للنظام فحسب، وإنما كشرط لإيجاد تسوية لعدد من المشكلات السياسية.

ولن يحل نظام اقتصادي لامركزي من التناقضات، وبصفة خاصة تلك التي يمكن أن نواجهها في المرحلة الأولى، والتي قد تمتد إلى فترة غير محددة، حين يمارس العمال ضغوطا، للحصول على زيادة في الأجور خارج الحدود المقبولة. ومن المحقق أيضا، أن العصر التكنولوجي الجديد الذي ندخله، وكذلك مستوى المعيشة الذي نصل إليه، يؤدي بالضرورة، إلى تغيرات عميقة، وتكون المشكلات الاقتصادية، ذات طابع حاسم. وقد نشهد تغيرا سريعا في الخطوط والحدود داخل المعسكر الاشتراكي.

حاضر البلاد المتخلفة ومستقبلها

هل يزيد تأخر العالم الثالث أم يقل؟

إذا طبقنا النظريات المستقبلية، على المشكلات



استراتيجية «بايروش»

وإزاء هذا الوضع، اقترح «بايروش»، استراتيجية خيالية للتنمية العالمية. وجوهر برنامجه، هو الحد من معدل نمو البلاد المتقدمة، وتحرير الموارد التي من شأنها أن تزيد من سرعة النمو في البلاد المتأخرة. والنقاط البارزة في هذا البرنامج كالآتي:

- (أ) الحد من معدل النمو في البلاد المتقدمة، وكذلك الحد من النمو السكاني فيها.
- (ب) إيجاد توزيع أكثر عدالة للثروات، بحيث يقابل هذا التوزيع الاحتياجات الفعلية للاستهلاك.
- (ج) الحد من التقدم التكنولوجي، وتوجيه جزء من وسائل الإنتاج نحو البلاد الفقيرة،

في سنوات معدودات، أصبح... الضرورة الملحة... في هذه الحالة، إننا نكبر، إننا نكبر...
منه عند ذلك الشخص. إلى الذين يوجد... مرة من الذين الخارج...
تحويل... إلى...
إلى... من... إلى...



والحفاظ على الحرف المحلية، سواء في الإنتاج الصناعي أو الزراعى.

ويقابل هذا البرنامج، على الأقل، ثلاث عقبات، لا يمكن التغلب عليها. فأولا، سيكون من العسير، الحصول على موافقة سياسية عامة، من جانب كافة الحكومات، في البلاد المتقدمة، وسيكون كذلك من العسير التوصل إلى جعل البلاد المتخلفة، تتخلص من عراقلها، ومن عاداتها السياسية. وأصعب من ذلك، سيكون النضال داخل البلاد المتقدمة، ضد ما يسمى « بعبادة القو ». وأخيرا، فإنه من غير المعقول، التوصل إلى جعل البلاد الغنية، تفهم أنه من مصلحتها، أن لا تقبل تحويل بعض من ثرواتها فحسب، وإنما أيضا جزء من وسائل الإنتاج فيها، وفي نفس الوقت، الهبوط بمعدل النمو فيها.

ويتضح بذلك، كيف أن هذا المذهب خيالى. ومع ذلك، فقد كان له الفضل، على الأقل، في أن أوضح الصعوبة الكبيرة، التى تكن في سد الهوة غير المحتملة، الموجودة حاليا، كما أنه بين مدى إلحاح هذه المشكلة.

المواد الأولية والأسواق الدولية

إن المنتجات النفطية لبلاد المتخلفة، كما رأينا، تخضع لعملية هبوط مستمر في قيمتها، كما تخضع لتقلبات شديدة. وإزاء هذا الوضع، أيد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (U. N. C. T. A. D.) توقيع اتفاق دولي، بشأن سعر

المواد الخام، حتى يمكن الحد من إتجاهها المستمر نحو الهبوط، وحتى تتمكن البلاد المتخلفة، من أن تضع لنفسها خطة متوسطة الأجل.

وأفضل السبل لتثبيت الأسعار، هي أن تنفق البلاد المتخلفة، على تحديد حجم شامل معين من الصادرات لا تتعداه، مما يقلل من مخاطر هبوط قيمة المنتج.

ومع ذلك، فقد رفض هذه السياسة، عدد من البلاد التى تأمل أن تغزو أسواقا جديدة، أو تريد أن تدعم مركزها في السوق. ومن ناحية أخرى، فإن البلاد المتقدمة، مع مالدنيا من « مناطق نفوذ » جعلت من الصعب تحقيق هذا التحكم في العرض.

وتمثل المشكلة من ناحية أخرى، سلسلة من الصعوبات الفنية؛ وعلى سبيل المثال، لمجدد الحاصل كثيرا ما تكون غير متساوية، مما يتعين معه إيجاد مخزون لتنظيمها، ومن ذلك تمويلها، والمحافظة عليها من العديد من المتاعب.

لكل هذه الأسباب، لا توجد اتفاقات دولية كثيرة، فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية. ويمكن مع ذلك، أن نذكر الاتفاقات الخاصة بالقمح والسكر والبن والكافور والقصدير، ولكن لا يطبق منها في الواقع سوى الاتفاقات الخاصة بالبن (بالمقادير)، وتلك الخاص بالقصدير (ذات طابع شبه عام، ومع رصيد من المخزون للتنظيم). وهذا الوضع الذى لا يفيد البلاد المصدرة، قد تغير كثيرا في عام ١٩٧٣. وحتى إذا طرحنا جانبا مسألة البترول، فإننا نستطيع أن نلاحظ، أن هذا التحول كان عميقا وعماما. وتشهد بذلك معدلات الارتفاع في الأسعار التى سجلت خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٧٣: ٣٦٠٪ للزئبق، ١٢٠٪

بفضل البترول، أصبحت الكويت بالقياس إلى عدد سكانها، واحدة من أغنى بلاد العالم.
إلى اليسار: برج حفر.
إلى اليمين: منشأة خط الأنابيب في ميناء «رامادي».



للنحاس ، ١١٠٪ للقطن ، ١٠٠٪ للكاكاو ١٠٠٪
للمطاط ، ١٦٪ للسكر .

وبالرغم من هذا الارتفاع الكبير ، فإن أسعار
المواد الأولية مقومة بالقيمة الحقيقية ليست مرتفعة ،
عما كانت عليه منذ عشر سنوات ، مما يبرز جيدا
الاتجاه إلى الهبوط الذي تكلمنا عنه آنفا .

وضع البترول

بتحليل الوضع بالنسبة للبترول ، يجب أن نفصل
مشكلة المادة الأولية ، التي لا غنى عنها في أكثر
البلاد تقدما ، والتي توجد في عدد محدود من البلاد ،
عن المشكلة السياسية الخاصة (بدولة) إسرائيل ،
وبالمحروب التي تسببت فيها . فالمشكلة الأولى
مشكلة جوهرية ومستقلة عن المشكلة الثانية : فحتى
إذا كانت (دولة) إسرائيل غير موجودة ، فإن
المسألة البترولية ، كانت ستطرح ذاتها في ظروف
مماثلة .

وقد عرفنا منذ أن أجرى جى . و . فورستر -
وهو أستاذ في معهد ماسا شوستس للتكنولوجيا -
دراسة عن مستقبل الاقتصاد العالمى ، عرفنا
بالأرقام ، أن احتياطيات المواد الخام ، في طريقها
إلى النفاد . ومن بين هذه يحتل البترول مكانا
خاصا . ففى الواقع ، إذا استمر المعدل الحالى لزيادة
الاستهلاك ، فإن الاحتياطيات المعروفة ، سوف تنفذ
في غضون عشرين عاما . وإذا زادت هذه
الاحتياطيات بمقدار خمسة أضعاف ، فإن مهلة النفاد
لن تمتد سوى إلى خمسين عاما . وبذلك نفهم لماذا
قرر منتجو البترول تغيير الوضع ، واللجوء إلى
التأميم ، وإلى رفع الأسعار .

وهؤلاء المنتجون يشكلون مجموعة متفرقة للغاية ،
من عاهل المملكة العربية السعودية ، إلى بومدين
رئيس الجمهورية الجزائرية الفتية ، وكلهم مختلفون ،
ولكنهم يملكون معا الثقة في أنهم سيطرون على ثروة
لا تقدر - سواء كان المالك هو القطاع الخاص
أو الدولة . وهذه الأخيرة لا تسلك سلوكا اجتماعيا ،
ولكنها في أغلب الأحيان ، تنصرف بشكل وطنى
عنيف . وفي مثل هذه الظروف ، يكون خفض
الإمداد فرصة لواحدة منها ، أو للأخرى ، لكنى
تتشدد في موقفها . وأما الأرباح ، فإنها قد توجه
للخطط القومية للتنمية ، أو إلى الحسابات الجارية
لنواب الملوك العرب ، الذين يستخدمونها في شراء
كميات كبيرة من أسهم الشركات الغربية
الضخمة ، إذ أنهم يعتقدون ، أن هذا هو أفضل
استثمار لها . وفي مثل هذه الحالات ، فإن السياسة
العربية ، لا تستفيد إطلاقا من هذه العملية .

وإذن ، فالمشكلة هى وجود احتياطيات محدودة
من البترول .. ومع ذلك ، فإن هناك وجهات نظر
أخرى ، ترى أنه إذا استمرت الأسعار في
الارتفاع ، يكون إذن من الممكن ، استئناف
استغلال الحقول التي تركت عندما ظهر البترول
العربى ، أو استغلال حقول جديدة ، ستكون مربحة
طبقا للأسعار الجديدة الجارية . وهؤلاء المراقبون
المتفائلون ، يرون أن الاحتياطيات الحقيقية
للپترول ، تصل بلا شك إلى ما يقرب من ٢٠٠٠
مليار طن ، مما يتيح تلبية احتياجات ١٠ مليارات
نسمة ، على مدى قرن ، قياسا على نفس المستوى
الحالى لم توسط الاستهلاك في الولايات المتحدة .
وهذه التقديرات قد تكون غير مؤكدة ، إلا أن
المؤكد ، أن الوضع الحالى ، يجعلنا نتنبأ على المدى
القصير ، بالنقص الخطير في الذهب الأسود
المعروض .

المستهلك من الطاقة بملايين الوحدات (T. E. C)
(الطن المعادل بالفحم)

السنة	فحم	بتترول	غاز	كهرباء تقليدية	كهرباء نووية	الجملة
١٩٢٩	١٤١٢	٢٧٦	٧٦	١٤	-	١٧٧٨
١٩٥٠	١٦٠٥	٧٠١	٢٦١	٤٠	-	٢٦٠٧
١٩٦٠	٢٢٠٤	١٣٩٩	٦٢٢	٨٦	-	٤٣١١
١٩٧١	٣٣١٥	٣١٦٩	١٥٢٨	١٦٧	-	٧٢٥٩
١٩٨٠	٢٣٦٠	٥٧٦٠	٢٠٠٠	٥٥٠	٢٨٠	١١٠٠٠

(تقديرات)

التحليل الإحصائي لميزان الطاقة في العالم، أن نرى بوضوح كيف أصبح البترول والغاز الطبيعي، هما الأساس في كل عملية لإنتاج الطاقة، بينما لا تمثل الطاقة النووية حتى الآن، سوى كمية إجمالية ضعيفة للغاية. وقد وفر البترول والغاز الطبيعي في عام ١٩٧١: ٦٥٪ من الطاقة المستهلكة في العالم.

ولا يؤثر الاحتياج للبترول لكل عام، كل البلاد المستهلكة. فالولايات المتحدة والبلاد الاشتراكية، لا تعتمد إلا قليلا على الشرق الأدنى. ويمثل البترول العربي ١٥٪ فقط من استهلاك الولايات المتحدة. أما البلاد الاشتراكية، فإنه بفضل الكمية الكافية من الإنتاج المحلي، وكذلك بفضل سياسة مختلفة للطاقة، تقوم على استخدام كبير للفحم، فإنها تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي. وأما أوروبا الغربية، فإنها تعتمد على البترول العربي بمعدل ٥٤٪ من استهلاكها، واليابان بواقع ٤٣٪.

إن العادة السيئة التي لدينا، بصدد التبذير في بترول البلاد النامية، يزيد من ظلام الموقف. وقد تضاعف الثمانية ملايين طن التي صدرت عام ١٩١٣ بمقدار ١٤٣ مرة في عام ١٩٦٩ (أي نحو ١١٥٠ مليون طن). وإذا ما عقدنا مقارنة على امتداد فترة قصيرة، نجد أن البلاد العربية قد أنتجت ٢٢١ مليون طن في عام ١٩٦٠، وأن هذا الرقم قد بلغ ٨١٢ مليون في عام ١٩٧٢. وخلال ذات السنوات، كانت قفزة العربية السعودية أكثر وضوحا، فن ٦٢ مليون طن، بلغ الإنتاج ٢٨٥ مليون طن. فالنفاد على المدى القصير، هو إذن أمر أكثر من مجرد كابوس بلا أساس...

وبالطبع، إذا استطاعت أشكال أخرى من الطاقة، أن تحل سريعا محل ولو جزء من البترول، وحتى إذا استمر ارتفاع سعر هذا الأخير، فإن الاعتقاد سيكون أقل على مصدر الطاقة هذا، وبالتالي على النيات الطيبة للبلاد المنتجة. ويسمح

لكي يكون التنظيم الخاص بمعونات التنمية ، مؤسسة دولية قوية ، تستمر لعشرات السنين ، يجب أن يكون هناك تقنين للواجبات ، ليس فقط من جانب الذى يقدم المعونة ، وإنما أيضا من جانب كل من المعنيين بهذه المعونة . وعلى أن يكون القانون قائما فى أن واحد ، على أساس المصالح المتبادلة ، وعلى أساس فهم واضح لتخصيص هذه الموارد ووظيفتها .

جوران أولين

فى النهاية ، طريقة لتحويل « السوق السوداء » التى لا يمكن تفادها إلى « سوق بيضاء »^١ . وقد اقترح حديثا رجل بارز من البلاد العربية ، تصنيع بلده . ومن الواضح أن المبالغ تصل إلى ما يقرب من ١٠,٠٠٠ ملايين دولار ، والتى تملكها بعض بلاد الشرق الأدنى ، كاحتياطات ، تشكل عبئا من الشكوك ، فى مدى صدق هذه النوايا . فإذا كان التصنيع لم يتم حتى الآن ، فذلك لأن الحكام ، لم يرغبوا فى ذلك ، أو ربما لأنهم آثروا أن يمر فى هدوء العمليات المريبة ، والمضاربات والمبالغ التى مكنت هذه من اختلاسها فى بعض الجيوب الصميقة . . . وهذا لا يخص بالتأكيد ، البلاد التى استخدمت - مثل الجزائر - أرباح البترول فى تمويل الخطط القومية للتنمية .

المعونة والعجز الخارجى

زاد حجم المعونات للبلاد النامية ، بشكل واضح ، من الناحية النقدية ، ولكنه لم يزد من حيث القيمة الحقيقية ، وذلك بسبب ارتفاع

وكما أوضحنا من قبل ، فإن منتجا هذه الندرة ، لا يمكن الاستغناء عنه مثل البترول ، ويقع بين أيدي عدد محدود من الملاك على هذا النحو ، لا يستطيع إلا أن يكون محل استغلال ذى طابع احتكارى .

ومن هذه الملاحظة يتضح بالكامل ، معنى القرارات الخاصة بالحظر ، ومع ذلك ، لا يجب أن نفعل عوامل أخرى ، أسهمت فى اتخاذ مثل هذه القرارات ؛ وعلى سبيل المثال ، المشكلة الفلسطينية التى قد تمكن تسويتها من حل الأزمة على المستوى السياسى .

ويجب أن نذكر أن الموقف لا يمكن أن يتحسن أبدا ، إلى حد العودة إلى ما كان عليه فى البداية . فإن ارتفاع الأسعار ، أمر لا يمكن العودة فيه ، وفى المجلة الأسبوعية « نيوزويك » اعترف « سامويلسون » بنظام الحصص ، على أن يستطيع كل مواطن ، أن يبيع البطاقات التى يحصل عليها فى سوق قانونية ، تنشأ لهذا الغرض . وهذا ما سيكون

إلى ١٪. بينما الولايات المتحدة قد هبطت لأول مرة إلى ٠,٥٪، وإذا أخذنا في الاعتبار، البلاد الاشتراكية المتقدمة، فإن الموقف مع ذلك لا يتحسن. ففي الواقع، لم تتعد مساعدتها ٣,٣٪ بما في ذلك الفترة السابقة على المقاطعة الصينية السوقية، وعلى عكس ذلك، فإن العجز الخارجي للبلاد النامية، قد زادت مجملته، إذا أخذنا في الاعتبار، التراكم المنتظم للفوائد وهذا العجز الذي كان يبلغ ٩٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٥ قد وصل إلى ٢٠,٠٠٠ مليون في عام ١٩٦٢ و ٤٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٦٧ و ٦٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٧٠ و ٨٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٧٣.

والأمر الأخطر من حجم هذا العجز، هو طبيعته، إذ تزايد أنساق السداد، بسبب الفوائد المتأخرة، وتفوق في النهاية، المبلغ الأصلي للمعونة.

الأسعار: ونستطيع أن نفهم المسألة، بصورة أفضل، إذا حددنا نسبة هذه المعونة من إجمالي المنتج المحلي للبلاد المتقدمة. فقد هبطت هذه النسبة من ٩٪ سنة ١٩٦٠، إلى ٠,٧٪ عام ١٩٧٠. وأثناء المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية، الذي عقد في نيودلهي عام ١٩٦٨، قدرت قيمة المعونة، بما يصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج القومي، منها ٠,٧٪ معونة رسمية، والباقي كان على عاتق المبادرات الخاصة. والأمر الخطير، هو أن النسبة المثوية للمعونة الرسمية، تتجه للتقصان. وأية ذلك أن تنبؤات البنك الدولي ليست متفائلة في هذا المجال.

١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥
٠,٥٢	٠,٤٤	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣٤

ويتعين على أية حال، أن نوضح، أن بلاد السوق المشتركة وسويسرا، هي الوحيدة التي تصل



وهذا الموقف الخطير، يزداد حدة، بسبب أن المعونة الرسمية لا تزيد، مما يجعل عددا من البلاد، يطلب قروضا قصيرة الأجل، ذات معدل فوائد مرتفع، أو تلجأ إلى سحب قروض باهظة على الصادرات.

وقد ظل الأمر يتطور بهذه الصورة، حتى إنه منذ عام ١٩٧٠ أوقفت بعض الدول، ومنها غانا وشيل وباكستان والهند وإندونيسيا، السداد بالفعل.

آفاق المستقبل

ليس هناك أدنى شك، في أنه يصعب أن نكون متفائلين في ختام مثل هذا الموضوع. لقد فضلنا أن نستشهد بما ذكره «روبرت ماكثارا» رئيس البنك الدولي، والمعروف بقلقه العميق، إزاء مستقبل البلاد النامية. وهذا الاستشهاد يمكننا من قياس الخطورة الكبيرة للمشكلة.

«إن الدراسة الموضوعية للعالم الحالى، تجبرنا على الاعتراف، بأنه يتميز بعدم مساواة شديدة. إن الهوة التى تفصل مستويات المعيشة فى الأمم الغنية، عنها فى الأمم الفقيرة، ذات نسب ضخمة حقا».

«إن اتساع القاعدة الصناعية للأمم الغنية، وقدرتها التكنولوجية المتطورة، والحجم الكبير للزايما التى تحصل عليها، كل ذلك يجعل من غير الواقعى، أن نأمل فى سد هذه الهوة، فى نهاية القرن الحالى. والواقع أن كل شيء يدعو إلى

الاعتقاد، بأنها ستزداد عمقا. ومن المحتمل ألا يكون من بين الإجراءات التى تقع فى متناول يدنا، ما من شأنه أن يمنع ذلك. ولكننا نستطيع أن نبدأ التحرك، من الآن، لكى تقضى على الفقر المطلق والتدهور التام».

إن الأهداف التى تحددها الأمم المتحدة، تصبح فى كل عام، أكثر تواضعا، وقد أصبحت تنحصر، فى القضاء على الفقر المطلق فى نهاية القرن.

وأسفا على هذا الوضع، يتساءل «ماكثارا» فى خطابه الأخير قائلا: «ولكن هذه المعركة هل هى حقيقية؟»

«إنها تصبح كذلك، عندما تتوفر لدى حكومات البلاد النامية، الإرادة السياسية اللازمة، لكى تتحول إلى حقيقة، والقرار بين أيديها».

التكاليف الاجتماعية للإنتاج :

هي المصروفات التي ترتبت على كل نشاط إنتاجي، بالنسبة لمجموع المجتمع، وليس فقط بالنسبة للشركة التي أدت إلى ضرورة صرفها. وعلى سبيل المثال المصروفات الناجمة عن التلوث الصناعي.

إجمالي الناتج القومي : القيمة

الإجمالية للثروات المنتجة خلال سنة، داخل بلد ما، على أساس القيمة السوقية للمنتجات في نفس هذه السنة.

صافي الرفاهية القومية : تشير

هذه العبارة إلى فكرة الجودة وليس فكرة الكمية، ونميل إلى أن تأخذ في الحسبان، مستوى الرفاهية الاجتماعية في مجتمع ما، وهو ما يسمى أيضا بنوع الحياة.

تخصيص الموارد :

عندما تكون الموارد الإجمالية المتاحة، في مجتمع ما محدودة، يتعين حينئذ اختيار القطاع الذي توجه إليه هذه الموارد. وتحدد الكميات التي ستخصص له. ويتوقف مقياس هذا التخصيص على أسعار السوق، وعلى الأهداف التي حددتها الخطة. المرتبات في السوق : ثمن العمل طبقا للعرض والطلب في سوق العمالة.

مرتبات الإعالة : ثمن العمل

طبقا للاحتياجات الخاصة بتحديد القوى العاملة، وتحدد هذه الاحتياجات، ليس من وجهة النظر البيولوجية البحتة، وإنما أيضا من وجهة النظر الاجتماعية والتاريخية.

العمل الزائد : وهو طبقا لنظرية

ماركس، العمل الذي لا يدفع عنه أجر، وذلك بسبب استخدام الرأسمالين للقوة العاملة بقدر أكبر من القدر الذي حدد عنه الأجر. وهذا العمل الزائد، يمكن من الحصول على القيمة المضافة، ويفسر طريقة العمل في الاستغلال الرأسمالي.

القوى العاملة : مجموعة

الخصائص الجسدية والثقافية للمعاملين الممكن استخدامهم في الإنتاج. وفي النظرية الماركسية، تعتبر القوى العاملة كسلعة تشتري ويدفع ثمنها على شكل مرتبات.

جيش الصناعة الاحتياطي :

العاملون الذين لا يجدون عملا خارج الدوائر الناجمة عن تراكم رأس المال. وهذه العمالة التي

لا تستخدم بالقدر الكافي، هي ضحية للزيادة السكانية، وكذلك ضحية للتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى الميكنة.

الطلب الفعلي : الطلب الذي يتناسب مع كمية السلع والخدمات التي يستطيع المستهلكون بالفعل، أن يدفعوا ثمنها. ويرى كل من مالتوس وكييز، أنه قد يكون الطلب أقل من العرض. وهذا يؤدي إلى تراكم المنتجات الفائضة، وذلك نتيجة لأن المستهلكين ليسوا بالفعل قادرين على شراء هذا الفائض من الإنتاج.

تنشيط الدخول : تأثير مضاعف يقع على مجموع الاقتصاد القومي، بإدخال مجموعة

جديدة من الاستثمارات، تمكن من تنشيط نمو الدخول. وهذه بالتالي تسمح بزيادة حجم الاستهلاك، مما ينشط معدل الإنتاج وهلم جرا، مما له تأثير متسلسل. وعادة تكون الدولة، هي التي تتخذ قرار زيادة الاستثمارات، لإعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد القومي، وذلك في حالات التشغيل غير الكافي للأيدي العاملة

قدرة المنتج على الحركة : هي السمة التي تميز المنتج، الذي يتغير سعره لأقل تغير في حدود التبادل، ويستفيد بذلك من كل التغيرات التضخمية.

المعدل الإجمالي للاستثمار :

الصلة التي تحدد بالنسبة المئوية بين الاستثمار الإجمالي، وإجمالي الناتج القومي خلال فترة معينة.

رأس المال الثابت : مجموع الوسائل المادية للإنتاج (المصانع، الآلات، وسائل النقل... إلخ). والتي تعمل في عملية إنتاج وذلك بالمقارنة برأس المال المتغير، والذي يتمثل في قيمة القوة العاملة المستخدمة والصلة بين الإثنين، تبين التكوين العضوي لرأس المال.

سعر الفائدة : قيمة الفائدة السنوية التي تدفع لمبلغ... فرنك مثلا.

رقم الايداع ٢٥٤٦ / ١٩٧٨

الترقيم الدولي ٣-٢٢-٧٢٩٦-٩٧٧ ISBN

